قصة وتاريخ
الحضارات العربية

أول موسوعة من نوعها حديثة وبالالوان تعالج نشأة البلدان العربية واحداثها حتى ايامنا هذه

١٩ ـ ٢٠

تاريخية - جغرافية - حضارية وادبية

ليبيا
السودان
المغرب

Edito Creps, INT- 1998 -1999

BEYROUTH ,TEL :01/586207 - 01/586219 - 03/240824 - FAX 009611584391
جميع حقوق النشر و الطبع و الإقتباس محفوظة للناشر في جميع أنحاء العالم

Tous droits reservés dans le monde.
Reproduction même partielle interdite

All rights reserved throughout the world.
No part of this publication may be reproduced in any form

قصة

و

تاريخ

الحضارات العربية

١٩ ـ ٢٠

القسم الاول

ليبيا

امل عجيل

لمحة جغرافية

١ ـ الموقع والمساحة

تقع ليبيا في شمال القارة الأفريقية، ويحيط بها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، ومصر والسودان من الشرق، والنيجر وتشاد من الجنوب، وتونس والجزائر من الغرب. وجعل منها هذا الموقع همزة وصل بين المغرب والشرق الأوسط، وبين أفريقيا البيضاء وأفريقيا السوداء، وبين أوروبا وأفريقيا بسبب شواطئها الممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط. وهي تمتد على مساحة ١,٧٥٩,٥٤٠ كلم^{٢}.

٢ ـ التضاريس

نجد في ليبيا، على الرغم من سيطرة الأراضي الصحراوية على ٩٥٪ من المساحة العامة، الكثير من الجبال، لا سيما عند الأطراف. ومن هذه الجبال، الجبل الأخضر في الشمال الشرقي، والجبل الغربي في الشمال الغربي وجبال تيبستي (٣٤١٥م) في الجنوب.

٣ ـ السكان

يبلغ عدد سكان ليبيا ٥,١٢٠,٠٠٠ نسمة، وتضم العاصمة طرابلس لوحدها حوالي مليون نسمة. فتكون الكثافة السكانية ٢٩ نسمة في الكم^{٢}. ويعيش في مصراتة ٣٦٠,٠٠٠ شخص وفي زاوية ٣٠٠,٠٠٠ نسمة. ومن أهم المدن بنغازي وقار يونس وبرقة ودرنا البيضا وطبرق. أما من الناحية العرقية فيشكل العرب حوالي ٩٨٪ من عدد السكّان، ويتألف القسم الباقي من البربر الذين يعيشون في جبل نفوسة، والطوارق والأفارقة. ومن الناحية

الدينية، تعتنق نسبة ٩٩٪ من السكان الديانة الإسلامية على المذهب السني.

٤ ـ المناخ

تنقسم ليبيا إلى ٥ مناطق مناخية:

- سهل ساحلي يبلغ أقصى عرض له ١٢٠ كلم.
- منطقة جبلية في الشمال يبلغ أقصى ارتفاع لها ٩٦٨م.
- صحراء تغطي ٩٥٪ من مساحة البلد.
- جبل في الداخل يصل علوه إلى ١٨٥٢م.
- واحات.

ولا يتعدى معدل الأمطار الذي تتلقاه ليبيا سنوياً الـ٢٠٠ ملم. غير أن منطقة سيرينايكا تتلقى ٥٠٠ ملم بسبب غزارة الأمطار التي تشهدها.

٥ ـ الاقتصاد

* الزراعة

تولي ليبيا قطاع الزراعة اهتماماً بالغاً، لا سيّما أن ٥٠٪ من السكان يعملون فيها. وقطاع الزراعة على نوعين، إما راحل وإما مروي. ومن أهم الزراعات البندورة (١٧٠,٠٠٠ طن) والقمح (١٥٠,٠٠٠ طن)، والزيتون (٧٠,٠٠٠ طن) والبطاطا (١٤٨,٠٠٠ طن)، والحمضيات والعنب واللوز.

أما في ما يتعلق بتربية الماشية والطيور، فهي تملك ٥٥ مليون طير، و٥,٥ مليون رأس من الغنم، و١,٢ مليون رأس من الماعز، و١٥٠,٠٠٠ رأس من الأبقار، و١٥٠,٠٠٠ رأس من الجمال. وتصطاد من الأسماك حوالي ٧,٨٠٠ طن.

* الثروة المنجمية

تنتج ليبيا سنوياً حوالي ٦٨ مليون طن من النفط الذي يعتبر موردها الوحيد، ويبلغ الاحتياطي الذي تملكه ٣١١١ مليون طن. وهي تحتل بذلك

المرتبة الثانية عشرة في العالم من حيث احتياطي النفط والخامسة عشرة من حيث انتاجه. أما في ما يتعلق بالغاز الطبيعي فهي تنتج ٦,٤ مليار م^{3} ويبلغ الاحتياطي ١٣٠٠ مليار م^{3}.

*** الصناعة**

أدى اكتشاف النفط في الخمسينات إلى تمحور الصناعة الليبية حول المصافي والصناعات البتروكيميائية. ومن أهم صناعاتها الحديد في مجمع مصراته، والمواد الغذائية، والمنسوجات، والسجاد، والتبغ، والكيمياء، والبتروكيمياء، ومواد البناء، وأجهزة التلفزيون.

في التاريخ القديم

ليبيا والفينيقيون

وفد الفينيقيون بأعداد كبيرة إلى ليبيا لبيع منتوجاتهم وشراء الذهب والفضة والعاج والريش المشهورة بها هذه المنطقة في أفريقيا. وانشأ الفينيقيون في ساحل ليبيا الغربي، أي لبتس (الخمس اليوم) وأويات (طرابلس) وصبراته، مستعمرات تجارية لهم.

ليبيا واليونان

وصل اليونان إلى ليبيا في القرن السابع ق.م. وتمركزوا في ممبة ومن ثم في تميمين. غير أن مناخ مدينة قورينة وأرضها الخصبة جذبهم إليها، فسكنوا فيها وأنشأوا بركة في أرض الوسيطة لذلك سميت برقة، وأسست بوسفريوس (بنغازي). وفي القرن الخامس، أصبحت مدن قورينة وأبولونية وبركة وطوكرة وبوسفريدس مركز الحياة اليونانية الاجتماعية والاقتصادية.

* ليبيا تدخل الميثولوجية الإغريقية

وجد اليونان بعدما احتلوا ليبيا أنه من الضروري أن يؤلفوا أسطورة حولها لتصبح شديدة الارتباط بآلهتهم، وأن يجسدوها بتمثال خاص بها. هكذا، راح الخيال اليوناني الخصب ينسج أساطير حول ليبيا، التي أصبحت حسب البعض حفيدة كبير الآلهة زيوس، وابنته وفق البعض الآخر. وتقول رواية أن زيوس أغرم بأيوس وصيفة زوجته هيرا، مما أشعل نيران الغيرة والحسد في قلبها الأسود وأثار غضبها وحقدها. وعلى الرغم من تأكيد زوجها على أنه لا علاقة له بأيوس، ظلت على رغبتها في الانتقام.

فما كان منها إلا أن حولت أيوس إلى بقرة بيضاء ووضعتها ضمن مُطيع، وأمرت الراعي بالتستر عليها وعدم إفشاء سرها. وعندما أحس الراعي أن زيوس يبحث عن أيوس، هربها عبر مدن العالم حتى وصلت أخيراً إلى مصر حيث أرجعها زيوس إلى طبيعتها البشرية وانجبت منه إيبافوس الذي أنجب بدوره ابنة دعاها ليبيا.

وتقول رواية أخرى أن الإله زيوس أعجب بأيوس ابنة إيناخوس، ملك أرجوس. فاختطفها واغتصبها وأنجبت منه فتاة تدعى ليبيا.

وروى المؤرخ هيرودوت أن ليبيا هي ابنة بوسيدون من إلهة البحيرة تريتونيس. غير أنه وقع خلاف بينها وبين والدها فتبناها زيوس، فهي بالتالي وفق هذه القصة ابنة زيوس بالتبني.

وجاء الشاعر اليوناني هوميروس، الذي عاش في القرن التاسع ق.م. على ذكر ليبيا في ملحمته. فقال على سبيل المثال على لسان تلماخوس:

«. . . أولاً قبرص رأيت، فينيقيا

ومصر، ومن بعد ذلك بلاد العرب زرت

والصيدونيين، والأثيوب وعند الكل بحثت

عن ليبيا حيث النعاج تلد ثلاث مرات في دورة

العام وفي أيام قليلة، تبرز القرون للخراف.

هناك لا يشعر صاحب النعاج، ولا راعي

القطيع بحاجة إلى اللحم أبداً. . .».

وجاء في الملحمة أيضاً أن يوليسس: «بعدما بقي ثماني سنوات في مصر، خدعه رجل فينيقي كذاب محتال، فأغراه بأن يحمله على باخرة له إلى فينيقيا، ومنها إلى ليبيا وأنه قبل منه ذلك على أنه حقيقي. فسافر معه إلى فينيقيا حيث بقي معه لمدة سنة، وكانت نية الفينيقي أن يبيعه في ليبيا. غير أن عاصفة هوجاء هبت فأغرقت السفينة بعدما اجتازت جزيرة كريت، وهكذا لم يصلوا إلى ليبيا».

ليبيا والرومان

أصبحت ليبيا في الفترة الممتدة بين سقوط قرطاجة (١٤٦ ق.م) واغتيال يوليوس قيصر (٤٤ ق.م) تحت سيطرة الرومان. ومع احتلال الفزان سنة ٢٠ ق.م. امتد النفوذ الروماني إلى مجمل الأراضي الليبية. وعرفت ليبيا خلال العهد الروماني فترة من الأمن والرخاء وازدهار تجاري، خصوصاً في لبتس وطرابلس. وعرفت لبتس أثناء عهد سبتيموس سفيروس، الذي تربع على عرش الأمبراطورية الرومانية سنة ١٩٧م، ازدهاراً لا يوصف، إذ شهدت بناء هياكل وحمامات عامة وميناء وشوارع جديدة. ومع انقسام الأمبراطورية الرومانية سنة ٣٩٥م، انتقلت برقة إلى الأمبراطورية الرومانية الشرقية، وطرابلس إلى الأمبراطورية الغربية.

ليبيا والوندال

في أوائل القرن الخامس، احتل شعب الوندال شمال أفريقيا بما فيها ليبيا. لكن سيطرتهم لم تتعد الضفة الغربية لخليج سدرة وطرابلس. واتسم عهد هذا الشعب بالفساد وبتدمير العمران والأسوار. غير أن مدينة برقة ظلت تابعة للأمبراطورية الرومانية الشرقية. وفي سنة ٥٣٣م شن جيش الأمبراطور البيزنطي يوستينيان هجوماً ضارياً على الوندال انتهى بطردهم من هذه المنطقة، فعادت ليبيا تابعة لهذه الأمبراطوزية. وقام هذا الأمبراطور بأعمال عمرانية في شتى أنحاء البلاد وبإصلاحات إدارية ومدنية وعسكرية.

قبل الفتح العربي

١ ـ عناصر السكان

كان السكان يتألفون قبل الفتح العربي من ثلاث فئات، هي البربر والأفارقة والروم.

* البربر

يتألف البربر من سكان البلاد الأصليين والشعوب التي انصهرت معهم. وكتب ابن عبد الحميد عن أصلهم ما يلي: «وكان البربر في فلسطين وكان ملكهم جالوت، فلما قتله داود، خرج البربر متوجهين إلى المغرب حتى انتهوا إلى لوبية ومراقية، وهما كورتان من كور مصر الغربية. فتفرقوا هناك وتقدمت زناتة ومغلية إلى المغرب وسكنتا الجبال، وتقدمت لواتة فسكنت أرض برقة، وتفرقت في هذا المغرب وانتشرت فيه حتى بلغت السوس. ونزلت هوارة مدينة لبدة، ونفوسة مدينة سبرة».

* الأفارقة

هم الذين بقوا من الفينيقيين والوندال، لهم كيانهم ومميزاتهم الخاصة.

* الروم

هم الشعوب الأوروبية التي كان يتألف منها العنصر البيزنطي.

٢ ـ الديانات

* الديانة الوثنية

ظل سكان جنوب ليبيا يمارسون شعائرهم وطقوسهم الوثنية على الرغم

من سيطرة الرومان على البلد. وعبد الليبيون آلهة محلية وفينيقية ويونانية ومصرية لعشرات القرون، وأهمها تانيت وعشتروت وبعل وأشمون.

*** الديانة المسيحية**

منذ نشوء المسيحية، وصلت أخبارها إلى قورينة، وكان سمعان الذي حمل الصليب عن المسيح من هذه المنطقة وكذلك الإنجيلي مرقس. ويعتبر بعض المؤرخين أنه مؤسس أول كنيسة في برقة، ويؤكد البعض الآخر أن أول أسقف لبرقة كان لوقيوس.

٣ ـ اللغات

*** اللغة اليونانية**

كانت منتشرة في المدن والقرى التي سيطر عليها اليونان، لا سيّما في برقة.

*** اللغة الفينيقية**

كانت منتشرة في المناطق التي خضعت للنفوذ القرطاجي، وتحولت في ما بعد إلى اللغة «الفينيقية الحديثة»، خصوصاً في طرابلس.

*** اللغة اللاتينية**

كانت لغة الحكم والدواوين، ولم تكن عامة الشعب تتقنها.

*** اللغات الأصلية للبلد**

دامت إلى جانب اللغات المذكورة آنفاً.

الفتح العربي لليبيا (٦٤٢م)

اختلف المؤرخون حول تحديد التاريخ الذي فتح فيه العرب المسلمون بقيادة عمرو بن العاص ليبيا، لكن هذه المعركة حصلت بين سنتي ٢١ و٢٣ للهجرة. ومن نقاط الخلاف أيضاً شخصية الفاتح، إذ يقول البعض أنه عمرو بن العاص، ويؤكد البعض الآخر أنه عقبة بن نافع الفهري. وبعدما أصبحت برقة، وهي أولى المدن التي فتحت، بين يدي الجيش الإسلامي، تقدم عمرو بن العاص غرباً لاحتلال باقي الأراضي. وحاصر مدينة طرابلس لمدة شهر قبل أن يتمكن من الدخول إليها واحتلالها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البربر في طرابلس لم يحاربوا جيش بن العاص. وتقدم العرب حتى وصلوا إلى مدينة صبرة في الشمال وجبال نفوسة وودان وزويلة في الجنوب.

وأصبحت طرابلس في ما بعد مركزاً حصيناً لجيش المسلمين يهاجمون منه قوات الروم المتمركزة في تونس.

أسباب هذا الفتح

* الأسباب الدينية

كان أول ما يبغيه العرب المسلمون من عمليات الفتح هذه نشر الدين الإسلامي في شتى أراضي المعمورة.

* الأسباب العسكرية

بعد انسحاب القوات البيزنطية من مصر، تمركزت في برقة فرأى عمرو بن العاص أنه يجب اغتنام هذه الفرصة للقضاء على أعدائه قبل أن يوحدوا صفوفهم ويعززوا قوتهم ويقفوا في وجه الجيوش المسلمة.

* الأسباب الجغرافية

لا تفصل برقة عن مصر سوى الأراضي الصحراوية، ولطالما اعتبرت برقة جزءاً من مصر، لذلك اعتبر عمرو بن العاص أن فتحها يدخل ضمن إطار فتح مصر.

نهاية الحكم العربي

وقعت طرابلس في حوالي سنة ٨٠٠ تحت سيطرة دولة الأغالبة القادمة من تونس. غير أن هؤلاء الأغالبة هزموا على يد الفاطميين واضطروا إلى التراجع إلى مصر وحكموا برقة من القاهرة منذ سنة ٩٧٢م. في هذا الوقت، انتقلت طرابلس إلى دولة آل زبيري (٩٧٢ ـ ١١٤٨م). وفي تلك الفترة، جاء بنو هلال وبنو سليم إلى ليبيا، ودمروا أثناء قدومهم عدداً كبيراً من المدن ومن بينها القيروان. ولعب هؤلاء دوراً مهماً في ما يتعلق بتعريب سكان تلك المنطقة ونشر اللغة العربية والدين الإسلامي. وفي سنة ١٢٦٩ أصبح الحكم في ليبيا بين يدي الحفصيين الذين ظلوا فيها حتى سنة ١٤٦٠. وفي ١٥١٠، احتل الإسبان ليبيا وأعطوا السلطة في سنة ١٥٣٥ إلى فرسان القديس يوحنا، إلى أن احتل العثمانيون طرابلس سنة ١٥٥١.

في ظل الحكم العثماني

قدم سنان باشا إلى ليبيا سنة ١٥٥١ وطرد فرسان القديس يوحنا منها، وجعلها قاعدة عثمانية في البحر الأبيض المتوسط. وظل العثمانيون في ليبيا أسياداً لا منازع لهم، حتى ظهر أحمد بك القرمانلي في طرابلس، وسيطر على الحكم سنة ١٧١١ وأسس الدولة القرمانلية. وفي سنة ١٨٣٥، وجهت السلطنة العثمانية قواتها بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس، وشنت هجوماً ضارياً على القرمانليين، انتهى بسقوط طرابلس بين أيدي العثمانيين. فعادت من جديد إلى حظيرة الدولة العثمانية كمجرد ولاية. وكان الحكام يجنون أموالاً طائلة من الضرائب الظالمة التي فرضت على السكان الفقراء، وأعمال القرصنة والنهب. وكان قد وقع خلاف بين ورثة القرمانليين في الفترة الممتدة بين ١٧٩٨ و١٨٣٥، مما أفسح في المجال أمام الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، لوضع خطط مستقبلية تهدف إلى وضع اليد على ليبيا.

إقليما طرابلس وبرقة

قسمت الإدارة العثمانية ليبيا إلى قسمين: ولاية طرابلس وعلى رأسها الوالي، أو الباشا، ومتصرفية بنغازي، وعلى رأسها متصرف هو أدنى مستوىً من والي طرابلس، له حق الاتصال بالآستانة. وفي سنة ١٨٣٥، أدخلت الدولة العثمانية النظام القضائي العثماني إلى طرابلس، إلاّ أن تطبيق هذا القانون ظل إسمياً. غير أن نفوذ السلطنة العثمانية لم يستطع الوصول إلى المناطق الداخلية من البلاد، مما جعل الأعراف والتقاليد القانون الوحيد الذي يخضع له سكان هذه المنطقة. وكان للدول الأجنبية امتيازات في طرابلس، هي بمثابة قنصليات اليوم، تعفي الأجانب من الحضور أمام المحاكم العثمانية ومن دفع الجزية ومن تفتيش منازلهم.

وبما أن الدولة العثمانية كانت تعتبر نفسها حارسة لدولة الإسلام، فقد شجعت على قيام طرق صوفية في ليبيا وانتشارها في مختلف أرجائها، ومن بينها الرفاعية والعيسوية والعروسية والمدنية والسنوسية. وعرفت ليبيا في تلك الفترة موسماً من الجفاف، وانتشر فيها مرض الكوليرا الذي أودى بحياة أكثر من ٨٠٠ شخص خلال ثلاثة أشهر.

إيطاليا تتطلع نحو طرابلس

رأت إيطاليا بعد الهزيمة التي منيت بها أمام الأحباش في موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ أن طرابلس هي المنفذ الوحيد لها. فطرابلس تقع على مسافة قريبة من إيطاليا، وتربطها بها علاقات قديمة تمتد جذورها إلى عصر الرومان. أضف إلى ذلك ما لموقع طرابلس من أهمية استراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، فهي نقطة الوصل بين أوروبا وأفريقيا، وبين أفريقيا البيضاء وأفريقيا السوداء.

ولضمان مصالحها في طرابلس، أبرمت إيطاليا اتفاقات مع فرنسا، انتهت بخطاب ألقاه السفير الفرنسي في روما بارير في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٠، جاء فيه: «بعد انتهاء الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢١ آذار (مارس) ١٨٩٩... فإن وزير الخارجية قد سمح لي بأن احيطكم علماً، وخاصة بعد عودة العلاقات الودية بين فرنسا وإيطاليا... ان اتفاقية ٢١ آذار (مارس) ١٨٩٩ التي تترك ولاية طرابلس الغرب خارج منطقة النفوذ، تحدد منطقة النفوذ الفرنسي في ما يتعلق بطرابلس وبرقة، وليس لدى الحكومة الفرنسية النية في أن تتعدى هذا الحد، وأنها لن تدخل في مشاريعها قطع مواصلات القوافل من طرابلس إلى المناطق المذكورة في هذه الاتفاقية. وهي التفسيرات التي نعتزم إبقائها سرية ستعمل بلا شك على تقوية العلاقات الودية بين البلدين في هذه النقطة، وفي النقط الأخرى». واعلن وزير الخارجية الإيطالي فيسكونتي فنوستا أنه «قد فهم كذلك أن إيطاليا ستحتفظ بحقها في زيادة نفوذها الفعلي بالنسبة لطرابلس وبرقة إذا ما حدث تعديل في الحالة السياسية أو الإقليمية في المغرب».

وفي ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٠٢ تبادل وزير الخارجية الإيطالي وسفير فرنسا الخطابات وذكر فيها أن «كلاً من الدولتين يستطيع أن يزيد نفوذه بحرية في المناطق المذكورة في اللحظة المناسبة، دون أن يكون عمل أحداهما ضرورياً لعمل الآخر. . . وفي حال تعرض فرنسا لأي هجوم مباشر أو غير مباشر من إحدى أو بعض الدول، فإن إيطاليا ستلتزم الحياد التام. . . ولن نعقد أي بروتوكول أو اتفاقية عسكرية دولية لا تتفق مع هذه التصريحات».

إيطاليا تتوسع اقتصادياً

كانت الجالية الإيطالية التي لا تتعدى الـ١١٠٠ مواطن في المرتبة الثانية، في طرابلس، بعد الجالية الانكليزية. وفي سنة ١٩٠٠ ازداد الاتصال البحري بين إيطاليا وطرابلس، بعد أن انشأت شركة روباتينو خطاً للملاحة إلى مالطا وطرابلس ومصراته وبنغازي. فضلاً عن ذلك، كانت إيطاليا قد انشأت مكتباً للبريد وفتحت فروعاً لمصرف روما في طرابلس وبرقة منذ ١٩٠١، وعدداً من المدارس المجانية والمستشفيات والملاجىء.

ليبيا وحكومة جمعية الاتحاد والترقي

أرسلت حكومة جمعية الاتحاد والترقي سنة ١٩١٠ إلى طرابلس والياً هو المشير إبراهيم باشا الذي قام بالكثير من الأعمال العمرانية. وبدأ أيضاً بتطبيق إصلاح إداري، وبتنظيم رجال الشرطة، وبإنشاء مدرسة زراعية ومشاريع ري. وأثار نشاط إبراهيم باشا قلق السلطات الإيطالية التي راحت تضغط على الآستانة لسحبه من ليبيا. وكان لها ما أرادت، وعاد إبراهيم باشا إلى الآستانة وكله عزم على فضح المؤامرة الإيطالية أمام الباب العالي. لكنه ما إن وصل إلى هناك حتى كانت نيران الحرب قد اندلعت.

إيطاليا تعلن الحرب

أرسلت الحكومة الإيطالية في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩١١ إنذاراً إلى الدولة العثمانية جاء فيه: «لم تتوان الحكومة الإيطالية في خلال سنوات عديدة عن إعلانها للباب العالي الضرورة الملحة لإنهاء حالة الفوضى

والإهمال التي ترك فيها طرابلس وبرقة، وأن يسمح لها بأن تتمتع بالتقدم، كما حدث في أجزاء أخرى من أفريقيا الشمالية. وأن هذا التغيير الذي تتطلبه مستلزمات المدينة العادية هو مصلحة حيوية بالنسبة لإيطاليا، التي تقترب هذه البلاد من سواحلها. ورغماً عن السلوك الذي سلكته الحكومة الملكية، والتي قدمت معاونتها للحكومة العثمانية في مسائل سياسية مختلفة، ورغماً عن الاعتدال والصبر اللذان أثبتتهما الحكومة الملكية، فلم يحدث فقط أن نياتها بالنسبة لطرابلس قد أساءت الحكومة الامبراطورية فهمها، بل كان الأخطر من ذلك هو أن كل مشروع إيطالي في هذه المناطق كان دائماً يقابل بمعارضة منظمة عنيدة وغير عادلة.

وإن الحكومة الامبراطورية التي أظهرت عداءها المستمر بهذه الطريقة ضد كل نشاط إيطالي في طرابلس وبرقة قد اقترحت أخيراً مشروعاً للاتفاق معلنة أنها مستعدة لقبول أي منح اقتصادية، مما يتفق مع المعاهدات القائمة، ومع كرامة تركيا ومصالح سيادتها. ولكن الحكومة الملكية لا تشعر بأنها تستطيع الآن أن تدخل في أية مفاوضات من هذا النوع، وقد أظهرت التجارب الماضية أن مثل هذه المفاوضات عديمة الفائدة، وأنها - بدلاً من أن ترسم ضماناً للمستقبل - لن تكون إلا سبباً دائماً للخلاف والصدام. ومن ناحية أخرى تجد أن الأخبار التي تصل الحكومة الملكية من ممثليها القنصليين في طرابلس وبرقة تصف الموقف هناك بأنه خطر جداً، نتيجة للهياج المعادى للإيطاليين، ذلك الهياج الذي أثاره بأوضح شكل موظفي الحكومة التركية والمتحدثين باسمها. وأن هذا التحريض لا يمثل مجرد خطر قريب للإيطاليين فقط، بل لكل الأجانب ومن كل جنسية كذلك. وقد بدأوا في السفر وفي ترك طرابلس حينما قلقوا وانشغلوا على سلامتهم.

وإن وصول السفن الحربية العثمانية إلى طرابلس، والتي أظهرت الحكومة الإيطالية أنه سيترتب عليه نتائج خطيرة، مرتبط بزيادة خطورة الموقف، ويجبر الحكومة الإيطالية على اتخاذ إجراءات ضد الأخطار الناجمة.

وإن الحكومة الإيطالية التي ترى نفسها مضطرة بهذا الطريق إلى أن

تفرد كيفية حماية كرامتها ومصالها. فقد صممت على أن تقدم على احتلال طرابلس وبرقة عسكرياً.

وهذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن تقبله إيطاليا. كما أن الحكومة الإيطالية تعتمد على الحكومة الامبراطورية في أن تعطي أوامرها لكي تمنع أية معارضة من جانب العثمانيين. وستقوم الحكومتان بعمل الترتيبات التالية لتنظيم المركز الذي سينشأ عن الاحتلال.

ولدى السفارة الإيطالية في القسطنطينية أوامر بأن تطلب إجابة قاطعة ونهائية من الحكومة العثمانية في فترة أربع وعشرين ساعة من وقت تقديم هذه الوثيقة للباب العالي. وفي حالة عدم الإجابة ستكون الحكومة الإيطالية مضطرة لأن تتخذ في الحال الخطوات اللازمة لتنفيذ الاحتلال».

فجاء رد الدولة العثمانية على الشكل التالي:

«تهتم السفارة الملكية بالمصاعب التي منعت طرابلس وبرقة من المشاركة في التقدم بالدرجة المرجوة. وإن استعراض الحقائق كان ليظهر أن الحكومة العثمانية الدستورية لا يمكن أن تتهم بمسؤولية عن الوضع الذي نتج عن أعمال النظام القديم.

ويبحث الباب العالي دون جدوى في حوادث الثلاث سنوات الماضية، عند المناسبات التي تعتبر على أنها كانت تعادي المشاريع الإيطالية في طرابلس وبرقة. ويعتقد الباب العالي دائماً أنه من المفهوم والمعقول أن تتعاون إيطاليا برؤوس أموالها ونشاطها الصناعي في إنعاش هذا الجزء من الامبراطورية، وكانت الحكومة الامبراطورية حريصة على أن تتصرف بحكمة في كل مناسبة تعرض عليها فيها اقتراحات معقولة، كما أنها قد نظرت وحلت بروح ودية جميع الشكاوى التي قدمتها الحكومة الإيطالية.

وكان هذا الشعور وحده هو الملهم لها حين اقترحت على السفارة الملكية ترتيباً يقوم على منح بعض الامتيازات الاقتصادية، وذلك لإفساح ميدان النشاط الإيطالي في الإقليمين المذكورين، محددة أن الحد الوحيد لمنحها هو كرامة الامبراطورية ومصالح سيادتها وأي معاهدات قائمة من قبل.

وأظهرت الحكومة العثمانية شعورها الودي دون أن تتناسى المعاهدات والاتفاقات التي ضمنتها الدول الأخرى، والترتيبات التي لا يمكن أن تفقدها شرعيتها الدولية عزيمة إحدى الأعضاء فقط.

أما مسألة الأمن والنظام في طرابلس وبرقة فإن الحكومة العثمانية، التي هي في مركز يسمح لها بالحكم على الموقف، لا يمكنها إلا أن تؤكد ما كان لها الشرف أن تشير إليه في الماضي من عدم وجود أي سبب يمكنه أن يحقق المخاوف على مصير الرعايا الإيطاليين والأجانب الآخرين المقيمين في هذه المناطق. فلا يوجد أي نوع من التحريض أو حتى الدعاية للإغراء على ذلك، كما أن الضباط ورجال السلطات العثمانية قد أمروا بتأكيد وحفظ النظام، وهم ينفذون تعليماتهم بدقة.

وأما بشأن وصول السفن الحربية العثمانية إلى طرابلس، الأمر الذي تحاول السفارة الملكية أن تنسب إليه نتائج خطيرة، فإن الباب العالي يعتقد أنه من الضروري أن يشير إلى أنها مسألة سفينة صغيرة واحدة فقط، وقد أرسلت قبل المذكرة الإيطالية في ٢٧ أيلول (سبتمبر)، وأن إرسال هذه السفينة التي لا تحمل جنوداً لا يمكنه أن يؤدي إلى مثل هذا التأثير.

والصعوبة الفعلية هي باختصار في نقص الضمانات الكافية التي تؤمن الحكومة الإيطالية فيما يتعلق بتوسعها وزيادة مصالحها الإقتصادية في طرابلس وبرقة. وإذا امتنعت الحكومة الملكية عن القيام بمثل هذا العمل، كالاحتلال العسكري، فإنها ستجد الباب العالي مستعد تماماً لكي يزيل هذه العقبة.

ولذلك فإن الحكومة الامبراطورية تطلب من الحكومة الملكية أن تذكر طبيعة ونوع مثل هذه الضمانات التي ستساهم فيها، ما دامت لا تمس سلامة أراضيها. وهي تأخذ على نفسها إلا تغير الوضع الراهن في طرابلس وبرقة بأي شكل كان أثناء المفاوضات، وخاصة من الناحية العسكرية، وتعبر عن أملها في أن توافق الحكومة الملكية على تصرفات الباب العالي الودية، وتوافق على هذا الاقتراح».

الاحتلال الإيطالي

غير أنه لم يمض يومان على الإنذار الإيطالي حتى هاجمت القوات الإيطالية ليبيا واحتلت طرابلس وبنغازي. ووقعت السلطنة العثمانية مع الدولة الإيطالية على اتفاقية لوزان في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٢، ومن ثم اتفاق الصلح في ١٨ تشرين الأل (أكتوبر) من السنة نفسها. وبموجب هذه الاتفاقيات انتقلت السلطة في ليبيا إلى إيطاليا، وبقي للدولة العثمانية حق تعيين قاضي القضاة في طرابلس. وانسحبت القوات العثمانية من ليبيا، غير أن القوات الإيطالية احتلت فقط المناطق الساحلية والموانىء ولم تستطع الوصول إلى المناطق الداخلية التي ظلت تحت سيادة الأهالي ومنها انطلقت المقاومة الوطنية.

في الحرب العالمية الأولى

* إقليم برقة

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، ظهر معسكران متعاديان، يضم الأول الحلفاء أي بريطانيا وفرنسا، وإيطاليا في ما بعد. والثاني يتألف من دول الوسط أي المانيا والنمسا والمجر، والدولة العثمانية في ما بعد. وقبل أن تعلن إيطاليا انضمامها للحلفاء، رأى الليبيون أن يقفوا إلى جانب المعسكر المعادي لها. لذلك راحوا يتقرّبون من معسكر الوسط، لا سيما وأنه يضم الامبراطورية العثمانية وهي دولة الخلافة الإسلامية. وقد برز هذا الاتجاه في إقليم برقة خصوصاً، حيث ظهرت السنوسية. وكانت هذه الحركة تدعو إلى نشر الثقافة الدينية المتحررة والأفكار الثورية وفتح باب الجهاد، وكانت تجمع الأهالي في زوايا في الصحراء، هي بمثابة معسكرات عقائدية وليس عسكرية. أما مؤسسها فهو محمد بن علي السنوسي (١٧٨٧ ـ ١٨٥٩). وبعد وفاته تولى ابن أخيه السيد أحمد الشريف رئاسة السنوسيين لأن ابنه محمد إدريس كان لا يزال طفلاً. وعندما دخلت السلطنة العثمانية الحرب إلى جانب المانيا، رأت أن تحصل على دعم بعض الفئات المسلمة في العالم العربي لمساعدتها. فطلبت من الشريف حسين بن علي أن يعلن الجهاد في الحجاز وتقديم يد العون لجمال باشا في معركته في مصر (بالقرب من قناة السويس). ورأت أن يقوم السيد أحمد الشريف السنوسي بأمر مماثل على حدود مصر الغربية. وعينت السلطة العثمانية أحمد الشريف قائداً على شمال أفريقيا وطلبت منه أن يعلن الجهاد ضد الانكليز على الحدود الغربية لمصر. وسرعان ما نفذ السنوسي أوامر الدولة العثمانية ودارت معركة في أم الرخم ووادي ماجد وفي جهة الزرقاء ومناطق أخرى. لكن هذه الحملة على مصر الغربية لم تنجح في التوغل إلى وادي النيل والاتصال بالشيوخ المصريين

فاضطر جيش أحمد الشريف السنوسي إلى الانسحاب والتراجع.

وأثناء الجهاد المقدس، عين السيد أحمد الشريف محمد إدريس نائباً عنه على إقليم برقة. واستفاد إدريس من هذه الفرصة لتعزيز نفوذه وسلطته فيها.

وعرفت ليبيا في ذلك الوقت فترة من الجفاف والقحط بسبب قلة سقوط الأمطار، فاضطر الليبيون إلى التوجه نحو مصر للحصول على مساعدة. فاتصلت بريطانيا بمحمد إدريس للتفاوض معه حول الصلح، شرط أن يقبل بالتفاوض مع الإيطاليين وعقد صلح معهم. وتشابكت عناصر كثيرة، منها الضيق الاقتصادي الذي يعاني منه البلد، وموقف ابن عمه الذي يصر على محاربة الانكليز، فدفعت محمد إدريس إلى قبول شرط بريطانيا. ووصل إلى ليبيا وفد بريطاني يتألف من الكولونيل تالبوت والضابط هلسم وأحمد محمد حسنين، ووفد إيطالي يضم الكولونيل فيلا وبياشتيني. واقترح محمد إدريس بأن تعترف إيطاليا باستقلال السنوسيين وتعينه أميراً عليه، فضلاً عن رسم الحدود بين منطقة الإيطاليين والسنوسيين. غير أن المفاوضين لم يتوصلوا إلى اتفاق تام.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩١٧ وصل وفد بريطاني وآخر إيطالي جديدان إلى عكرمة للتفاوض في الأمر نفسه. فعقد الاتفق النهائي في ١٦ نيسان (أبريل) ١٩١٧، عرف باسم اتفاقية عكرمة أو طبرق. ونص هذا الاتفاق على:

- فتح طرق التجارة البحرية في بنغازي وطبرق بشكل دائم، وفي باقي المناطق بشكل مؤقت.

- توقف الإيطاليين عند النقط التي كانوا يحتلونها قبل الاتفاق وكذلك السنوسيون.

- بقاء المحاكم الشرعية وإنشاء مدارس للعلوم والصناعات في برقة.

- إرجاع الزوايا وأراضيها إلى السنوسيين.

وكذلك أبرم محمد إدريس اتفاقاً آخر مع بريطانيا نص على ما يلي:

- فتح الطرق بين مصر برقة.
- تعهد السنوسيين بعدم فتح زوايا جديدة في مصر.
- تبادل الأسرى أياً كانت جنسياتهم.

*** إقليم طرابلس**

كانت الأوضاع في طرابلس مختلفة تماماً عما هي في برقة، ولم تكن السنوسية شديدة الانتشار فيها. وكانت السلطنة العثمانية عيّنت الشيخ سليمان الباروني في سنة ١٩١٥ والياً على طرابلس وقائداً عاماً لقوات المجاهدين فيها. وأصدر هذا الأخير في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٦ فرماناً يعلن فيه: «إلحاق طرابلس الغرب بالولايات العثمانية». وفي أيار (مايو) ١٩١٨ وصل إلى طرابلس الأمير عثمان فؤاد الذي ساهم بتشكيل حكومة. ورغب الطرابلسيون بإنشاء جمهورية طرابلسية، فأرسلوا وفداً في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ إلى القيادة العسكرية الإيطالية لمعرفة رأيها حول هذا الموضوع. فتم انتخاب مجلس الجمهورية الذي تألف من سليمان الباروني وأحمد المريض ورمضان السويحلي وعبد النبي بلخير، ومجلس شورى الجمهورية. وأصدر مجلس الجمهورية في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ بلاغاً اعلن فيه عن قيام حكومة الأمة الطرابلسية المستقلة.

بعد الحرب

*** إقليم برقة**

استغل محمد إدريس الاتفاقية التي عقدت مع إيطاليا لزيادة نفوذه. وكانت إيطاليا قد منحت طرابلس قانوناً أساسياً واقترحت على محمد إدريس أن يكون لبرقة واحداً مماثلاً. فأصدر هذا القانون في أيار (مايو) ١٩١٩، وتم التوقيع على اتفاقية الرجمة في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠. وجاء فيها اعتراف السلطات الإيطالية بإمارة السيد محمد إدريس على القسم الداخلي من برقة، وعاصمته أجدابية. وفصلت أيضاً الأمور المتعلقة بالحكومة السنوسية وجعلتها وراثية يتناقلها أولاد الأمير، وبصلاحيات الأمير، ووعدت بتشكيل حرس للأمير... والتزم القانون الأساسي بضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية والحريات الخاصة، فضلاً على حماية الملكية الفردية، بإنشاء شركات تجارية، تشارك الأسرة الحاكمة بـ٢٥٪ من رأسمالها.

وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ وقّع محمد إدريس والوالي الإيطالي على برقة، دي مارتينو، على اتفاقية بو مريم التي نصت على تأسيس أدوار مشتركة تكون فيها نسبة الإيطاليين مساوية لنسبة السنوسيين.

*** إقليم طرابلس**

وفي سنة ١٩١٩، وجه مجلس الجمهورية في طرابلس رسالة إلى إيطاليا، عرض فيها مطالبه التي تتلخص بحصول طرابلس على استقلالها وتمتعها بحكم ذاتي. غير أن إيطاليا رفضت ذلك، ودارت مفاوضات بين الطرفين انتهت بصدور بلاغ عن إيطاليا في آذار (مارس) ١٩١٩. وتضمن هذا البلاغ:

- منح الجنسية الإيطالية للعرب في طرابلس.
- المساواة أمام القانون بين الإيطاليين والطرابلسيين.
- إدارة العرب لقانون أحوالهم الشخصية.
- ضمان الحرية الشخصية.
- احترام حقوق الملكية.
- احترام ممارسة الشعائر الدينية والتقاليد.
- الاعتراف بحق المواطنين الجدد بتولي الوظائف المدنية والعسكرية.
- جعل الخدمة العسكرية اختيارية.
- المساواة في دفع الضرائب.

وافق الطرابلسيون على هذا الصلح الذي عرف بصلح بنيادم وصدّقت الحكومة الإيطالية على القانون الأساسي في آخر أيار (مايو). غير أن إيطاليا تلكأت في تنفيذ كل هذه الوعود، مما دفع الطرابلسيين إلى تشكيل مجلس للحكومة وحزب الإصلاح الوطني.

المقاومة الليبية

مؤتمر غريان

عقد زعماء طرابلس في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ مؤتمر غريان واتخذوا قراراً يقوم على محاربة الإيطاليين عسكرياً بعد أن فشلت الطرق السلمية والمفاوضات، فضلاً عن تشكيل حكومة وطنية. وتم الاتصال بالأمير محمد إدريس الذي كان الجميع يميل إلى اختياره لتولي الزعامة الجديدة. وتوجه وفد إلى إيطاليا ليعرض عليها مقررات المؤتمر وإمكانية اختيار محمد إدريس. لكن روما رفضت كل هذه المطالب وطالبت بتسليم الأسرى والذخائر والأسلحة في الواقع، اعترفت إيطاليا بسلطة محمد إدريس في مؤتمر الفجة ضمن حدود برقة، لكنها رأت في توسع سلطته ونفوذه إلى طرابلس تهديداً لمصالحها.

وجرت مفاوضات بين هيئة الإصلاح الطرابلسي ومندوبي السنوسيين في سرت في شهر كانون الأول (ديسمبر) حول مصير البلاد ومستقبله. وحاولت إيطاليا أن تعرقل هذه المفاوضات بشتى الوسائل. لكن المتفاوضين اتفقوا على أن يكون محمد إدريس أميراً على ليبيا بأكملها.

وفي ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٢ تم التوقيع على ميثاق سرت الذي أيد مقررات مؤتمر غريان. وتم الاتفاق على انتخاب مجلس تأسيسي يضم ممثلين عن الإقليمين لتنظيم أمور البلاد، بعد انتخاب الأمير وتوليه الحكم. وفي تموز (يوليو) ١٩٢٢ حمل بشير السعداوي وعبد الرحمن عزام كتاب البيعة إلى الأمير في أجدابية. وتضمن هذا الكتاب:

«إن الحكومة الإيطالية وجهت عزمها إلى العبث بجميع حقوقنا شرعيها

وسياسيها وإداريها، وجعلت من قوتها مبرراً للتصرف في مصيرنا وحقوقنا الطبيعية. ونحن خير أمة أخرجت للناس، لا نتحمل ضيماً، ولا نرضى أن تضمحل شريعتنا، ولا أن يتطرق الخلل إلى ديننا القويم كائناً ما كان، الأمر الذي حملنا على ركوب الأخطار واقتحام الحروب المتوالية، معتمدين على قوة الحق إلى أن نظفر بتحقيق أمانينا القومية، ألا وهي تأسيس حكومة دستورية، يرأسها أمير مسلم، جامع للسلطات الثلاث الدينية والسياسية والعسكرية، مع مجلس نيابي تنتخب الأمة أعضاءه؛ وبهذا يسلم وطننا، ويتم أمر ديننا، وتصلح أحكام قضاتنا، وتحفظ شرعنا وعنعنة تاريخنا الباهر، وهذا لا يتنافى مع ما تدعيه إيطاليا، وما دأبت عليه في خطب رجالها من أنها لم تحتل ديارنا بنية الاستعمار، وإنما ساقتها دواعي السياسة الدولية في البحر المتوسط. ولو كانت صادقة في دعواها هذه لما عرضت بلادنا للخراب بتوالي الهجمات، واستعمال دهائها وقدرتها للتفريق والفوضى. وقد حاولت فصل الأمة بعضها عن بعض بطرق مختلفة، وأبى الله إلا أن يجمع كلمة القطرين الشقيقين بأن يلتفا حول أمير واحد يرضيانه. وحيث أن سموكم من أشرف عائلة وأكرم بيت مع ما تجمع في ذاتكم الشريفة من المزايا العالية والأوصاف الجليلة فإن هيئة الإصلاح المركزية الحائزة للوكالة المطلقة من مؤتمر غريان الذي يمثل الأمة الطرابلسية بانتخاب واقع منها قد وجدت في سموكم أميراً حازماً قادراً على جمع الأمة حائزاً للثقة العامة. فهي لذلك تبايع سموكم أميراً للقطرين طرابلس وبرقة، على أن تقودها إلى ما يحقق أمانيها».

فقبل محمد إدريس بالمبايعة، غير أن أوضاعه الصحية المتدهورة أرغمته على السفر إلى مصر للعلاج. وترك أمر المجاهدين في برقة لعمر المختار، وأصبح بشير السعداوي مسؤولاً عن المجاهدين في طرابلس.

ثورة عمر المختار

وفي سنة ١٩٢٢ وصل الفاشستيون إلى الحكم في إيطاليا وعلى رأسهم موسوليني الذي كان يمني النفس بإعادة الامبراطورية الرومانية إلى أمجادها السابقة. فاتبع الإيطاليون سياسة جديدة في ليبيا، واعتبروا السنوسية عدوة

لدودة لهم. وفي ٢١ نيسان (إبريل) ١٩٢٣ احتل الوالي الإيطالي أجدابية معقل السنوسيين وألغى الاتفاقات المبرمة مع محمد إدريس. فما كان من عمر المختار إلى أن تراجع هو وجيشه نحو الجنوب. وتوجه في ما بعد إلى مصر للتشاور مع محمد إدريس حول الخطوات التالية بما فيها إرسال المؤن والذخائر.

وأرسلت إيطاليا إلى ليبيا قوات مؤلفة من صوماليين واريتريين مزودة بأشنع الأسلحة التدميرية. فاحتلت إيطاليا سنة ١٩٢٨ منطقة الفزان وأوجلة وجالو، وحاصرت برقة من الغرب ومن الشرق بعد أن احتلت الجغبوب. غير أن المقاومة لم تسلم السلاح، بل ظلت محتفظة برباطة جأشها وعزمها على التغلب على الإيطاليين. وعبّر الدكتور أحمد شلبي بوضوح عن هذه المرحلة المظلمة التي عاشتها ليبيا: «فقد كانت الحرب تدميراً وإفناء: طائرات ترسل الموت، ودبابات تسحق القرى، ومدافع تحصد الناس، وسجون يلقى فيها الأبرياء. وكان مما فعله غرازياني أن انشأ «المحكمة الطائرة» وهي محكمة عسكرية متنقلة تحكم بالشبهة، وتنفذ حكمها في الحال على مرأى من الناس».

وفي سنة ١٩٢٨ أصدر الدوتشي مرسوماً يأمر بتوحيد برقة وطرابلس في ولاية واحدة، وعيّن الماريشال بادوليو حاكماً عاماً عليها.

حكم الماريشال بادوليو

وصل الماريشال بادوليو إلى ليبيا سنة ١٩٢٩ وارتكز في حكمه على الجنرال غرازياني الذي تولى العمليات العسكرية في منطقة فزان. ولقد اتبع الجنرال سياسة خاصة في برقة، تقضي بالتمييز بين «الثوار المجاهدين»، والخاضعين للسلطة الإيطالية. وصدر أمر بمراقبة الأسواق وإقفال الحدود الليبية المصرية، فضلاً عن «شراء» الليبيين ودفعهم إلى تسليم السنوسيين.

وبدأ غرازياني بتنفيذ الخطة، وانشأ مناطق للاعتقال الجماعي لإبعاد الناس عن نفوذ السنوسيين، وعمل على حل زوايا السنوسيين ومصادرة أملاكهم. وفي سنة ١٩٣٠ توصل الإيطاليون إلى احتلال واحة الكفرة

والجون والتاج، مما حرم المجاهدين من مراكز تموينهم. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٣١، وقع عمر المختار أسيراً بين يدي الإيطاليين في سيدي رافع فجرت محاكمة صورية له، وصدر أمر من روما بإعدامه أمام الجمهور ونفذ إعدامه علناً.

نهاية المقاومة

بعد القضاء على مركز السلطة السنوسية، راحت القوات الإيطالية تضيق الخناق على المقاومة الليبية. ولجأ الليبيون المضطهدون إلى تشاد وصحراء مصر الغربية. ولم تمر ستة أشهر حتى كانت إيطاليا قد قضت على المقاومة.

وفي سنة ١٩٣٤، عين الدوتشي ماريشال الجو، بالبو نائباً للملك على ليبيا الذي تابع خطة إيطاليا وظل يسلب السكان أراضيهم. وتأسست دوائر حكومية منها مكتب الهجرة وجمعية الضمان للاهتمام بشؤون المهاجرين الإيطاليين الوافدين إلى ليبيا (٩٠,٠٠٠)، وأصبحت اللغة الإيطالية لغة البلاد الرسمية التي تدرس في المدارس. فما كان من المجاهدين إلا أن انتقلوا إلى تونس وسوريا ومصر حيث استمروا في النضال من خارج الوطن.

وفي سنة ١٩٣٨ صدر قرار عن السلطات الإيطالية، اعتبر الليبيين «مواطنين إيطاليين». وفرض على الليبيين أن يبدلوا لغتهم وزيهم ومظهرهم لكي يقبلوا بين الإيطاليين. وتأسست في سوريا جمعية «الدفاع الطرابلسي البرقاوي» برئاسة بشير السعداوي التي طالبت بجعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية وكذلك الدين الإسلامي وبتنظيم العلاقات بين إيطاليا وليبيا وفق معاهدة تعترف باستقلال ليبيا وتعطي إيطاليا بعض الامتيازات مؤقتاً. وعرفت مصر هي أيضاً تجمعاً لليبيين حول محمد إدريس السنوسي من جهة، وأحمد السويحلي من جهة أخرى.

استعدادات الإيطاليين قبل نشوب الحرب

رأى الفاشيون أن افضل طريقة لحماية مواقعهم في ليبيا، في حال نشوب حرب عالمية ثانية، تقضي بالحصول على دعم من شيوخ ليبيا نفسها.

لذلك راحت إيطاليا تعزز الفئات الإقطاعية الليبية، هكذا منح ملك إيطاليا سنة ١٩٣٥ مسثل آل قرمانلي (الذين كانوا يحكمون ليبيا من سنة ١٧١١ حتى ١٨٣٥) وساماً هاماً. وفي سنة ١٩٣٧ صدر قرار يسمح فيه بأن بشارك ممثلو الأعيان العرب في المجالس البلدية لإدارة المدن، فضلاً عن إعادة الأراضي المصادرة إلى أكثر من ٢٠٠ اقطاعي ليبي. وفي سنة ١٩٣٩ ضمت طرابلس ومصراته وبنغازي ودرنة إلى إيطاليا وعرفت باسم «ليبيا الإيطالية».

ولم تكتف إيطاليا بذلك، بل قامت بتحضيرات عسكرية بدأت بإصدار قانون حول الانضباط العسكري يجبر الرعايا الإيطاليين على الانخراط في الجيش الإيطالي في حال الحرب، مع إمكانية استدعاء الرجال والنساء الذين هم ما دون سنهم السبعين. وتم تشكيل قيادة عامة للفيلق الليبي على رأسها حاكم ليبيا العام.

أسباب دخول إيطاليا الحرب

كانت إيطاليا الفاشية تبغي من مشاركتها في الحرب العالمية الثانية السيطرة على مصر، فضلاً عن المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا، مما يسمح لها بتأسيس امبراطورية إيطالية. أما بريطانيا فكانت تهدف إلى حرمان إيطاليا من موقعها الاستراتيجي في ليبيا.

أثناء الحرب العالمية الثانية

في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ اعلنت إيطاليا دخولها الحرب إلى جانب المانيا. فعقد الليبيون المقيمون في مصر مؤتمرات سياسية، كان أهمها مؤتمر القاهرة في ٩ آب (اغسطس) ١٩٤٠ الذي أعلن خلاله قيام الإمارة السنوسية وخوض الحرب إلى جانب بريطانيا. وكان محمد إدريس السنوسي قد اقترح على قائد القوات البريطانية في شمال افريقيا أن يخوض فيلق ليبي مؤلف من ١٤ ألف محارب ليحارب إلى جانبه، شرط أن تحصل ليبيا على استقلالها إذ انتهت الحرب بفوز الحلفاء. فقبلت بريطانيا بذلك وقطعت عليه وعداً حول الاستقلال. وقام الفيلق الليبي بمعارك عديدة منذ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣، عندما طرد الحلفاء إيطاليا من ليبيا.

تحت سيطرة الإدارة الانكلو - فرنسية

في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ انتهت الحرب العالمية الثانية بفوز الحلفاء، غير أن ليبيا لم تنل الاستقلال الذي وعدت به. بل على عكس انتقلت من الحكم الإيطالي، إلى الحكم الانكليزي الفرنسي. وبعد دخول الحلفاء إلى ليبيا، احتل البريطانيون طرابلس وبرقة، وسيطر الفرنسيون على فزان.

ومن الناحية الإدارية، قسمت برقة إلى ثلاث مناطق إدارية هي بنغازي، والجبل الأخضر ودرنة، على رأس كل واحدة منها ضابط بريطاني تحت سيطرة الوالي الذي يخضع للقائد العسكري العام. وأسست في وقت لاحق بلديات ومجالس، وكون سنة ١٩٤٨ مجلس تنفيذي مؤلف من سبعة أعضاء بريطانيين وخمسة ليبيين.

وقسمت طرابلس كذلك إلى ثلاث مناطق هي المنطقة الغربية ومركزها

طرابلس، والمنطقة الشرقية ومركزها مصراته والمنطقة الوسطى ومركزها غريان، وعلى رأس كل واحد منها ضابط انكليزي.

واتبعت فرنسا في المنطقة الجنوبية إدارة عسكرية مباشرة، وألحق إقليم غاة بالإدارة العسكرية الفرنسية في الجزائر، وإقليم غدامس بالسلطة الفرنسية في تونس. وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٠ شكلت حكومة محلية.

واعتمد نظام نقدي فريد من نوعه يقوم على استخدام الجنيه المصري في برقة والليرة الإيطالية في طرابلس والفرنك الجزائري في فزان، على أن تصرف هذه العملات بالجنيه الاسترليني والدولار الأميركي.

وأقامت بريطانيا وفرنسا في ليبيا قواعد عسكرية من مطارات وموانىء في طرابلس وبنغازي وطبرق وزواره وسمح للولايات المتحدة بإنشاء قاعدة هويلس الجوية بالقرب من طرابلس. ولم يولَ الاقتصاد الليبي أي اهتمام من هذين البلدين الذين اتبعا سياسة «حفظ وتثبيت النظام» وحسب.

الحركات السياسية

أ ـ في طرابلس

نشأ الحزب الوطني في طرابلس سنة ١٩٤٤ وهو يدعو إلى استقلال ليبيا ويعارض سيطرة إيطاليا أو أية دولة أخرى على ليبيا. وفي سنة ١٩٤٦ تكونت أحزاب أخرى مثل الكتلة الوطنية الحرة وجبهة الوحدة الوطنية وحزب اتحاد مصر وليبيا، الذي كان يطالب بوحدة مصر وليبيا، والحزب العمالي وحزب الاستقلال. وفي سنة ١٩٤٧ كون في القاهرة المجلس الوطني لتحرير ليبيا (سمي في ما بعد مؤتمر طرابلس الوطني) من ممثلي كل الأحزاب وعلى رأسهم بشير السعداوي وأحمد السويحلي ومحمود المنتصر، وأعلن في ٩ آب (أغسطس) ١٩٤٩ عن برنامجه.

ب ـ في برقة

في نيسان (ابريل) ١٩٤٣ أعلن عن قيام جمعية «عمر المختار» وانتخب خليل الكوافي رئيساً لها. وقام أيضاً حزب سياسي آخر سنة ١٩٤٦ يدعم

محمد إدريس السنوسي ويطالب بالاعتراف بالإمارة السنوسية وبقيام حكومة وطنية حرة. واصدر محمد إدريس في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ قراراً بحل كل الأحزاب السياسية وبإنشاء جبهة وطنية جديدة مؤلفة من ممثلي كل الأحزاب. وفي ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ عقد حزب مؤتمر برقة الوطني اجتماعاً حضره ٧١ ممثلاً عن أحزاب برقة برئاسة محمد رضا السنوسي، شقيق محمد إدريس، وانتهى باعلان المطالب التالية: الاستقلال التام والفوري لبرقة والاعتراف بالأمير محمد إدريس كملك في دولة دستورية في برقة واشتراط اعلان الوحدة مع طرابلس بقبول الأخيرة بالخضوع للتاج السنوسي.

على طريق الاستقلال

نصت اتفاقية السلام التي عقدت مع إيطاليا في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٧ على أن تقرر بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مصير المستعمرات الإيطالية. لكن أن لم تتوصل هذه الدول إلى اتفاق حول مصير هذه المستعمرات خلال سنة واحدة، يرفع الأمر إلى الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة. وبعد مناقشات عديدة بين البلدان الكبرى، قرر إرسال بعثة رباعية لمعرفة حقيقة رغبات الليبيين. فتبين لها أنهم يريدون الاستقلال، غير أنهم غير مؤهلين في الوقت الحالي لاستلام الحكم بأنفسهم. وفي نيسان (أبريل) ١٩٤٩ رفع الأمر إلى الأمم المتحدة. وتفاوض محمد إدريس السنوسي مع بريطانيا، مما دفعها إلى الاعتراف باستقلال ليبيا وتسليم السلطات الإدارية إلى حكومة برقة التي شكلت في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩. وأصدرت جمعية الأمم المتحدة العامة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ قراراً يقضي بتحقيق استقلال ليبيا في مهلة اقصاها كانون الثاني (يناير) ١٩٥١. وأرسل مبعوث ومعه مجلس دولي لوضع دستور لليبيا مع مساعدة جمعية تتألف من ٢١ ليبياً. وشكلت جمعية دستورية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠، وفي آذار (مارس) ١٩٥١ شكلت حكومة مؤقتة. وفي ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ أعلن استقلال المملكة المتحدة الليبية باعتبارها ملكية دستورية على رأسها محمد إدريس السنوسي الذي أصبح يعرف باسم الإدريس الأول.

نظام الحكم

إثر اعلان الاستقلال في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ قامت المملكة المتحدة الليبية واتخذت شكل الاتحاد الفدرالي مع نظام حكم ملكي وراثي برلماني. وكان لهذه الجمهورية الفتية عاصمتان، الأولى هي طرابلس، والثانية بنغازي. أما الحكومات المحلية فنجدها في كل من طرابلس وبرقة وفزان. ويتساءل البعض لماذا اتخذت ليبيا هذا الشكل الفدرالي، على الرغم من أن أهلها طالبوا على الدوام بالوحدة؟ في الواقع، جاء ذلك نتيجة تشابك مصالح انكلترا والأمير إدريس السنوسي الذي رغب في الاحتفاظ بمكانة خاصة. وأعطى الدستور الملك حق تولي أمور السلطتين التشريعية، ويساعده فيها مجلس الأمة، والتنفيذية من خلال مجلس الوزراء. وأنيطت الأمور القضائية إلى محكمة عليا تساعدها محاكم أخرى. غير أن الملك يتمتع أيضاً بصلاحيات قضائية مثل اصدار عفو أو تخفيف حكم.

١ ـ السلطة التشريعية

يتعاون الملك ومجلس الأمة في تولي أمور السلطة التشريعية. ومن صلاحيات الملك في هذا المجال اقتراح القوانين والمصادقة عليها، ويستطيع أيضاً القيام «باعتراض وتأخير تشريعي» في ما يتعلق بمشاريع القوانين التي يعرضها عليها مجلس الأمة. ويحق له إصدار القوانين والمراسيم التي لها قوة القانون أثناء غياب المجلس.

أما مجلس الأمة فهو يتألف من مجلس أعلى يدعى مجلس الشيوخ ومن مجلس النواب. يتألف مجلس الشيوخ من ٢٤ عضواً (٨ أعضاء لكل ولاية) يعين الملك نصفهم، وتدوم مدة عمله ٨ سنوات. وتدوم عضوية مجلس النواب ٤ سنوات وله حق حجب الثقة.

٢ ـ السلطة التنفيذية

يتشارك في السلطة التنفيذية الملك ومجلس الوزراء. ويتولى الملك تعيين مجلس الوزراء وإقالته وتعيين كبار الموظفين وإقالتهم وإعلان الحرب وعقد صلح والتوقيع على معاهدات وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ والعفو عن عقوبة أو تخفيفها. وبسبب كل هذه الصلاحيات التي يتمتع بها الملك تقلص دور مجلس الوزراء، لا سيما وأن الملك نفسه يعين رئيس المجلس وأعضاءه.

تعديل الدستور

عدل الدستور في ٢٧ نيسان (إبريل) ١٩٦٣ وألغي شكل الدولة الاتحادي وأصبحت موحدة ولها حكومة واحدة. وقسمت ليبيا إلى عشر مقاطعات على رأس كل واحدة منها والٍ يعينه مجلس الوزراء.

السياسة الخارجية

كانت سياسة ليبيا منذ حصولها على الاستقلال سنة ١٩٥١ محافظة ولها طابع يتسم بالارتباط بالولايات المتحدة وبريطانيا. وخير دليل على ذلك معاهدة «الصداقة والتحالف» التي وقعت عليها ليبيا مع بريطانيا في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٥٣. ومنحت بريطانيا بموجبها حق إبقاء قواتها العسكرية في ليبيا، وأعطت الموظفين الانكليز حق الحصانة لمدة عشرين سنة، على أن تدفع بريطانيا سنوياً مبلغ ٣٧٥٠ ألف جنيه استرليني.

كذلك وقّعت ليبيا مع الولايات المتحدة الأميركية في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ على معاهدة مماثلة تسمح لهذه الأخيرة بإبقاء قاعدة هويلس الجوية حتى ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠، على أن تدفع ٤ ملايين دولار في السنوات الست الأولى، ومليون دولار في السنوات المتبقية.

وحظيت فرنسا أيضاً بتسهيلات على الحدود الليبية الجنوبية بعد أن أعيد رسم هذه الحدود بموجب اتفاقية صداقة وقعت في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٥٥ وكانت لمصلحة فرنسا التي كانت تحتل تشاد في ذلك الوقت.

أما من الناحية العربية، فكانت سياسة ليبيا تميل إلى العزلة أول الأمر، غير أن الشعب طالب بالانضمام إلى جامعة الدول العربية، فكان له ما أراد في شباط (فبراير) ١٩٥٣. وقد يعتبر هذا الانضمام متأخراً إذا ما قورن مع انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١.

وكانت ليبيا في سنة ١٩٦٣ من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية وانتهجت سياسة توافق مبادىء هذه المنظمة، لا سيما تلك المتعلقة بمواجهة الاستعمار.

الوضع الاقتصادي

تأثر اقتصاد ليبيا بعيد الاستقلال بعاملين أساسيين هما اكتشاف النفط والتوجه نحو التخطيط.

وشكلت الفترة الممتدة من سنة ١٩٥١ إلى البدء بتصدير النفط سنة ١٩٦١ مرحلة تحضيرية للاقتصاد، تلتها مرحلة ثانية بلغ فيها مجمل عائدات إنتاج النفط ذروته. لقد بدأ التنقيب عن النفط في ليبيا سنة ١٩٥٥ بعد اكتشاف آبار في الجزائر على الحدود الليبية. ووضع قانون خاص بالنفط ينظم عملية منح امتيازات التنقيب عن النفط لشركات أجنبية. واشترط هذا القانون أن يدفع صاحب الامتياز ٥٠٪ من ثمن بيع النفط إلى الحكومة الليبية. وفي سنة ١٩٦٨ تأسست شركة النفط الحكومية «ليبيتكو» التي عقدت اتفاقات مع شركات أجنبية تتعلق باستخراج النفط... وكان الهدف الأساسي من تأسيسها مراقبة عمل الشركات الأجنبية.

وبعد نيل الاستقلال لم تهتم الدولة الليبية بوضع خطط اقتصادية طويلة أو قصيرة المدى، بل اهتمت بتهدئة الأوضاع السياسية المتردية. ولم يبدأ المسؤولون بالاهتمام في الناحية الاقتصادية إلا في سنة ١٩٦٢ عندما أسس المجلس القومي للتخطيط العام الذي وضع خطة خماسية للتنمية، تهدف أساساً إلى تنمية الزراعة والتعليم ومشاريع البنى التحتية.

وتضافر مع كل هذه العوامل تدني مستوى الليبيين العلمي والتقني وقلة وجود المواد الدولية وسيطرة الصحراء على قسم كبير من مساحة البلد، مما جعل البنية الاقتصادية هشة وضعيفة أجمالاً.

ثورة الفاتح من أيلول

في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ أسقط «٦٨ ضابطاً حراً» النظام الملكي وأعلنوا قيام الجمهورية العربية الليبية، وانتقلت إدارة البلد إلى «مجلس قيادة الثورة» وعلى رأسه معمر القذافي. وما هي ساعات قليلة حتى وقع ولي العهد وكبار المسؤولين في الأسر، بينما كان الملك إدريس يستجم في اليونان وأطلق سراح المعتقلين السياسيين من السجون.

من هو معمر القذافي؟

ولد معمر القذافي من بدو أميين في صحراء سرت سنة ١٩٤١. تابع دراسته في واحة سبهو في فزان حيث التقى بعبد السلام جلود. وسرعان ما دخل بسبب تفوقه إلى الأكاديمية العسكرية. وبدأ يمني النفس بيوم يتسلم فيه الحكم ويحسّن أوضاع بلده والفقراء فيه، ويحقق وحدة عربية لمحاربة العدو المشترك وتحرير الأراضي المحتلة. وراح ينتظر الفرصة المناسبة لتنفيذ مخططه. وفي ذلك الوقت أصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة.

خطوط التنمية الاقتصادية

فور تسلمه الحكم، قام معمر القذافي بمفاوضات مع شركات النفط وطالب بتعديل الأسعار والغرامات. ولم تمر أربع سنوات حتى تضاعفت أسعار النفط وارتفعت العائدات من ١,١ مليار إلى ٨ مليار. ورأى النظام الجديد أنه من الأفضل «تحويل الذهب الأسود إلى ذهب أخضر لضمان استقلال البلد استقلالاً كاملاً» بعد أن أصبح النفط يسيطر على ٥٦٪ من الناتج الوطني الخام، وعلى ٩٩٪ من الصادرات و٨٠٪ من عائدات الدولة.

فراحت الدولة تبني المزارع وتزرع الأشجار في طرابلس، ودفعت

للفلاحين أجورهم على الرغم من أن هذه المرحلة هي نقطة انطلاق، شرط أن يلتزموا بالمخططات الزراعية. ووعدت الفلاح بأن يصبح مالك أرضه إذا أحسن استخدامها لمدة تتراوح بين ٣ و١٠ سنوات. وفي سنة ١٩٧٣ وضعت «خطة التنمية الثلاثية» الهادفة إلى تحرير الاقتصاد الليبي من النفوذ الأجنبي ودعت إلى التنويع في الانتاج والصادرات. ووضعت في سنة ١٩٧٦ «خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي» الداعية إلى تحسين مستوى كل القطاعات الاقتصادية غير النفطية. فانشأ ٥٦ مصنعاً، يهتم ٦٢ منها في البناء، و٦١ بالصناعات الغذائية. غير أن ندرة اليد العاملة الماهرة وضيق السوق وقفا في وجه نجاح هذا المجهود.

وعلى الرغم من كل العقبات، تضاعف دخل الفرد وارتفع من ٦٠٠ دينار ليبي سنة ١٩٧٠ إلى ألفي دينار سنة ١٩٨٤، وازداد عدد تلاميذ المدارس من ٣٤٩,٧٠ سنة ١٩٦٩ إلى ١,١١٩,٠٠٠ سنة ١٩٨٤، وأصبحت الخدمات الصحية مجانية.

وحدة الدول العربية

نادت الثورة بتحقيق وحدة عربية واعتبرتها الوسيلة الوحيدة القادرة على القضاء على العدو الإسرائيلي وتحرير الأراضي الفلسطينية. أما السبل التي قد تؤدي إلى ذلك فهي التالية:

١ ـ الاتحاد بين الدول العربية التي تتقارب فيها طبيعة النظم السياسية.

٢ ـ الاتحاد بين كافة النظم السياسية العربية بغض النظر عن الاختلافات بينها أو على الأقل بين عدد منها.

٣ ـ استخدام القوة لإقامة الوحدة».

وتكررت محاولات القذافي لتحقيق هذا الهدف، فعقد ميثاق طرابلس مع عبد الناصر والنميري، وشارك في اتحاد الجمهوريات العربية مع مصر وسوريا ودعم الجمهورية العربية الإسلامية من خلال الاتحاد مع تونس. غير أن هذه المحاولات باءت كلها بالفشل.

حكم الإدارة العسكرية

مع إلغاء النظام الملكي ألغيت معه كل المؤسسات المتعلقة به وكذلك الدستور وشكلت مؤسسات جديدة ترتبط بالثورة.

١ ـ مجلس قيادة الثورة

كان مجلس قيادة الثورة يتألف من ١٢ عضواً من الضباط برئاسة معمر القذافي. وتمتع هذا المجلس بصلاحيات تشريعية تخوله من تعيين مجلس الوزراء وإقالته، وهو يصدر إعلانات دستورية وقوانين وقرارات لا تقبل الدحض.

٢ ـ السلطة التنفيذية

تألفت هذه السلطة من رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء. فالمجلس هو الذي يحدد الخطوط العريضة لسياسة الدولة، وليس أمام مجلس الوزراء سوى تنفيذ هذه السياسة وإعداد مشاريع قوانين لتعرض على مجلس قيادة الثورة. وترأس أول مجلس للوزراء في عهد الثورة شخص مدني يدعى محمود المغربي. لكن الأمر لم يدم طويلاً على هذا النحو، لأن معمر القذافي أصبح في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ رئيساً لمجلس قيادة الثورة وللحكومة في الوقت نفسه.

٣ ـ السلطة القضائية

أعاد مجلس قيادة الثورة تنظيم السلطة القضائية على نحو يتوافق مع التقاليد الإسلامية ويراعيها. وأصدر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ قانوناً يقضي بدمج المحاكم الشرعية والدينية والمدنية. ووضعت على رأس السلطة القضائية محكمة عليا، تليها محكمة استئنائية، ومن ثم محاكم من الدرجة الأولى وأخيراً محاكم جزئية.

قيام الاتحاد الاشتراكي العربي

أعلن مجلس قيادة الثورة في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٧١ عن قيام الاتحاد الاشتراكي العربي لضمان الوحدة الوطنية وسيادة الشعب ونقل سلطة

الدولة إلى المجالس الشعبية تدريجياً. وورد في إعلان نشوء الاتحاد أن الهدف منه هو منح الجماهير حق ممارسة السلطة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين والحؤول دون سيطرة طبقة واحدة أو فرد واحد على الشعب وبالتالي محو الفوارق بين المواطنين في سبيل تحقيق وحدة عربية. ومنح الاتحاد الاشتراكي حق مراقبة سير عمل السلطات من دون أن يعتبر حزباً أو سلطة قائمة بذاتها.

أما في ما يتعلق ببنية الاتحاد فكان يضم:

١ ـ مؤتمر الوحدة الأساسية

وهو يتألف من كل أعضاء الاتحاد ويعقد اجتماعات كل ٤ أشهر. ومن مهام هذا المؤتمر انتخاب لجنة للوحدة من عشرة أعضاء للربط بين القيادة المحلية والجماهير، وهي تنتخب بدورها أميناً ويستمر عملها لمدة سنتين.

٢ ـ مؤتمر المحافظة

يضم مؤتمر المحافظة مندوبي الوحدات الأساسية في هذه المحافظة، ومدته أربع سنوات. وهو يعقد اجتماعات كل ستة أشهر، ومن مهامه انتخاب لجنة للمحافظة تتألف من ٢٠ شخصاً لمدة أربع سنوات.

٣ ـ المؤتمر القومي العام

يتألف المؤتمر القومي العام من ممثلي مؤتمرات المحافظات ومن قمة تنظيم الجيش والشرطة. مدة عمله ست سنوات وهو يجتمع كل سنتين، وهو بمثابة السلطة العليا.

الثورة الشعبية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)

سئم الشعب من بيروقراطية الاتحاد الاشتراكي وقام بثورة في سنة ١٩٧٣. فاستولت القوات الشعبية على المؤسسات الحكومية وشكلت لجاناً ومؤتمرات لتحقيق الديموقراطية. في الواقع، بدأ تشكيل اللجان بعد أن نادى معمر القذافي في زوارة في ١٥ ـ ٤ ـ ١٩٧٣ بذلك. وهي تتولى مهام تشريعية وقضائية وإدارية وثورية. ولهذه اللجان عدة فئات منها اللجنة الشعبية

للمحلة التي تتألف من خمسة أعضاء يختارهم سكان المحلة لمدة ثلاث سنوات وهي تقوم بمهام المختار ونجد أيضاً اللجنة الشعبية للمرافق بالفرع وهي تتألف من خمسة أعضاء يختارهم أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي لمدة ثلاث سنوات، وهي تكون بمثابة رئيس للبلدية. أما اللجنة الشعبية للمرافق بالبلدية فهي تتألف من أمناء اللجان الشعبية بالفروع، تعمل لمدة ثلاث سنوات، وهي تقدم خدمات للسكان.

أما المؤتمرات الشعبية، فرأت النور في نهاية ١٩٧٥. وتوافق الجمعية على أن يكون للمؤتمر الشعبي الأساسي لجنة قيادية تعنى بالإطلاع على آراء المواطنين وقيادة الجماهير في المؤتمر وتنظيم أمورهم. ويحق لجميع المواطنين أن يشاركوا في المؤتمر ما لم يكونوا من المحجور عليهم أو من المريضين عقلياً أو محكوم عليهم بقضية مخلة بالشرف.

وتتجمع هذه اللجان القيادية على نطاق كل بلدية لتشكيل مؤتمر شعبي للبلدية يعنى بصياغة مقررات الجماهير وتوصياتهم.

ويشكل مجموع المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحاد والنقابات، مؤتمر الشعب العام وهو يتمتع بصلاحيات تشريعية ويهتم بوضع خطط اقتصادية ومالية ويحدد السياسة العامة التي تنتهجها الدولة ويراقب عمل المؤتمرات الشعبية ولجانها.

قيام الجماهرية في ٢ آذار (مارس) ١٩٧٧

شكل مؤتمر الشعب العام إثر قيام سلطة الشعب في ٢ آذار (مارس) ١٩٧٧ أمانة برئاسة معمر القذافي. وتأسست اللجان الثورية وهي بمثابة جيش للنظرية العالمية الثالثة. ومن مهامها الدفاع عن الوحدة العربية ومبادىء الفكر الثوري.

المراجع

١ ـ «ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية»، محمد مصطفى بازامه، مكتبة قورينا، ليبيا.

٢ ـ «ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين، تاريخ ليبيا»، الجزء الثامن، القسم الأول، محمد مصطفى بازامه، مؤسسة ناصر للثقافة، ليبيا، ١٩٧٢.

٣ ـ «المغرب العربي الحديث والمعاصر»، دكتور جلال يحيى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٢.

٤ ـ «تاريخ الأقطار العربية المعاصر»، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، معهد الاستشراق، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦.

٥ ـ «٢١ دولة لأمة عربية واحدة»، جان فرنسوا نودينو، ترجمة د. خليل أحمد خليل، بيسان للنشر والتوزيع.

القسم الثاني

السودان

امل عجيل

لمحة جغرافية

١ ـ مساحة السودان وموقعه والدول المجاورة به

يعتبر السودان أكبر دولة أفريقية من حيث مساحته التي تمتد على ٢٥٠٥٨١٣ كلم[٢]، وتليه في المرتبة الثانية الجزائر (٢٣٨١٧٤١ كلم[٢]). ويقع السودان بين خطي عرض ٣٠/٣°، ٢٢ شمالاً وخطي طول ٤٥/٢١°، ٣٠/ ٣٨° شرقاً.

وللسودان حدود مشتركة مع عدد كبير من الدول. فتحده من الشمال جمهورية مصر العربية، ومن الشرق الحبشة واريتريا ومن الغرب أفريقيا الوسطى وتشاد ومن الشمال الغربي ليبيا.

أضف إلى ذلك أنه يطل على البحر الأحمر مما عزز قطاع التجارة، لا سيما مع الجزيرة العربية.

٢ ـ مناخ السودان والأمطار

مناخ السودان مداري قاري، واستوائي في الجنوب مع مطر خفيف. ويصل معدل الحرارة في الخرطوم في شهر كانون الثاني (يناير) إلى ٣١° وفي تموز (يوليو) ٢٣°. ويتلقى بين ١٥٠٠ ملم سنوياً من الأمطار (الخرطوم ١٦١ ملم/ سنة).

٣ ـ السكان وأهم المدن

يصل عدد سكان السودان إلى ٢٧,٤٠٠,٠٠٠ نسمة فتكون الكثافة السكانية ١١ نسمة في الكلم[٢]. وتضم العاصمة الخرطوم وحدها ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة. ومن أهم مدن السودان أم درمان (٤,٨٠٠,٠٠٠ نسمة) وواد مدني

(١,٠٢٩,٧٠٠ نسمة). اللغة الرسمية هي العربية مع استعمال واسع للانكليزية، غير أن ٤٠٪ من السكان، لا سيما في الجنوب، يستخدمون لغات محلية مختلفة. أما العملة السودانية فهي الليرة.

٤ ـ الاقتصاد

* الزراعة

يعتبر السودان بلداً زراعياً هاماً يتميز بزراعة القطن الذي يصدر إلى الخارج، فضلاً عن تربية الماشية. ومن أهم زراعاته الذرة البيضاء (٣,٩ مليون طن)، وقصب السكر (٤,٥ مليون طن)، وفستق عبيد (١٩٣,٠٠٠ طن)، والقطن (٥٣,٠٠٠ طن)، والقمح (٦٨٠,٠٠٠ طن)، والبلح والمنغا والموز والسمسم. وهو يملك ٢١,٦ مليون رأس من الأبقار، مما يجعله يحتل المركز الثالث عشر عالمياً، و٢٢,٥ مليون رأس غنم (المرتبة الخامسة عشرة) و١٨,٥ مليون رأس ماعز. وهو ينتج ٢٣ مليون م^{٣} من الأخشاب.

* الثروة المنجمية

يكاد الانتاج المنجمي ان يكون شبه غائب في السودان. وينتج حقل أبو جبرا في الشمال ١٠٠,٠٠٠ طن، في حين أن الاستهلاك يصل إلى مليون طن سنوياً. ونجد في السودان ١,٨٠٠ كلغ من الذهب، فضلاً عن الكوارتز والرخام والنحاس والملح.

* الصناعة

من أهم الصناعات السودانية المواد الغذائية ونسيج القطن والهيدروكهرباء التي يصل انتاجها إلى ١,١٩ مليار كليو واط ساعة.

السودان قبل الدين الإسلامي

كان السودان يعرف باسم «أثيوبيا» الذي أطلقه اليونان في العصور السابقة للميلاد على المناطق الواقعة جنوب مصر وشرق أفريقيا، وهو يعني «الوجه المحروق». وجاء في الآثار المصرية القديمة كما في التوراة ذكر أثيوبيا التي أشير إليها بـ«كوش». ولم يعرف اسم النوبة إلا في العصر الروماني.

وارتبطت أثيوبيا في تلك الفترة بتاريخ مصر من الناحية الاجتماعية والدينية. وكان الأثيوبيون يعبدون الآلهة نفسها التي عبدها المصريون.

ولم تكن هذه العلاقة التي ربطت أثيوبيا بمصر تتعلق بالحضارة والدين فحسب، بل امتدت أيضاً إلى الناحية العمرانية. وحفر أزرتسن الثالث قناة تعبرها السفن في الجنادل في سبيل تحسين الملاحة وبالتالي التجارة. لأن فيضان النيل كان يؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية، فضلاً عن الخسائر في الأرواح. لحل هذه المعضلة، شهد عهد أمنمحعت الثالث وضع مقياس للنيل يظهر مستوى المياه فيه، مما ينبىء بحال الفيضان.

وفي عهد الأسرة الخامسة عشرة تعرضت مصر لهجوم ضارٍ شنه ضدها الرعاة الهكسوس، فتوجه قسم كبير من المصريين هرباً إلى أثيوبيا حيث نقلوا صناعتهم. وبقي الهكسوس في الحكم في مصر حتى وصول الأسرة الثامنة عشرة التي استطاعت أن تطردهم. وبعد عودة الأمن والاستقرار إلى مصر، نزح أثيوبيون إليها حيث انضموا إلى صفوف الجيش والحرس الملكي. وظل الوضع على حاله حتى وصول الأسرة التاسعة العاشرة إلى الحكم، ونذكر من أهم ملوكها رمسيس الثاني الذي وحد أثيوبيا ومصر.

وعرفت أثيوبيا عبادة الإله آمون عندما قدم إليها كهنة مصريون كانوا قد

فرّوا من مصر إثر خلاف وقع بينهم وبين أحد ملوك الأسرة الحادية والعشرين. ومن ثم تربع على عرش الحكم في أثيوبيا الملك يعنخي الملقب بـ«ابن آمون» أي ابن الإله. وتميز هذا الملك بتشجيعه للعمران، فشيدت المباني والقصور وألف أيضاً جيشاً قوياً استطاع أن يفتح مصر. وخلدت هذه الذكرى بنقش تذكاري على حجر وجد في العاصمة «نبتة»، وهو موجود اليوم في المتحف المصري. وفور دخوله إلى مصر توجه إلى المعابد حيث صلى ورفع القرابين إلى الآلهة طالباً منها أن تقدم له العون. ومن ثم عاد إلى بلده محملاً بهدايا مختلفة من بلاد الشام والعرب. وبهذا الفتح أصبحت نبتة عاصمة مصر وأثيوبيا.

خلف الملك يعنخي شقيقه سباكون الذي اعتبر المؤسس للأسرة الأثيوبية الخامسة والعشرين. ودام الحكم الأثيوبي على مصر مدة ٤٥ سنة.

وفي حوالي سنة ٣٥٠ ق.م. برزت مملكة «مروي» التي نهضت على أنقاض مملكة نبتة وامتدت من الشلال الأول إلى أعالي النيل الأزرق. وتميزت هذه المملكة التي استمرت حتى سنة ٢٥٠ ب.م. ببناء الإهرامات.

ومن ثم ظهرت في السودان مملكة «سوبة»، على النيل الأزرق قرب الخرطوم، وكانت تتمتع بدرجة عالية في الحضارة والرقي. وظلت الوثنية دين هذه المنطقة، إلى أن وصلت الديانة المسيحية إلى مصر ومن ثم إلى السودان. وراحت هذه الديانة تمتد في البلاد إلى أن اعتنق أهلها المسيحية في القرن السادس الميلادي (٥٤٥م). وانقسم أهل السودان في دولتين مسيحيتين، الأولى تدعى مقرة وعاصمتها دنقلا العجوز وهي تمتد من الشلال الأول إلى الشلال الرابع، والثانية علوة وعاصمتها سوبة وهي تمتد من الشلال الخامس إلى ملتقى النيلين الأزرق والأبيض، وكانت مدينة أبو حمد نقطة الفصل بينهما. هذا في الجنوب، أما في الشرق والوسط والغرب، فظل السكان على الديانة الوثنية حتى ظهور الدين الإسلامي. وظل الدين المسيحي في السودان إلى أن وصل الفتح العربي الإسلامي إلى مصر والسودان في القرن الثامن.

الآثار السودانية القديمة

بقيت من عهود الدولة المصرية آثار عديدة منها القلاع والحصون في شرق فرس وغربها ومعبد بوهيني وسمنة ومعبد طولب. أما في ما يتعلق بالمعابد فنجد في جبل البرقل معبداً للإله آمون وفي شندى معبد «إله السباع».

ومن آثار مملكة نبتة اهرامات ومقابر عديدة، يعود أهمها إلى الملك ترهاق الذي بنى هرماً كبيراً ليكون قبراً له، وله أيضاً معبد من ضمن معابد فيلة «أنس الوجود» في أسوان.

ومن «العهد المسيحي» في السودان بقيت آثار كنائس وأديرة رسمت على جدرانها لوحات دينية هي فريدة من نوعها في القارة الأفريقية.

السودان والفتح العربي

في القرن السابع الميلادي، فتح العرب وعلى رأسهم عمرو بن العاص مصر. وأرسل عبد الله بن سعد بن أبي السرح إلى بلاد النوبة لفتحها. لكنه لم يستطع تحقيق ذلك، فاضطر إلى عقد صلح مع أهلها. لكنه لم ينسَ أمر النوبة، إذ اعاد الكرة بعد عشر سنوات، إثر تعيينه والياً على مصر، ووصل إلى دنقلا العجوز حيث أبرم معاهدة مع سكانها المسيحيين.

العهد الأموي والعباسي

وعرف السودان في ذلك الوقت موجات عديدة من الهجرة، إن كان من ناحية الأفراد أو الجماعات. فبمجرد وقوع خلاف بين القبائل العربية والمصريين حول الضرائب، كانوا يتوجهون إلى السودان عبر البر أو النيل. ويعتقد بعض المؤرخين أنه بعد سقوط الدولة الأموية وتسلم العباسيين الحكم، خشي أنصار الأمويين بطش العباسيين وتوجهوا إلى السودان وكذلك حصل بالنسبة لشيعة النبي. عرف العباسيون المصير نفسه عند تدهور نفوذهم، فارغموا هم أيضا على اللجوء إلى السودان.

فكانت هذه الهجرة عاملاً أساسياً أدى إلى صهر العرق العربي بالعرق الأفريقي من خلال التزاوج بين السكان الأصليين والعرب المهاجرين. وهكذا وجد العرب عند النيل نوبيين، وفي الشرق قبيلة البجة. وأدى التزاوج هناك والاختلاط إلى نشوء لهجات غير عربية.

أما في محافظات الخرطوم وكردفان ودارفور وجنوب كسلا والنيل الأبيض فيتكلم السكان اللغة العربية.

عصر المماليك

ومع وصول المماليك إلى الحكم في مصر، رغبت القبائل العربية أن تمتد سلطة الإسلام والمسلمين إلى المناطق الواقعة في جنوب بلادهم. لكن وقف حاجزان في وجه هذه المطامح. تمثل الحاجز الأول بقبيلة البجة التي لم تستطع الصمود طويلاً في وجه الجيش العربي. وكانت المملكة المسيحية الحاجز الثاني، التي تفككت هي أيضاً أمام قوة المسلمين، وانهارت نهائياً في القرن الرابع عشر الميلادي وحلت مكانها العقيدة الإسلامية.

وينقسم العرب السودانيون إلى حضر وبدو. فالحضر يعيشون بالقرب من النيل والنيلين الأبيض والأزرق. وهم يعتمدون على تربية الماشية من بقر وماعز، والخيول والطيور ويعملون في الزراعة والصناعة والتجارة. أما البدو فهم يعيشون في صحاري بيوضة في غرب النيل وكردفان ودارفور، وهم يربون الإبل والبقر والخيل والحمير والماعز ويعيشون من الصيد والأعشاب.

وكتب عباس محمود العقاد في مجلة الهلال سنة ١٩٤٨ عن العرب في السودان وعلاقتهم بالسكان الأصليين، ونكتفي مما أورده بما يلي: «لا شك أن العرب من قديم اختلطوا بأبناء البلاد الأصليين وعلموهم رعي الإبل والضأن. وكان وجود الإبل أثراً عربياً يدل على سابقة وجود العرب بين القبائل التي غلبت عليها لهجتها الأولى بعد حين.

وكان السودان ملاذاً لكثير من المصريين، كما كان ملاذاً لكثير من الأتراك والشراكسة والمماليك على العموم. فهاجر هؤلاء في عهد الحملة الفرنسية، وبعد سقوط دولة المماليك. كما أقام فيه كثير من الجنود والتجار المصريين والعثمانيين والسوريين منذ أيام محمد علي.

وإنك ترى في السودان جمال الملامح العربية كأجمل ما وصفها به الواصفون من شعراء العرب في الجاهلية والاسلام. وقد ترى هناك بشرة بيضاء أصبح من بياض الوجوه، في بعض أقاليم أوروبا الجنوبية».

القبائل العربية في شمال السودان

١ ـ قبائل بلاد البجة (في شرق السودان)

* البشارون: مركزهم بين البحر الأحمر وأسوان. يعيشون من تجارة الإبل والعمل في مناجم الذهب. أما في الجنوب، فهم يسكنون في العطيرة حيث يسيطر المناخ الصحراوي.
* الأمَّرأر: يعيشون في أرض خصبة كثيرة الأمطار، مما أدى إلى وجود مزارع خصبة. يعملون في الميناء وفي الزراعة وفي تربية الماشية مثل الإبل والبقر والضأن والماعز.
* الهدندوة: تجدهم في شمال البلاد وجنوبها. يعمل سكان الشمال بغالبيتهم نجدهم في الرعاية، أما أهل الجنوب فهم يعملون في الزراعة في غرب سنكات وفي دلتا نهر الجاش، ويبيعون انتاجهم الحيواني من ألبان وجلود وسمنة. . .

والجدير بالذكر هنا، أن المرأة تتمتع بمركز مهم عند قبائل البجة، فهي معززة مكرمة، لا تقوم إلا بصناعات خفيفة. حتى أن الميت كان يرثه ابن أخته قبل دخول الإسلام إلى المنطقة. ويعتبر أهل البجة محاربين أشداء، لا يتوانون عن حمل السلاح، المتمثل بسيف ودرع، للدفاع عن أنفسهم ومقتنياتهم.

٢ ـ الجعليون

يعود أصل قبيلة الجعليين وهي الأكثر عدداً في السودان، إلى العباس عم النبي محمد. ولا يزال أفرادها الذين يعيشون في المنطقة الواقعة بين العطيرة وخانق سبلوقة يعتمدون نظاماً قبلياً في حياتهم اليومية، وهم يعملون في الزراعة ورعي الإبل والبقر والضأن والماعز.

ومن القبائل التي تنتسب إلى الجعليين، قبيلة الجوابرة التي تقيم في

جزيرة بادين. كذلك قبيلة البديرية التي يعيش يقسم منها على النيل، والقسم الآخر في كردفان ويعمل أفرادها في الزراعة والتجارة. أضف إليهما قبيلة الجوامعة التي نجدها في كردفان شرق «الأبيض»، وقد عرفت كيف تستفيد من صمغ الأشجار فتاجرت به. ومن الجعليين أيضاً قبيلة البطاحين وموطنها الرئيسي بلدة أبو دليق في شرق الخرطوم، ويرتكز نشاط أفرادها على تربية الإبل والغنم والماعز وبعض الزراعات.

٣ ـ الميرافاب

يقيم الميرافاب في مدينة بَرْبَر وهم يقومون بحرف متنوعة ويعملون في الزراعة والرعي. ويتميزون بشدة محافظتهم على روابط القرابة، لدرجة أنهم لا يتزوجون إلا من قبيلتهم.

٤ ـ الرباطاب

يعيش الرباطاب على ضفتي نهر النيل حيث يزرعون شجر النخيل ويبيعون الثمر. ونجد في هذه المنطقة أنواعاً عديد من الأشجار منها السنط والطلح.

٥ ـ المناصير

يسكن المناصير في المنطقة الواقعة غرب موطن الرباطاب وهم من البدو إلى حد ما، إذ لا تعرف منطقتهم سوى القليل من المطر مما يجعل الأرض قاحلة وغير صالحة للزراعة والسكن.

٦ ـ الشايقية

يقع موطنهم على ضفتي النيل من نهاية الشلال الرابع إلى مصب وادي المِلك. وهم يمتازون بكرمهم وبنصرتهم للضعف.

٧ ـ الركابية

يقيمون في دنقلة، ويعود أصلهم إلى الحسين لذلك هم عدنانيون قرشيون. كان لهم دوراً مهماً في نشر الإسلام والثقافة في جنوب كردفان.

٨ ـ الجموعية

أسست هذه القبيلة مملكة تَقِلي، ويعيش أفرادها من الزراعة على ضفة النيل ومن التجارة.

٩ ـ الجمع

يعيشون في شمال جزيرة آبا حتى غرب النيل. وتمتاز أراضي هذه القبيلة بخصوبتها بسبب الأمطار الوفيرة التي تتلقاها. مما أدى إلى ازدهار تربية الماشية، لا سيما الأبقار. وعلى الرغم من خصوبة أرضهم لم يهتموا بالزراعة وكانوا يكتفون بتناول الحليب والقليل من اللحم.

١٠ ـ قبائلة جهينة

تنتسب قبائل جهينة إلى العرب القحطانيين الذين قدموا من اليمن إلى السودان. وتنقسم هذه القبيلة إلى قسمين كبيرين في غرب السودان تفرعا هما بدورهما إلى عدة قبائل.

* **القسم الأول** هو قبيلة الكبابيش وهي تملك أكبر عدد من الإبل، لذلك أطلق على أهلها اسم الأبالة ويملكون من الضأن أضعاف عدد الإبل. تعيش هذه القبيلة في وادي المِلك. يعمل بعض أفرادها في الزراعة في دنقلة. ولها رئيس يسمى الناظر.

* **أما القسم الثاني** فهو البقارة أي رعاة البقر. ويصل موطن هذه القبيلة إلى بحيرة تشاد في الغرب. وماهرة جداً في ما يتعلق بالحرب وتحتل المرتبة الثانية بعد الشايقية.

ومن بقارة دارفور، الرزيقات وهم أصحاب مال ونفوذ، وهم على اتصال وثيق بالدنكا. وللبقارة فرع آخر هو التعايشة في جنوبي غربي دارفور، ومن هذه القبيلة الخليفة عبد الله التعايشي خليفة المهدي.

ومن القبائل الجهينية الأخرى الحَمَر الذين يقيمون عند الحدود الغربية لكردفان. كانوا أول الأمر رعاة الإبل، لكنهم عادوا وانتقلوا إلى الزراعة وجمع صمغ الأشجار. ونجد أيضاً الهواوير في غرب وادي المِلك وكذلك قبيلة رُفاعة على جانبي النيل الأزرق، يعمل أفرادها في التجارة والزراعة. وأخيراً قبيلة العبد اللاب في شمال أم درمان، ولعبت هذه القبيلة دوراً هاماً في تأسيس مملكة سنار.

القبائل والملك

وصلت ثلاث قبائل إلى مراتب الملك وهي:

١ ـ مملكة الفونج (١٥٠٥ ـ ١٨٢٠م) وعاصمتها سنار.

٢ ـ سلطنة الفور (١٦٣٧ ـ ١٨٧٥م) وعاصمتها الفاشر.

٣ ـ مملكة تقلى (١٥٧٠م إلى أواخر القرن التاسع عشر)، في جبال النوبة.

١ ـ مملكة الفونج

* أصلهم

اختلف المؤرخون حول تحديد أصل الفونج الذين يدعون أنهم من نسل الأمويين. يعتقد البعض أنهم عرب قدموا إلى شرق أفريقيا في القرون التي تبعت ظهور الدين الإسلامي واستقروا في تلك المنطقة. ثم توجهوا نحو الشمال حتى وصلوا إلى القرب من منطقة طوكر، ومن ثم دخلوا إلى الجزيرة في نهاية القرن الخامس عشر. لكنهم عندما دخلوا إلى منطقة النيل الأزرق كانوا على الدين الإسلامي ويتحدثون اللغة العربية.

* وصولهم إلى السلطة وحكمهم

عرف الفونج كيف يحصلون على قد تأييد القبائل العربية ودعمها. والسر في ذلك، أنهم لم يقمعوها بل اعتبروا أنفسهم حامين للعرب مقابل جزية سنوية.

جاء نهوض مملكة الفونج مع احتلال العثمانيين لمصر والشام والعراق، فهاجر الكثيرون من هذه الدول إلى السودان. وفي سنة ١٥٠٤م

أبرم الفونج معاهدة مع قبيلة العبد اللاب للقضاء على مملكة علوة المسيحية في جنوب الخرطوم. وأسست هاتان القبيلتان مملكة إسلامية أطلق عليها اسم السلطنة الزرقاء أو مملكة سنار أو الفونج. واحتل مركز الرئاسة في هذه المملكة الفتية عمارة دنقس (من قبيلة الفونج) وكان وكيله عبدالله جماع مؤسس قبيلة العبد اللاب، وأصبحت مدينة سنار العاصمة. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن عبدالله جماع كان يتمتع باستقلال ذاتي في السودان الشمالي. وظل الملوك يتناوبون على الحكم في سنار حتى سنة ١٨٢١م عندما سلم آخر ملك فونجي، وهو بادي السادس، المملكة إلى الجيوش المصرية.

*** حدود مملكة الفونج**

وصلت مملكة الفونج إلى الجندل الثالث شمالاً، وإلى فازوغلي على النيل الأزرق جنوباً، وإلى حدود سلطنة دارفور غرباً، وإلى ساحل البحر الأحمر شرقاً.

*** الثقافة والفونج**

كان أساس الثقافة في ذلك الوقت حفظ القرآن الكريم ومعرفة الكتاب والسنة، وفتحت عدة مدارس قرآنية كان يطلق عليها اسم الخلاوى. وفضلاً عن مدارس القرآن فتحت مدارس عديدة في المدن الكبرى حيث كانت تدرس العلوم الدينية من التفسير إلى التوحيد والفقه والتصوف. وكان يعلم هذه المواد علماء يأتون عادة من الأزهر أو الحجاز. ويتميز هؤلاء الأساتذة بالتصوف والزهد، فجاء طلابهم على مثالهم، وتخرج منها معظم قضاة سنار. ومن هذه المدارس، مدرسة العركيين التي أسسها الشيخ محمود العركي، ومدرسة أولاد جابر ومدرسة سوار الذهب وكانت معفاة من الضرائب، ومدرسة الغبش ومدرسة توتي.

٢ ـ مملكة دارفور

شملت هذه المملكة دارفور، وكردفان وكان السلطان سليمان سولونغ أول ملوكها (١٦٤٠م) وهو عباسي الأصل. كانت طرّه عاصمة هذه المملكة. وانتشر الإسلام فيها وساندت القبائل العربية الملك في حروبه، وكان آخر

ملوك دارفور السلطان إبراهيم الذي مات على يد الزبير باشا سنة ١٨٧٥م الذي ضم المملكة إلى مصر.

٣ ـ مملكة تقلى

كان سكان هذه المملكة الأصليين زنوجاً وليس عرباً. في سنة ١٥٣٠م هاجر جعلي إلى تقلى وجعلها دولة إسلامية. وشملت هذه المملكة المنطقة الممتدة من تلودي جنوباً إلى أبي حَبل شمالاً. ومع بروز تقلى كدولة إسلامية قدمت إليها قبائل عربية مثل البديرية والجوامعة. حيث درست القرآن واللغة العربية.

٤ ـ النزاعات بين هذه الممالك

كان حب السيطرة وفرض النفوذ سبباً هاماً منذ أقدم العصور لنشوء الحروب والنزاعات. هكذا نشب خلاف كبير بين حكام تقلى والفونج الذين أرادو بسط سلطتهم على هذه المملكة. لكنها استطاعت أن تحافظ على سيادتها حتى مطلع القرن التاسع عشر. ولم يَكتفِ الفونج بمحاربة حكام تقلى، بل نشب خلاف أيضاً بينهم وبين دارفور حول حكم إقليم كردفان.

قبائل جنوب السودان

نجد في جنوب السودان قبائل عديدة، لا تمت الواحدة إلى الأخرى بأية صلة. فلكل واحدة منها لغتها ودينها ورئيسها الديني وملكها.

١ ـ الشلوك

تسكن قبيلة الشلوك في الجانب الغربي للنيل الأبيض وفي المنطقة الممتدة بين ملكال ونهر سباط. يعمل الشلك في الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية التي لا تذبح إلا لتقدم قرباناً إلى الله.

* الزراعة

يزرع الشلك في فصل الأمطار الذرة على وجه العموم ويتركها حتى مجيء فصل الأمطار التالي، ويستطيع أي فرد أن يزرع الأرض التي يضع يده عليها. وكان الأغنياء يستأجرون الفقراء للعمل في أراضيهم مقابل حصة معينة من المحصول، وعند مساء كل يوم من أيام الحصاد، يذبح صاحب العمل ثوراً هرماً ويوزع لحمه على الجميع.

* أزياء الشلك

يضع الرجال على آذانهم أقراطاً من الفضة أو النحاس وقطعاً عاجية، ويرتدون عقوداً من الخرز الملون وفي وسطها قطعة معدنية حفر عليها رسم بقرة أو ثور. وتزين أيديهم أسوار من العاج ويحلق شعر رأسهم عادة، إلا أن الشبان الفتيان الذين لم يتزوجوا بعد، يصففون شعرهم على شكل دائرتين خلف الأذنين. ويضفر بعض الرجال والنساء شعره كعرف الديك ويطلوه بالرماد وبراز البقر ممزوجاً بالغراء ويزينه بالخرز والريش. ويطلوا كثيرون أجسادهم بالشحم والزيت بقصد الزينة.

أما النساء فيشققن الشفة السفلى أو الأنف ويدخلن في الثقب خشبة مستديرة. وترتدي النساء «لاوو» أزرق يستر معظم أجسادهن. وعند زواج المرأة تلف وسطها بقطعة قماش.

*** الزواج والمهر**

لا يتألف مهر امرأة من الشلوك من المال، فهذا عار. لذلك يتراوح المهر الواجب تقديمه بين عشر بقرات وعشرين. ويأبى الشلوك أن يتزوجوا من أنسبائهم، لذلك نجد أنهم غالباً ما يتزوجون من الدنكا.

وللفتاة حق قبول الزوج المطروح عليها أو رفضه، إلا في حال حاجة عائلتها لمهرها. والطلاق مقبول عند الشلوك في حال تبين أن المرأة لا تنجب أولاداً فتعود إلى منزل والدها ويرد مهرها. أما في حال عدم الانسجام بين الزوجين فلا تتم إعادة المهر.

*** ملكية الأبقار**

تعتبر الأبقار ملكاً للجميع، هكذا لا يستطيع الوالد أن يبيع أبقار الأسرة إلا لشراء الحبوب عند الحاجة القصوى.

*** الإرث**

عند وفاة الوالد يرث ابنه البكر ماشية الأسرة ويتحمل بالتالي مسؤولية رب البيت. ويرث أيضاً نساء أبيه وأملاكه ويستطيع أن يتزوجهن (باستثناء أمه). وعند وفاة الزوجة، يأخذ الزوج نصف ممتلكاتها من الأبقاء ويترك الباقي لأولادها.

*** الدين**

يؤمن الشلوك باله واحد خالق العالم، ويطلبون المساعدة من أرواح السلف والأجداد ويرفعون لها القرابين. ويعتقدون أن هذه الأرواح تطير في الهواء وتقيم في الأشجار وتتقمص أجساد الحيوانات. ولكل قبيلة رئيسها الديني ويؤمنون بقدرته على جعل السماء تمطر.

* الملك

الملك عند الشلوك مقدس، وتنتقل روحه عند وفاته إلى خلفه. ولذلك يعتقدون أنه على الملك الخلف أن يبقى سليم العقل والجسد لحماية هذه الروح، هكذا عندما يمرض الملك يقتل مباشرة.

٢ ـ الدنكا

تعيش قبائل الدنكا على ضفتي النيل، إلا أن الأراضي التي يسكنون فيها ليست متصلة في ما بينها. وليس للدنكا أي ملك يحكمهم ويطيعونه، بل يتولى الأمرة عليهم رؤساء القبائل. ومن هذه القبائل الملوال والرنك والآجار والآدور والبور ودنكا إبراهيم. ويؤسس الدنكا قراهم على التلال حيث لا تصل مياه الأمطار.

* الزواج

يعتبر مهر الفتاة الدنكية مقياساً لجمالها، وهو يصل تقريباً إلى ٢٠ بقرة. لكن في الحالات التي تكون فيها الفتاة فائقة الجمال والشاب من عائلة ثرية، يدفع لها مهر قد يتخطى المئة بقرة، على أن يرد أهل العروس بعد مضي سنة من الوفاق بين الزوجين عشر المهر.

وبعد الزواج يهدي الوالد ابنه قطيعاً خاصاً به ويحق للدنكا بالطلاق عموماً، لكن العقم هو السبب الأكثر شيوعاً عندهم.

* الطعام

لا يتناول الدنكا سوى وجبة واحدة عند الغروب، ولا يأكل الرجال والنساء والأطفال معاً بل كل على حدة. ويتناولون مادة اللحم والسمك والنباتات ودقيق الذرة، ولا تذبح الأبقار إلا قبل موتها أو عند الحاجة القصوى وكذلك هم لا يتناولون أي نوع من الطيور أو البيض. ويتقاسم الدنكا ما يصطادونه كل حسب ما يحتاجه وليس حسب عمله.

* الملابس والزينة

لا يرتدي رجل الدنكا أية ملابس، بل يكتفي بقطع الخرز والعاج التي

تزين خصره ومعصميه وعنقه. وكذلك الفتاة لا تغطي جسدها إلا بعد زواجها، وهي ترتدي حينها قطعة قماش تمتد من خصرها إلى ركبتيها.

* **الديانة**

يؤمن الدنكا أن كل شخص يتلقى جزية أفعاله، فإن كان خيراً جنى الخير، وإن كان شريراً جنى الشر. أما الله فهم يطلقون عليه اسم «نيالي» أي الموجود في السماء. وهم يحترمون الموتى، على الرغم من أنهم لا يؤمنون بالحياة الثانية.

ويؤمن الدنكا بقوة السحرة ويغدقون عليهم بالهدايا. وهم يقدسون الأشجار وكذلك بعض الحيوانات، لا سيما الثعبان.

٣ ـ النوبر

موطن النوبر بين نهر سوباط وبحر الغزال، وقال المهندس توفيق محمد خليفة عن هذه القبيلة: «ومن أهم خصال هذه القبيلة شدة الحذر من الغريب، فلقد بلغ بهم الحال عندما كنا نسير بأرضهم بمنطقة بحر الزراف، ونحل خيامنا قريباً منهم، ان كانوا يتجمعون نساء ورجالاً وأولاداً حول مخيمنا، ينظرون من بعيد لكل صغيرة وكبيرة في الخيمة، فإذا قدمنا لهم قطعة من الحلوى مثلاً يأخذونها في منتهى الحذر، ولا يمكن أن يضعها أحد على لسانه إلا إذا أكلنا منها أمامه، وعندئذٍ يطمئن ويبدأ في تذوقها أولاً بطرف لسانه مرة أو مرتين، حتى يستسيغ طعمها ويطمئن لمذاقها. ثم يأكل منها شيئاً فشيئاً بعد أن يستوثق أنه رآني قد أكلت قطعة تماثل ما قدمت له، وهم إن جلسوا حول الخيام يجلسون بحرابهم لا يتركونها بعيدة عنهم».

* **الملابس**

لا ترتدي فتيات النوبر أية ملابس، بل يبقين عاريات إلى أن يتزوجن، وكذلك الرجال هم عراة تماماً.

* **الزواج**

يحق لفتاة أن ترفض العريس المتقدم إليه أو تقبله. ودرجت العادة على

أن يقوم الزوج بضرب امرأته للدلالة على قوته. وتقوم النساء بكل الأعمال، على حين أن الرجل يبقى جالساً طوال اليوم.

*** الديانة**

يقدم النوبر القرابين إلى الله وهم يكرّمون الثعابين.

٤ ـ الباري

يعيش الباري في جنوب موطن الدنكا، وهم يعملون في الرعاية والزراعة، أما من ناحية الثياب فهم يسترون عريهم بأقمشة مزركشة.

*** الزواج**

يتزوج الباري وهم صغيرو السن، ويحق للرجل أن يتزوج أكثر من امرأة. وبعد مضي ٨ سنوات على الزواج، يقدم الزوج ١٠ بقرات إلى والد زوجته كدليل على حسن تربية زوجته ويقام احتفال كبير لهذه المناسبة. ولا يتزوج الباري من أنسبائهم.

*** الديانة**

يؤمن الباري باله يتمتع بقوتين سماوية وأرضية، وهم يقدسون نوعاً من الثعابين أخضر اللون والأشجار.

٥ ـ الأزاندى

موطن الأزاندى بين نهري النيل والكونغو. ويحتقر الأزانديون القبائل التي لا ترتدي ملابس. لذلك يرتدون قطعة قماش يعقدونها عند خصرهم. ولكل زوجة مزرعة تهتم بأمورها. ويؤمن الأزاندى بوجود العين الشريرة التي تتسبب بالشر والمرض ونقص المحصول الزراعي. بالروح الشريرة الـ«اغاليزا» التي تصيبهم بالأذى. ويدعى آلههم «امبولي» وهو خالق الأرض.

الفتح المصري التركي

كان محمد علي باشا يحلم في توسيع رقعة أراضيه المصرية، فوجه أنظاره شرقاً نحو الأراضي الحجازية، وغرباً نحو ليبيا وجنوباً نحو السودان. وفي حلول ١٨٢٠ كان قد نفذ قسماً كبيراً من مخططه، إذ سقطت السعودية بين يديه سنة ١٨١٨ بعد حرب استمرت سبع سنوات. وفي سنة ١٨٢٠ سيطر على واحة سيوه فضمن حدوده الغربية. ولم يبق أمامه إذاً، سوى احتلال السودان في الجنوب.

فأرسل سنة ١٨١٣ وفد صداقة إلى سلطان الفونج، كان الهدف منه معرفة أحوال البلد السياسية والاقتصادية والحربية. وتبين لهذا الوفد أن مملكة سنار ضعيفة إجمالاً وهي لا تملك أية أسلحة.

أسباب اهتمام محمد علي بالسودان

* الحاجة إلى جنود

أدرك محمد علي أن مصر كانت نصب عيني الدول الأوروبية عموماً، وانكلترا وفرنسا خصوصاً. فرأى أن الوسيلة الأنسب لصد محاولات هذين البلدين القويين عسكرياً يكمن في تشكيل جيش قوي، جيد التدريب، يكون قادراً على مواجهتهما. ووقع اختياره على السودانيين لما لهم من تاريخ طويل في خدمة الجيش الفرعوني القديم. ويتميز الجندي السوداني بشجاعة لا توصف وإخلاص لسيده.

* الثروة الذهبية

فضلاً عن ذلك، وصل إلى مسامع محمد علي أن أرض السودان غنية بالمواد المعدنية، لا سيما الذهب. وكان هذا الباشا في أمس الحاجة إلى

المال لتدريب جيشه وتحسين المستوى الزراعي والصناعي في مصر. فقرر الاستيلاء على هذا المنجم في الجنوب.

*** عنصر المياه**

كانت مصر بأكملها تعتمد على مياه النيل، لذلك أراد محمد علي أن يكون كل وادي هذا النهر تحت تصرفه لكي لا يقع تحت رحمة أية دولة أخرى، مثل الحبشة مثلاً التي كان يشاع أنها تخطط لتحويل مجرى مياه نهر النيل بدعم من الدول الأوروبية. فأراد محمد علي أن يضع يده على السودان وهو يشكل قسماً كبيراً من وادي النيل.

*** التجارة**

كان محمد علي يهدف إلى السيطرة على محاصيل السودان من العاج والأبنوس وريش النعام والذهب والجلود لبيعها في الأسواق العالمية لمصلحة الخاصة.

*** تأسيس امبراطورية**

كان محمد علي يحلم في تأسيس امبراطورية واسعة الأجزاء تمتد من الجزيرة العربية إلى المحيط الهندي، وتشمل السودان وشواطىء البحر الأحمر وحوض النيل والبحر الأبيض المتوسط. وكان يريد بذلك كله تحقيق حلم لطالما أراد فراعنة مصر القدماء تحقيقه.

العملية العسكرية الأولى

تألف الجيش الذي قاده إسماعيل بن محمد علي باشا من حوالي ٤٥,٠٠٠ جندي هم من الجنسية التركية والأرناؤوطية والمغربية، فضلاً عن بعض أفراد قبيلة العبابدة المشهورة بمعرفتها للطرق الصحراوية التي تربط السودان بمصر. ورافق إسماعيل مستشارون أصحاب خبرة في المجال العسكري، منهم عابدين بكره وعبدي كاشف. وكان محمد علي يعرف محمد علي ما يكنه السودانيون لعلماء الدين من احترام وطاعة، فأرسل مع جيشه ثلاثة علماء هم القاضي محمد الأسيوطي الحنفي، والسيد أحمد البقلي

الشافعي، والشيخ السلاوي المالكي. واقتصر عمل هؤلاء العلماء على إقناع السودانيين المسلمين بالانصياع للوالي المسلم محمد علي.

وكانت الحملة ضد السودان برية وبحرية، إذ توجهت إلى السودان في تموز (يوليو) ١٨٢٠ مراكب الجيش المصري عبر نهل النيل، بينما كان المشاة ينتقلون براً. وسرعان ما استسلمت بلاد النوبة الواقعة في جنوب أسوان. أما في الشمال، فكان الحكام ضعفاء أمام هذا الجيش الفاتح لعدم وحدة صفوفهم، فاستسلم العديد منهم مثل صبير ملك الحس والملك طنبل والي ارقو. أما المماليك فاستسلم قسم منهم، والقسم الثاني فر إلى مملكة الجعليين في شندى.

معركة كورتي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٢٠

تقدم جيش إسماعيل بسهولة، حتى وصل إلى موطن الشايقية الذين يعتبرون أنفسهم أسياد الحرب بالنسبة لجيرانهم، هم الذين أبوا الخضوع لمملكة الفونج. وعندما وصل الجيش إلى موطنهم أرادوا الاستسلام له شرط ألا يتدخل في شؤونهم الخاصة، ولكن إسماعيل طلب منهم أن يتنازلوا عن سلاحهم وخيلهم فضلاً عن عملهم في حراثة الأرض. فرفض الشايقية الخضوع لهذه الشروط التي تمس كرامتهم، وقرروا المضي قدماً بالحرب ضد هذا الجيش الغازي.

وما إن دخل أول جنود جيش إسماعيل إلى أرضهم حتى جابهوهم بالسلاح الأبيض فمات منهم حوالي ٧٠ شخصاً وفر الباقون لإطلاع إسماعيل على خبر خسارتهم.

أمام هذا الفشل الأول، تقدم إسماعيل بجيشه إلى كورتي حيث تواجه مع الشايقية. لكن الجيش الغازي كان يحمل سلاحاً نارياً على عكس الشايقية الذين كانوا يحاربون بالرماح والسيوف. فكان من الطبيعي أن يسقط عدد كبير من الشايقية (٦٠٠ قتيل). ولم يقف ابن محمد علي عند هذا الحد، بل استهدف بيوتهم وقلاعهم وراح يدكها واحدة تلو الأخرى. وأدت هذه الهزيمة إلى انقسام صفوف الشايقية، فترأس الملك صبير قسماً نادى

بالاستسلام، في حين أن الملك جاويش حاكم مروي قرر هو وأتباعه الذين فروا إلى أراضي الجعليين مقاومة الغزاة. فأصبح موطن الجعليين الذين يترأسهم الملك نمر مركز المقاومة السودانية. ولم يكتف الملك صبير بالاستسلام للغزاة بل أعلن عن رغبته هو وأتباعه بالانضمام إلى جيشهم، فكان لهم ما أرادوا.

واستمر الزحف حتى وصل إلى بربر حيث توقف الجيش بانتظار قدوم وفود القبائل السودانية، في ٥ آذار (مارس) ١٨٢١. وفي هذا الوقت، جاء ابن الملك نمر العجوز إلى بربر لينقل إلى إسماعيل استعداد والده للاستسلام. لكن إسماعيل أصر على قدوم الملك نمر نفسه، فما كان من هذا الأخير إلا أن ترك أرضه وجاء سيراً على الأقدام إلى بربر. غير أنه لم يلاق الاستقبال نفسه الذي خصص به باقي ملوك القبائل، وأرغم على البقاء في المعسكر ومن ثم التوجه مع جيش إسماعيل إلى سنار. واستسلم الملك جاويش وانضم هو و٢٠٠ فارس من الشايقية إلى جيش الباشا. وجاء انضمامه للجيش في وقته، لأن إسماعيل كان قد اضطر إلى ترك ٣٠٠ جندي في كورتي، و٦٠٠ في بربر لحماية المراكب والمؤن.

*** سقوط سنار في ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٢١**

كان سلطان الفرنج في ذلك الوقت، ملك شاب في السادسة والعشرين من عمره، يدعى بادي السادس. لكن السلطة الفعلية كانت بين يدي وزيره محمد ود عدلان الذي لم يوجه أمراً للقبائل الخاضعة له لتجنيد الرجال استعداداً لمواجهة الجيش الغازي. ومن ثم اغتيل محمد ود عدلان على يد ابن عمه حسن ود رجب، فوصل إلى الحكم الأرباب دفع الله الذي استقر رأيه على التفاوض مع إسماعيل. وتوجه وفد برئاسة الأرباب دفع الله من سنار إلى ود مدني حيث التقى بإسماعيل واطلعوه على رغبة سلطان الفونج في الاستسلام. وفي ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٢١ وقع الملك بادي السادس على تنازل عن سلطانه لخليفة المسلمين في القسطنطينية. هكذا أصبحت سلطنة الفونج في ظل نفوذ السلطان العثماني، وتم تعيين السلطان السابق شيخاً على سنار، على أن يجبي الضرائب التي تعود إلى الإدارة التركية

المصرية. وهكذا سيطر إسماعيل على القسم الأكبر من حوض النيل والنيل الأزرق.

أسباب نجاح حملة إسماعيل

١ - عدم وجود وحدة في صفوف السودانيين.

٢ - اعتقدت القبائل السودانية أن جيش إسماعيل جاء ليخلصها من غزوات الشايقية، لكنها أدركت متأخرة التحالف الذي جرى بين الفريقين، فانتقلت من سيىء إلى أسوأ.

٣ - ضعف الملوك السودانيين، خصوصاً الملك نمر الذي كان قد انتهى من حرب مع الفونج.

٤ - انقسام السودان إلى دويلات صغيرة مثل مملكة الشايقية والدناقلة والميرفاب والعبدلاب.

٥ - فقدان القبائل السودانية للتكتيك العسكري إذ كان باستطاعتها مهاجمة الجيش ليلاً أو أثناء عبوره لنهر النيل.

٦ - فشل المفاوضات بين سلطان الفور ووزير الفونج لتوحيد الصفوف ضد المعتدين.

٧ - عدم توازن القوى من ناحية الأسلحة المستخدمة. فالجيش التركي كان يستعمل أسلحة نارية، في حين أن السكان ما كانوا يملكون سوى سلاح أبيض.

العملية العسكرية الثانية

قاد الجيش الثاني الذي وجهه محمد علي باشا إلى غرب السودان، صهره محمد بك الدفتردار. وكما ساعد العبابدة جيش إسماعيل، كذلك ساعد الكبابيش جيش الدفتردار وقدموا له الجياد ودلوه على أماكن المياه في الصحراء. ووجه الدفتردار رسالة إلى سلطان دارفور محمد الفضل وطلب منه الاستسلام، لكن هذا الأخير رفض هذه النصيحة. وهكذا زحف الجيش نحو

كردفان التابعة لسلطان الفور ويحكمها الوالي المقدوم مسلم. وعندما وصلت إلى مسامع الوالي أخبار دنو الجيش الغازي، توجه إلى بارة لمحاربته.

*** معركة بارة [١٦ نيسان (أبريل) ١٨٢١]**

تلاقى الجيشان في بارة، وسرعان ما سقط جيش كردفان صريعاً كما حصل مع جيش الشايقية وقتل المقدوم مسلم واستسلم الناجون. هكذا سيطر الدفتردار على كردفان بسهولة فائقة. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٢١ قرر محمد علي عدم غزو دارفور وفكر في التنازل عن كردفان لأحد ملوك السودان مقابل جزية سنوية.

الحكم المصري على السودان

خيبة ظن الجيش الفاتح

ترك إسماعيل وجيشه القاهرة وكلهم أمل في أن يصلوا إلى السودان حيث سيغرقون في الذهب وملذات العيش والرغيد. غير أنهم فوجئوا عند وصولهم إلى سنار إذ رأوا قصر الملك على وشك الانهيار، وبيوت السكان المصنوعة من القش. أما الأسواق التي ظنوا أنها تغدق بالجواهر والحرير والأدوات الفاخرة، فوجدوها خالية تماماً، باستثناء بعض الخضار.

سوق الرقيق والبحث عن الذهب

اعتبر محمد علي أن هذه المعركة كانت بمثابة تدريب لابنه إسماعيل غير المتمرس في أمور الحرب والإدارة، لذلك وجد أنه من الأنسب إرسال ابنه إبراهيم إلى السودان، فوصل هذا الأخير إلى سنار في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٢١. وكان محمد علي قد أعلم ابنه أنه سيرسل له ١٠٠٠ جندي مقابل كل ٣٠٠٠ من الأرقاء. فبعث إبراهيم باشا أتباعه إلى الجنوب لإلقاء القبض على السود، وكان يتم بيع النساء والأطفال في الحجاز ويستغل ثمنهم في شراء الطعام اللازم للجيش. لكن عمليات إبراهيم لم تسفر إلا عن اعتقال ٦٠٠ أسير من قبائل الدنكا، وبعد إصابته بمرض، اضطر إبراهيم أن يعود إلى مصر، بعد أن أوكل مهام إدارة السودان إلى أخيه إسماعيل.

وسلم إسماعيل مسؤولية فرض الضرائب وجبايتها للمعلم حنا الطويل وساعده في ذلك ديوان أفندي وهو مصري والسوداني الأرباب دفع الله ولد حمد. وأراد إسماعيل أن يتوسع في شرق سنار حيث تقع أراضي غنية جداً بالذهب، وحكم على الذين اغتالوا الوزير محمد ود عدلان بالقتل. وبينما

كان منهمكاً في معاركه، سادت شائعات في سنار وبربر أنه وقع صريعاً. فراح السودانيون يهجمون ليلاً على الجنود ويقتلونهم.

الثورات ضد حكم إسماعيل

وصلت إلى مسامع إسماعيل أخبار عديدة حول ما يجري في سنار فقرر العودة أدراجه لحل هذه الأزمة، لكنه ما لبث أن تركها متوجهاً نحو ود مدين. وشهد شهر شباط (فبراير) ١٨٢٢ نشوء ثورات في غرب السودان قام بها الكبابيش، وفي الشرق بقيادة البشاريين وفي أرض البطانة مع الشكرية. وأمام هذا الوضع المتردي الذي هدد حكم محمد علي، أمر هذا الأخير محو بك، مدير بربر وبلاد الجعليين، بأن يهاجم كل الذين يثيرون المتاعب. ووعد إسماعيل بأن يعيد النظر في ما يتعلق بالضرائب، لكنه كان أقسى بكثير من المعلم حنا الطويل.

اغتيال إسماعيل باشا

في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٨٢٢، دعا إسماعيل الملك نمر والملك مساعد الجعليين لرؤيته. وفور وصولهما راح يؤنب الملك نمر ويتهمه بإثارة الشعب وتشجيع الثورات ضده. وطلب من نمر أن يدفع له غرامة قدرها ١٠٠٠ أقة من الذهب وألفي عبد من الذكور و٤ آلاف من النساء والأطفال... فرفض الملك نمر تقديم كل هذا، مما أثار غضب إسماعيل ودفعه إلى ضرب الملك بغليونه. أمام هذا الإذلال شهر الملك نمر سيفه للدفاع عن شرفه، غير أن الملك مساعد هدأه. ولإبداء حسن نيته، دعا الملك نمر إسماعيل لزيارته، وهناك أعد له استقبالاً فاخراً. وكان الجعليون في ذلك الوقت يضعون القش والقصب حول مكان تواجد إسماعيل وجيشه، ثم اطلقوا النار في القش، فمات إسماعيل وجنوده.

نتائج مقتل إسماعيل

١ ـ خسرت الحاميات المصرية التركية مناطق كثيرة منها المتمة وكرري وحلفاية الملوك والعيلفون.

٢ ـ ترقى الدفتردار إلى منصب الحاكم العسكري على كردفان وسنار. وأراد هذا الأخير أن يخضع القبائل السودانية الثائرة، فتوجه إلى المتمة مقر الجعليين، في ١٨٢٣ حيث أطلق جيشه النار على الجعليين فوصل عدد القتلى إلى أكثر من ٣٠ ألفاً ووقع كثيرون في الأسر وأرسلوا كعبيد إلى مصر. غير أن المجتمع الأوروبي تحرك أمام هذا الظلم، فاضطر محمد علي إلى إعادة قسم كبير من الأسرى إلى السودان.

وظهر في ذلك الوقت في أوساط المقاومة رجل ادعى أنه المهدي وجمع حوله الأنصار. ووجه الدفتردار الحملات ضد المهدي الذي تراجع أمام وابل الرصاص. وأشاع الدفتردار أن المهدي قتل غير أنه عاد وظهر فوصلت الإمدادات إلى السودان وتم القضاء على المهدي في نيسان (أبريل) ١٨٢٤.

وظل الملك نمر يهاجم الدفتردار، إلى أن اضطر إلى الهجرة إلى حدود الحبشة حيث بقي حتى مماته. واستمرت المجازر في السودان إلى أن طلب محمد علي من الدفتردار أن يعود إلى مصر وأرسل مكانه عثمان بك الذي كان اسوأ من الدفتردار في ظلمه واضطهاده.

تقسيم السودان إلى مديريات

بعد هدوء الأوضاع في السودان، قسم محمد علي البلاد إلى ست مديريات هي دنقلا وبربر والخرطوم وسنار وفازوغلي وكردفان، وزيدت مديرية التاكا سنة ١٨٤٠.

وفي سنة ١٨٣٤ أسس محمد علي نظام الحكمدارية وعلى رأسها حكمدار يتمتع بصلاحيات إدارية وتشريعية والتنفيذية وعسكرية. لكن خوف محمد علي من سلطة الحكمدار أحمد باشا شركس الملقب بأحمد باشا أبو ودان أجبره على تعديل نظام الحكمدارية سنة ١٨٤٣. كان أحمد باشا يطمح إلى تحقيق استقلال السودان عن طريق فرمان من الباب العالي. وزاد من مخاوف محمد علي الشائعات التي انتشرت في البلاد حول مفاوضات جرت بينه وبين الوزراء العثمانيين والأموال الطائلة التي يسعى إلى تقديمها لهم.

ولم تعد الراحة إلى بال محمد علي إلا بعد وفاة الحكمدار في الخرطوم فجأة في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٤٣، وقال البعض أن زوجة أحمد باشا وهي ابنة محمد علي قد دست له السم.

أعطى أحمد باشا درساً لا ينتسى لمحمد علي الذي استفاد منه كل الاستفادة، فألغى منصب الحكمدار واستبدله بمنصب «المنظم». وكان أول من احتل هذا المنصب أحمد المنكلي باشا الذي كان ضعيف الشخصية، مما أتاح للمديرين فرصة إدارة البلاد على هواهم. ورأى محمد علي أنه من الأفضل إعادة الحكمدارية على أن يراقب الحكمدار، واختيرت لهذا المنصب شخصيات ضعيفة وغير طموحة. وكان يلي الحكمدار في الأهمية مدير مديرية هو بمثابة قائمقام، وقسمت كل مديرية إلى مراكز يشرف على كل واحد منها كاشف.

القضاء

استبدل محمد علي التقاليد القبلية المنتشرة في البلد بالقانون التركي الذي اهتم بالقضايا الجنائية والمدنية وكانت قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق من مهام المحاكم الشرعية. وعين رئيس قضاة على البلد كله. وكان دور القاضي في الأقاليم والمديريات محصوراً جداً، لأن المدير كان صاحب الكلمة الفصل هناك. وتجدر الإشارة هنا أن المذهب الحنفي اعتبر دين البلاد الرسمي.

الضرائب

فرض الأتراك الضرائب على السودانيين من دون الأخذ بعين الاعتبار حالتهم المادية وقدرتهم على الدفع. إذ أن قلة من السودانيين كانت تملك المال النقدي (لم تكن للسودان عملة خاصة، بل كان سكانه يتداولون بالنقود الفضية) لأنهم كانوا يقومون بالمقايضة للحصول على حاجاتهم. وأمام هذه الضرائب غير المعقولة والطريقة الوحشية التي تجلب فيها، فضل الكثيرون من السودانيين أن يهاجروا إلى دارفور وإلى الحدود الحبشية.

الجيش المصري

أرسل إسماعيل والدفتردار إلى مصر حوالي ٣٠٠,٠٠٠ سوداني أسود للانخراط في الجيش، ولكن توفي قسم كبير منهم في معسكر الجيش لأسباب صحية، فلم يبق منهم سوى ٩٠٠٠، مما دفع محمد علي إلى إعادتهم إلى السودان حيث أطلق عليهم اسم «الجهادية» وهم يهتمون بالأمن. وفي سنة ١٨٢٤ بدأ محمد علي في تجنيد الفلاحين المصريين وإرسالهم إلى السودان وفي سنة ١٨٤٥ أصبح الجيش المتواجد في السودان يضم حوالي ١٦٠٠٠ جندي من الأتراك والمغاربة والمصريين والسودانيين الشايقية والجهادية. وقامت مهام الجيش على حفظ الأمن وجباية الضرائب.

تأسيس العاصمة

عندما دخل إسماعيل إلى السودان جعل سنار عاصمته. لكن رداءة مناخها الكثير الأمطار حدا به إلى الانتقال شمالاً إلى ود مدني حيث استقر. وعند وصول عثمان باشا أعجب بالمنطقة التي يلتقي فيها النيل الأبيض بالنيل الأزرق، فبنى هناك قلعة سنة ١٨٢٤ واتخذها عاصمة له، إلى أن مات بعد ٨ أشهر. وفي سنة ١٨٢٦ استقر فيها علي خورشيد باشا وحولها من قرية صغيرة إلى مدينة كبرى يعيش فيها حوالي ٦٠ ألف شخص. وسهر خورشيد باشا على بناء جامع ودائرات حكومية وثكنات للجيش.

مشاركة السودانيين في الحكم

سمح الحكمدار خورشيد باشا (١٨٢٦ ـ ١٨٣٨) في عهده بمشاركة السودانيين في الحكم والإدارة وجعل من الشيخ عبد القادر ود الزين مستشاره الأول.

وكانت مشاكل عديدة تواجه خورشيد باشا من ناحية الحكم، خصوصاً مسألة هجرة السودانيين. فنصحه عبد القادر بإعفاء مشايخ القبائل والفقهاء ورجال الدين من الضرائب، وهكذا يطمئن المواطنون إلى الوضع فيكفون عن

الهجرة. وأشار إليه أيضاً أن يلغي متأخرات الضرائب ويعفو عن الفارين أمثال إدريس ود عدلان.

حكام السودان

- الأمير إسماعيل محمد علي باشا ١٨٢١ ـ ١٨٢٢
- محمد بك الدفتردار ١٨٢٢ ـ ١٨٢٤
- عثمان شركس ١٨٢٤ ـ ١٨٢٥
- محو بك ١٨٢٥ ـ ١٨٢٦
- الحكمدار علي خورشيد ١٨٢٦ ـ ١٨٣٨
- الحكمدار أحمد باشا أبو ودان ١٨٣٨ ـ ١٨٤٣
- المنظم أحمد باشا المنكلي ١٨٤٣ ـ ١٨٤٥
- الحكمدار خالد باشا ١٨٤٥ ـ ١٨٤٩

عهد الخديوي عباس

(١٨٤٨ ـ ١٨٥٤)

تولّى عباس باشا الحكم سنة ١٨٤٨، في وقت كانت فيه الفوضى قد عمت في السودان إلى حد بعيد. وكان الحكمدار خالد باشا شديد الطمع والفساد، فلم تكفه الرشوات التي كانت يتلقاها والمال الذي يسرقه من المواطنين، بل اختلس أيضاً من أموال الدولة حوالي نصف مليون جنيه مصري. ووجد عباس باشا أنه من الأفضل إقالة خالد باشا واستبداله بعبد اللطيف.

كان المصريون يعيشون في ضائقة مالية حادة، لذلك اعتبروا قدومهم إلى السودان فرصة جيدة للحصول على ثروة ضخمة في أسرع وقت ممكن، وإن كان على حساب السودانيين. لذلك قرر عباس باشا أن أقصى مدة يمضيها الإداريون في دنقلا هي ثماني سنوات، وفي الخرطوم ست سنوات، وفي كردفان أربع سنوات، ومنعهم من السفر أو ترك منصبهم قبل انقضاء هذه المهلة وتسليم مهامهم لخلفهم.

وقام أيضاً بإصلاحات أخرى في محاولة لوضع حد للرشوة والفساد، فعين في المناصب العليا موظفين ذوي راتب جيدة. أما في ما يتعلق بالمديريات فقسمها حسب ما تتطلبه الظروف، وأرسل في طلب عدد كبير من الكتبة والمحاسبين لوضع نظام مالي صحيح في السودان. فتوافد عدد كبير من الأقباط إلى البلد. وقاموا بدراسة حول سعر الذهب وكلفة استخراجه، وتبين لهم أن كلفته تتعدى ثمن مبيعه، فأمر عباس باشا بالتوقف عن استخراج الذهب.

وفي تلك المرحلة، عرف السودان تأسيس أول صيدلية لتأمين الخدمات الصحية والطبية للموظفين والعسكريين الأجانب. وأسست كذلك مدرسة في الخرطوم سنة ١٨٥٣ تولى إدارتها رفاعة بك رافع الطهطاوي، وأدخلت مطبعة إلى السودان أيضاً.

وشهدت التجارة عصراً ذهبياً مع قدوم التجار الأوروبيين إلى المنطقة الذين شجعوا تجارة السودان مع الدول المجاورة. وفتحت المتاجر والأسواق، لكن نشب خلاف بين التجار الأجانب وعبد اللطيف باشا واتهموه باحتكار جزء من التجارة لنفسه، فتم استبداله برستم باشا. وفضلاً عن هؤلاء التجار وصلت إلى السودان إرساليات تبشيرية مسيحية أوروبية، وكان أول من شجّع الرحالة التشيكي بالمي سنة ١٨٣٧.

عهد الخديوي محمد سعيد

(١٨٥٤ ــ ١٨٦٣)

تربع محمد سعيد على عرش الخديوية سنة ١٨٥٤، ووجد ان كل الإصلاحات التي قام بها سلفه عباس باشا لم تجد نفعاً فقرر السفر شخصياً إلى السودان. ووصل إليه سنة ١٨٥٧ وتباحث مع الإداريين المصريين والأتراك والشخصيات السودانية. وتبين له أن هذه المشاكل تعود إلى عدم إعطاء الخديوية الاهتمام الكافي لهذا البلد الأفريقي وإلى عدم إيمان حكام السودان بضرورة إصلاحه بدلاً من نهب ثرواته. وحاول محمد سعيد تحسين الأوضاع في السودان وحل المشاكل المتعلقة بالإدارة والضرائب وتجارة الرقيق.

الإدارة

عين محمد سعيد شقيقه الأمير عبدالحليم حكمداراً على السودان سنة ١٨٥٥، وهو كان يشاطره آراءه حول ضرورة مساعدة السودانيين ومنحهم إدارة جيدة. غير أن الأمير عبد الحليم اضطر إلى الرحيل من السودان بسبب انتشار مرض سنة ١٨٥٧. وبعد فراغ منصب الحكمدار من جديد، راح محمد سعيد يفكر في الشخص الذي قد يوليه هذا المنصب، لكنه لم يستطع اقتراح أي اسم، ففكر في إلغاء هذا منصب كما فعل محمد علي من قبله.

ورغب محمد سعيد في أن يشارك السودانيون في إدارة بلدهم عن طريق مجالس في المديريات يتراوح عدد أعضائها من ١٢ إلى ٢٩، ومجلس مركزي في الخرطوم يتألف من ممثلين لمجالس المديريات.

غير أن هذه المحاولة عرفت أخطاء عديدة بسبب عدم خبرة القائمين بها وعدم تقبل الإداريين للانتقادات. ومن الشخصيات السودانية التي برزت

في تلك الفترة أحمد أبو سن زعيم قبيلة الشكرية، وإبراهيم عبد الدافع.

وفي سنة ١٨٥٧ عين اراكيل بك (وهو أرمني) مديراً على الخرطوم. فرفض السودانيون هذا الأمر وعبر الزعيمان السابق ذكرهما عن رفض السودانيين للانصياع لأوامر مدير غير مسلم. فسجنا لفترة قصيرة في الاسكندرية ثم حررا.

وأدرك محمد سعيد قبيل وفاته فشل خطته الإنسانية، فأعاد نظام الحكمدارية وعين موسى باشا حمدي حكمداراً على السودان.

الضرائب

عند وصول محمد سعيد إلى السودان اعترض المواطنون على ظلم الضرائب المفروضة عليهم. فاستعلم حول مقدارها وموعد جبايتها والمتأخر منها، وتبين له أنها أكثر مما يستطيع السكان تحمله فنقصها، وأمر بإلغاء الضرائب المتأخرة.

وكما رأينا سابقاً كان الجنود يهتمون هم أيضاً بجباية الضرائب، مما أدى إلى انتشار الفوضى والضعف في صفوفهم، فأعاد تنظيمهم وتدريبهم ورفع بعض السودانيين البارزين إلى رتبة ضابط.

تجارة الرقيق

في سنة ١٨٥٧ حرّم محمد سعيد تجارة الرقيق. لكن شق عليه أمر تنفيذ هذا القرار، لأن التجار الأوروبيين المنتشرين وراء حصانات دولهم كانوا وراء هذه التجارة في المناطق الجنوبية خصوصاً. ومن التجار الشهيرين في هذا المجال البريطانيان دي بونو وامبيلي، والفرنسي مالزاك، والنمساوي فرانز بانيدر. وكان هؤلاء يلقون القبض على الزنوج ويرغمونهم على نقل العاج الأبيض إلى الخرطوم حيث يصدرون معاً. لم تنجح هذه المحاولة هي أيضاً، بسبب الدور الذي لعبه قناصل الدول الأوروبية الذين عملوا على أن يسمح لرعاياهم بالمتجارة بما يريدونه، وبسبب العقد الذي أبرمه محمد سعيد مع شركة العقاد سنة ١٨٥٩ الذي ينص على أن تورد له عدداً من الزنوج للعمل في الحرس.

عهد إسماعيل باشا

(١٨٦٣ ــ ١٨٧٩)

وصل إسماعيل باشا إلى الحكم سنة ١٨٦٣ وكله آمال في تحقيق أحلام محمد علي السياسية المتعلقة بتوسيع أراضي الامبراطورية المصرية في السودان ومنابع النيل وسواحل البحر الأحمر ودارفور. ومن الناحية الإدارية، تميز حكمه بتغيير نوع الإدارة والإداريين بشكل مستمر.

عمليات التوسع

* نحو الجنوب

كان الحوض الجنوبي للنيل خاضعاً لسيطرة تجار الرقيق الأوروبيين والقبائل الأفريقية. فراح يبحث عن الشخص المناسب القادر على مساعدته في ضم تلك المنطقة إلى أراضيه. فوجد في الرحالة الانكليزي صمويل بيكر، المغامر المطلوب لتحقيق هذه المهمة، لا سيما وأنه وصل إلى منابع النيل في اكتشافاته. وقبل بيكر تنفيذ هذه المهمة مقابل راتب سنوي قدره ١٠ آلاف جنيه مصري، على أن يمتد العمل لسنتين.

ووجه بيكر حملات ضد قبائل هذه المنطقة سرق مواشيها لتأمين قوت جنوده. واستطاع أن يحتل أراضٍ شاسعة حتى حدود اوغندا، وأسس ثلاث محطات عسكرية في غندكرو وفانيكو ونويرا، ومن ثم غادر بيكر السودان عائداً إلى وطنه. وخلف مغامر انكليزي آخر يدعى شارلس جورج غردون مقابل راتب سنوي قدره الفي جنيه. استطاع غردون أن يكسب ود القبائل الجنوبية بمساعدة موظفيه الألمان والأميركيين، وانشأ حوالي ١٠ محطات عسكرية مما وطد الأمن وساهم في القاء القبض على تجار الرقيق. وشجع

التجارة بين الشمال والجنوب. وتمكن من احتلال اوغندا التي كان يحكمها الملك منيسا وأقنعه باعتناق الدين الإسلامي. غير أنه في ذلك الوقت وصل إلى اوغندا رحالة انكليزي يدعى ستانلي واقنع الملك منيسا أن الانكلترا هي أقوى دولة في العالم لذلك يجب أن يعتنق الدين المسيحي. فتخلى عن الدين الإسلامي وتنصّر، وراح ينكل بالحاميات المصرية. أمام هذه الخيانة سحب غردون الحامية المصرية من اوغندا من دون استشارة الخديوي.

*** نحو الغرب**

توجه الزبير رحمة وهو مغامر جعلي إلى الجنوب لتحرير ابن عمه الذي وقع بين أيدي التجار. فاضطر إلى ممارسة التجارة وساعده ذكاؤه على النجاح في تلك المهنة. وصادق ملوك قبائل الجنوب وصاهرهم وعرفهم إلى الدين الإسلامي، فأصبح سيداً مهاباً هناك.

واحتل الزبير بحر الغزال بعد قتال ضارٍ مع قبائله، وشكل حكومة وترأسها، وألف مجلس شورى. وفي ذلك الوقت كان الخديوي إسماعيل قد عين محمد البلالي مديراً على تلك المنطقة التي وصل إليها سنة ١٨٧٢. فدارت حرب بين البلالي والزبير انتهت بفوز هذا الأخير ومقتل البلالي. ودارت مفاوضات بين الخديوي والزبير أسفرت عن تعيين الزبير مديراً على بحر الغزال. ومن ثم استولى الزبير على شكا عاصمة الرزيقات سنة ١٨٧٣، ومن بعدها على الفاشر عاصمة ألفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٧٤، ومنح الزبير كمكافأة على عمله لقب الباشوية.

بعد ضمان سيطرته على المنطقة، فرض الحمكدار ضرائب عالية جداً على السكان، فتدخل الزبير طالباً تخفيضها. لكن الحكمدار لم يصغ إليه، وكان يسعى سراً للقضاء على نفوذه. وجاءته الفرصة المناسبة عندما طلب الزبير أن يسافر إلى القاهرة لمقابلة الخديوي، وبعد سفره أجبر على البقاء في القاهرة، فتم التخلص منه.

*** نحو الشرق**

في سنة ١٨٦٥ تفاوض الخديوي إسماعيل مع السلطان العثماني

للحصول على ميناء مصوع مقابل ٣٧٥٠٠ جنيه. هكذا توجهت القوات التابعة للخديوي بموجب هذا الاتفاق إلى بعض الشواطىء الصومالية. وكان الخديوي يأمل بالسيطرة على بعض مناطق الساحل الشرقي لأفريقيا، لكن المصالح البريطانية في تلك المنطقة بالذات حالت دون ذلك، فتمركزت القوات المصرية في الحماسين.

وعيّن الخديوي إسماعيل السويسري موزنجر مديراً على مصوع ومن ثم حاكماً على السودان الشرقي (أي المنطقة الممتدة من سواكن في الشمال إلى رهيطة في الجنوب مع اقليمي بوغوص والتاكا) في شباط (فبراير) ١٨٧٣.

وأدى هذا التوسع إلى نشوب خلاف بين الخديوي والحبشة التي كانت تريد الاستيلاء على المنافذ البحرية. وتواجه الجيشان في معارك ضارية، لم تنته بفوز أي من الطرفين.

الجنرال غردون باشا في منصب الحكمدار (١٨٧٧ ـ ١٨٧٩)

كان الخديوي قد عين غردون حاكماً على المديرية الاستوائية لكن هذا الأخير تخلى عن منصبه وعاد إلى بلاده. فعاد الخديوي واتصل به وعرض عليه أن يصبح حكمداراً على السودان ووعده بأن يتمتع بصلاحيات مطلقة، فقبل غردون هذا المنصب. قامت مهامه على مكافحة تجارة الرقيق وتنظيم السودان بطرق إنسانية وتحسين المواصلات النيلية ودفع رواتب الموظفين المتراكمة منذ ٣ سنوات وعقد صلح مع ملك الحبشة.

المسألة الحبشية

سافر غردون إلى إريتريا للاتصال بملك الحبشة يوحنا والتفاوض معه. لكن سرعان ما وصلته أبناء اندلاع ثورة في دارفور، فتوجه إلى الخرطوم لحل الأزمة. هكذا ظلت المشكلة مع الحبشة على حالها.

*** ثورة دارفور**

كان رجال الفور شديدي التأثر بخسارة ملكهم الزبير، فوحدوا صفوفهم لطرد الجنود الأجانب من أرضهم. وهاجموا بقيادة السلطان هارون الرشيد

الفاشر من مقر الحكومة المصرية الذي كان يديره حسن باشا حلمي الجويسر. وطلب هذا الأخير من الخرطوم أن ترسل له الدعم اللازم للقضاء على نيران الثورة، فاستطاع إذاً أن يتغلب على الثوار.

وفي أوائل سنة ١٨٧٩ أعاد السلطان هارون الكرة ووجه ضربة ثانية إلى القوات الحكومية. وفي سنة ١٨٨٠ كان سلاطين النمساوي يقود الحكومة وتوصل إلى قتل السلطان هارون.

*** سليمان الزبير**

بعد «سجن» الزبير في القاهرة، أكمل ابنه سليمان تجارته، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ظل مديراً على بحر الغزال طيلة فترة غياب والده، وطلب غردون من سليمان الزبير أن يتوجه بقواته إلى دارفور للقضاء على الثورة. وفي حين أن سليمان كان يستعد لتنفيذ هذا الأمر، تناهى إلى مسامع غردون أنه يريد عصيان أوامره. فتبادر إلى ذهنه أن يوقع الخلاف بين سليمان ومساعده إدريس ابتر فيصيب عصفورين بحجر واحد، لأن سليمان كان يمثل قبيلة الجعليين وإدريس قبيلة الدناقلة.

ومن ثم أمر غردون سليمان أن يعمل تحت أمرة إدريس، وعلى الرغم من كل ما في ذلك من ذل وإهانة، سكت سليمان على مضض. وبعد مرور شهر، منح سليمان لقب البكوية من الدرجة الثانية. ونشب في ما بعد خلاف بين سليمان وإدريس في بحر الغزال، ونشبت حرب بين عثمان أبتر وسليمان انتهت بوفاة عثمان. فسارع إدريس إلى الخرطوم ونقل لغردون أن سليمان كان يحضر لثورة ضده بأمر من والده.

فما كان من غوردن إلى أن حاكم الزبير وابنه غيابياً وأمر بإلقاء القبض على كل أقاربهما من نساء وأطفال ورجال وإعدام الزبير وابنه. وأوعز الزبير إلى ابنه بأن يسلم نفسه إلى الحكومة، لكن أحد الإداريين الإيطاليين وهو يدعى جسي قتله مقابل ١٠٠٠ جنيه، في ١٤ تموز (يوليو) ١٨٧٩. وكان من نتائج مقتل سليمان إخماد الثورة في بحر الغزال وفي دارفور.

تجارة الرقيق

في سنة ١٨٧٧ وقع الخديوي إسماعيل على اتفاقية مع بريطانيا للحد من تجارة الرقيق وقد ورد فيها أن الرق في السودان سينتهي بعد مرور ١٢ سنة على تاريخ توقيع هذه المعاهدة، وكتب السير أرثر في هذا الخصوص: «عندما كان غردون يعجز عن معاقبة تجار الرقيق بالقتل رمياً بالرصاص، كان يضربهم بالسياط ويصادر جميع ممتلكاتهم وينزع عنهم ملابسهم حتى يسيروا كما كان آدم يمشي عرياناً لا يستره شيء».

وعلق الأستاذ مكي شبيكة على هذه المعاهدة بقوله: «إن الضمير الانكليزي لم يستيقظ فجأة لتحرير العبيد إلا لعدة عوامل: أولها منع العبيد من الذهاب إلى الولايات المتحدة الأميركية التي نالت استقلالها بحد السيف من الانكليز، وثانيها خلق متاعب اقتصادية لهذه الدولة الناشئة لحرمانها من الأيدي العاملة في مزارعها، وثالثها منح الأسطول الانكليزي حق الرقابة على السفن التابعة للدول الأخرى بحجة تفتيش هذه السفن خوفاً من العمل في تهريب العبيد، ويضاف إلى ذلك إرباك مصر والسودان».

* تقلب غردون باشا

أظهر غردون باشا فور وصوله إلى الحكم مودة للشعب السوداني، لكنه سرعان ما تبدل. ومن أخطر الأعمال التي قام بها، طرد الموظفين المصريين والسودانيين واستبدالهم بآخرين أوروبيين. وقد دل ذلك على الكره الذي يكنه لمصر وللسودان على حد سواء. ومن هؤلاء الموظفين الجدد جسي وجكلير وفردريك روسي وسلاطين باشا ولبتون وكوستي والدكتور شنيتزر...

الإصلاحات الإدارية في عهد إسماعيل باشا

* التعليم

أنشئت عدة مدارس ابتدائية في المدن السودانية في عهد الخديوي إسماعيل. وكانت تستقبل أولاد الموظفين المصريين فضلاً عن السودانيين الذين يودون تحصيل العلم. وإضافة إلى هذه المدارس، انتشرت الخلاوي

التي تدرس القرآن والعلوم الدينية.

* **الزراعة**

وتميز عهد إسماعيل باشا بتشجيع الزراعة، لا سيما القطن في دلتا خور بركة في طوكر وفي خور القاش. وأدخلت إلى السودان الطرق الحديثة للري مثل استخدام القنوات.

* **المواصلات**

رغب إسماعيل في بناء خط سكة حديدية يصل حلفا بالسودان، لكن المشاكل المادية أدت إلى توقف العمل بهذا المشروع. ومن ناحية المواصلات التلغرافية، وصلت شبكة طولها ٤٨٠٠٠ ميل بين مختلف مناطق السودان، وتم الربط سنة ١٨٦٩ بين مصر والخرطوم. وتحسنت كذلك الملاحة في نهر النيل، وبلغ عدد السفن ٢٠ وكانت أقصى سرعة لها ٨ أميال في الساعة.

نهاية حكم الخديوي إسماعيل

كان الخديوي إسماعيل قد أوقع مصر في ديون كثيرة للدول الأجنبية فاضطر إثر الضغط الذي مارسته عليه بريطانيا وفرنسا إلى الاستقالة من الحكم سنة ١٨٧٩، واستقال في السنة نفسها غردون باشا وخلفه محمد رؤوف باشا.

الحكمداريون في عهد الخديوي إسماعيل

- موسى باشا حمدي ١٨٢٦ ـ ١٨٦٥
- جعفر باشا صادق ١٨٦٥ ـ ١٨٦٥
- جعفر باشا مظهر ١٨٦٥ ـ ١٨٧١
- ممتاز باشا ١٨٧١ ـ ١٨٧٣
- إسماعيل باشا أيوب ١٨٧٣ ـ ١٨٧٧
- غردون باشا ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩

الثورة المهدية

تولى الحكم بعد إسماعيل باشا ابنه توفيق، بإيعاز من الدول الأجنبية التي كانت تدين مصر المال. وكان توفيق ضعيف الشخصية ومستعداً للخضوع لمستشاري والده الأجانب. أما منصب حكمدار السودان فكان يعتليه رؤوف باشا وهو أيضاً ضعيف الشخصية، فانتشر الفساد في الإدارة وعمت الرشوة وراحت تجبى الضرائب عدة مرات في السنة. في هذا الجو العام اعتبر الصوفي محمد أحمد أنه الرجل المختار لتخليص شعبه وأهله من هذا الوضع.

من هو محمد أحمد؟

ولد محمد أحمد بن عبد الله الشريف العلوي سنة ١٨٤٤ في لبب وهي إحدى جزر النيل قرب مدينة دنقلا في شمال السودان. كان والده يعمل في بناء السفن ويساعده في مهنته أولاده الكبار. غير أن محمد لم يكن كأخوته، إذ كان العلم يستهويه منذ نعومة أظافره. وكان الدين يثير حشريته ويجذبه بشكل غريب، فأراد إشباع ظمأه من مناهل العلم والدين والفقه. وجاءت هجرة والده إلى أم درمان الفرصة المنشودة لتحقيق آماله، فارتاد كتاب القرية ومن ثم توجه إلى أحد خلاوي الخرطوم. غير أن هذه المدينة بضوضائها وفحشها لم تشفِ غليله وفضل الانتقال إلى إحدى القرى للدراسة على يد أستاذ. لكنه فور سماعه عن إحدى الخلاوي في الشمال رغب في الذهاب إليها. حيث تتلمذ على الشيخ محمد الخير. وعند بلوغه سن الرشد عقد العزم على سلوك درب التصوف، فالتحق سنة ١٨٦١ بالشيخ محمد شريف نور الدائم الذي لقنه مبادىء الصوفية. وعاش محمد مع أستاذه سبع سنوات، حصل من بعدها على الأستاذية. ويقال أن أستاذه بشره بأنه سيكون خليفته بعد وفاته وأظهر له أنه سيكون «المهدي المنتظر».

ورغب محمد في إعتزال الأمور الدنيوية والإبتعاد عن المال وفتنته وراح يبحث عن الطمأنينة التي وجدها في نهاية الأمر في جزيرة أبا. وأدرك أن من أولى واجباته نقل معارفه للآخرين، فبنى مسجداً والتجأ إلى الغار كما كان يفعل النبي محمد. وسرعان ما ذاع صيته كزاهد متنسك وتوافد عليه السودانيون من العرب وغير العرب. وكان يجلس إليهم ويحدثهم عن الزهد والدين، وكان هؤلاء الزوار يجلبون له الهدايا التي ينفقها على مأكل تلاميذه ومشربهم.

وأمام النجاح الذي لقاه محمد، وجه رسالة إلى أستاذه يدعوه فيها إلى الإقامة في إحدى قرى النيل الأبيض لأن السكان في تلك المنطق يتوقون لتلقي الدروس الدينية. فسمع هذا الأخير بنصيحته وانتقل إلى العرديب. لكنه وجد أن تلميذه مشهور جداً، ففضل العودة إلى قريته في شمال الخرطوم. ومن ثم توجه محمد أحمد لزيارة أستاذه، لكن ما رآه هناك أصابه بصدمة قويته، إذ كان أستاذه يسمح للنساء بتقبيل يديه ويرضى بالرقص والطبل والغناء. فثار سخطه على الشيخ الذي لقنه كل ما يعرفه من علوم، وشعر الأستاذ أن تلميذه ينتقده أشد انتقاد فطرده.

ورأى محمد أنه لن يستطيع تولي مركز قيادي لإعادة الإسلام إلى ما كان عليه سابقاً إلا إذا تبوأ مركزاً دينياً مرموقاً. فلجأ إلى الشيخ القرشي وهو الخليفة الأصلي للطريقة السمانية فاستقبله بالترحيب. وقرر محمد نشر تعاليمه في شمال البلاد وغربها. فقام برحلة طويلة رافقه خلالها تلاميذه.

وفي آذار (مارس) ١٨٨١ توفي الشيخ ألقرشي، فعمل محمد أحمد وباقي تلاميذ الشيخ على بناء ضريحه. وهناك التقى بعبد الله التعايشي الذي أصبح في ما بعد أعز أصدقائه. وفي شهر حزيران (يونيو) من السنة نفسها أعلن أنه «المهدي المنتظر» ووزع منشورات على السودانيين والأجانب يوضح فيها كيف أن النبي أوكل إليه مهمة التغلب على الجور والبدع، ودعا الفقهاء والقضاة والأعيان والمشايخ إلى مبايعته واللحاق به إلى أبا للجهاد في سبيل الدين الإسلامي. وكانت مناشير محمد تصل مناشير محمد إلى اصدقائه وأنصاره من دون أن تعلم الحكمدارية بأمرها، إلى أن وجه رسالة إلى

الحكمدار رؤوف باشا ينصحه بالاعتراف به كمهدي وبعد التباحث مع مستشاريه، قرر رؤوف باشا إرسال معاونه محمد أبو السعود إلى أبا في ٧ آب (اغسطس) ١٨٨١ في محاولة لإقناعه بالتراجع عن مواقفه وإيقاف نشاطه. غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل وعاد أبو سعود إلى الخرطوم من دون التوصل إلى أية نتيجة.

معركة أبا في ١٢ آب (أغسطس) ١٨٨١

بعد عودته إلى الخرطوم، إهتم أبو السعود بتجهيز جيشه وتحضيره لشن معركة ضد المهدي المزعوم للقضاء عليه وعلى أتباعه. وأدرك محمد من ناحيته ما يضمره أبو السعود، فجمع حوله ٢٠٠ رجل. وفي مساء ١٢ آب (أغسطس) دارت معركة بين الطرفين انتهت بانتصار جماعة محمد وهرب من نجا من جيش الحكومة إلى الخرطوم. فكانت هذه الهزيمة الأولى من نوعها التي عرفتها الحكومة التركية المصرية منذ عشرات السنين. لم يعم هذا النصر بصيرة محمد، وأدرك أن الحكومة لن تبقى مكتوفة اليدين بعد هذه الهزيمة، فاعلن لتلاميذه وأتباعه عن رغبته في التوجه إلى جبال النوبة.

معركة أشد (٩ كانون الأول ١٨٨١)

وصل إلى مسامع مدير فاشودة التابعة لجبال النوبة راشد بك أيمن أخبار وجود المهدي في جبال النوبة، فقرر إثبات قوته الحربية والإدارية من خلال القضاء على محمد أحمد. فتوجه سراً إلى مقر إقامته وهو عاقد العزم على الإيقاع بعدو الحكومة التركية المصرية. غير أن النتيجة جاءت عكس ما كان يتوقع وعاد جيشه أدراجه مخزولاً، لا سيما وأن راشد بك قد لاقى حتفه.

استبدال رؤوف باشا بعبد القادر

في آذار (مارس) ١٨٨٢ تم استدعاء رؤوف باشا إلى مصر وأصبح عبد القادر حلمي باشا حكمداراً على السودان. وقبل وصول هذا الحكمدار الجديد إلى الخرطوم كان يتولى أمور البلاد جيقلر باشا الألماني الذي رأى أن

أفضل طريقة للقضاء على المهدي هي بالانتصار عليه عسكرياً. فدارت معركة عنيفة بين جيش جيقلر وجيش المهدي في ٣٠ أيار (مايو) ١٨٨٢، فمني الجيش المصري التركي بهزيمة ثالثة.

حملة هكس باشا

* معركة شيكان ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٣

بعد دخول الجيش الانكليزي إلى مصر، سرح جيش عرابي الثائر. أما الجيش الجديد فكان لا يزال في طور التدريب، وأمام إصرار الخديوي توفيق على توجه جيشه إلى السودان أعيد تجنيد ١٠,٠٠٠ جندي من الذين كانوا قد سرحوا بقيادة رئيس الأركان الضابط وليم هكس الذي اعتبر مستشاراً عسكرياً للقائد المصري سليمان نيازي باشا مصطفى. لكن سرعان ما نشب الخلاف بين القائد ومستشاره وانتهى الأمر بتقديم هكس استقالته للخديوي. فما كان من هذا الأخير إلا أن أمر بنقل نيازي باشا إلى شرق السودان، وعيّن هكس قائداً للحملة وعلاء الدين باشا حكمداراً.

وعندما وصل هذا الجيش إلى منطقة شبكان التي تبعد مسافة ٣٠ ميلاً عن الأبيض هاجمت قوات المهدي الجيش المصري وقتلت هكس وعلاء الدين وكبار الضباط.

* فتح الخرطوم

بعد هذا الانتصار انضم عدد كبير من القبائل السودانية إلى المهدي ومن بينها قبيلة الدقناب وهي فرع من قبيلة الهدندوة وقد برز منها عثمان دقنه. وقد زود هذا الأخير سكان السودان الشمالي بالأسلحة للدفاع عن أنفسهم.

وهكذا اضطر حاكم دارفور سلاطين باشا النمساوي إلى الاستسلام واعتناق الدين الإسلامي وتبعه على المنوال نفسه حاكم بحر الغزال لبتون. وطلبت بريطانيا من الحكومة المصرية أن تسحب كل جنودها وموظفيها من السودان لكن حكومة شريف باشا رفضت ذلك، وأمام إصرار بريطانيا قدم

استقالته. واقتنع خلفه نوبار باشا الأرمني بنصائح الانكليز وعين الجنرال غردون حكمداراً للسودان للمرة الثانية. فوصل غردون إلى السودان في ١٨ شباط (فبراير) ١٨٨٤ وأعلن انفصال مصر عن السودان، واعترف بالمهدي سلطاناً على كردفان. دعا المهدي الجنرال غردون إلى الاستسلام واعتناق الدين الإسلامي. لكن كلامه هذا لم يلق صدى جيداً في آذان غردون. فاضطر المهدي إلى فتح الخرطوم وقتل غردون في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٥.

المهدي يحكم السودان

المالية

كان للدخل المالي مصدران في عهد المهدي، الأول من الزكاة (عشر الممتلكات) والثاني من الغنائم. وأمر أيضاً بصنع عملة خاصة بحكومته، فضية وذهبية.

الشؤون الإدارية

بعد فتح الخرطوم عيّن المهدي سبعة أمناء كانوا بمثابة وزراء وعلى رأسهم عبد الله التعايشي. وعيّن في الأقاليم عمالاً أمراء من بينهم عثمان دقنه في شرق السودان، ومحمد الخير في بربر وحسين بك في العبابدة ومحمود عبد القادر في كردفان. وكان من مهام الأمير العامل جمع الزكاة والغنائم ووضعها في بيت المال في أم درمان.

وفاته

في منتصف شهر حزيران (يونيو) ١٨٨٥ لاقت محمد أحمد المهدي المنية بعد أن أوصى بالخلافة من بعده لعبدالله التعايشي وسماه خليفة أبي بكر. وقد كان لعبدالله التعايشي أثناء حياة المهدي صلاحيات إدارية واسعة.

عهد عبد الله التعايشي

١٨٨٥ ــ ١٨٩٨

بعد وفاة محمد أحمد المهدي بويع الخلافة عبدالله التعايشي فأصبح على رأس دولة المهدية في السودان. غير أن الخلافات ما لبثت أن وقعت بين عبدالله والأشراف والقبائل التي تسكن بالقرب من النيل. ودفعت الأوضاع الداخلية في البلاد عبد الله إلى استبدال الدستور بآخر جديد أكثر تماشياً مع متطلبات العهد الجديد.

وفي سنة ١٨٨٩، عين عبدالله التعايشي عبد الرحمن ود النجوي أميراً على الأقاليم الشمالية وطلب منه محاربة القوات البريطانية المعسكرة عند حدود مصر الجنوبية. فدارت معركة بين الجيشين في توشكي، انتهت بهزيمة الجيش السوداني.

وفي سنة ١٨٩٦ احتلت القوات البريطانية دنقلة وأبو حمد وعطبرة ففرّ عبدالله التعايشي وبعض أتباعه إلى كردفان. وفي ١٨٩٨ سقطت الخرطوم بين أيدي الانكليز وقتل التعايشي.

الغزو الانكليزي ـ المصري للسودان

كانت للغزو أسباب، أهمها:

ـ التصارع بين انكلترا وافرنسا على القارة الأفريقية، لا سيما وأن الأولى كانت تريد أن يمتد نفوذها من الاسكندرية إلى الكاب والثانية من السنغال إلى الحبشة.

ـ مساعدة الإيطاليين الذين كانوا يحتلون كسلا. وكان البريطانيون يخافون من تعاظم قوة المهديين إن هم انتصروا على دولة أوروبية كإيطاليا.

ـ الوقوف في وجه التحالف بين الدولتين الأفريقيتين الحبشة والسودان لأنه يهدد مصالح بريطانيا.

ـ دعت بريطانيا إلى سحب الجنود المصريين من السودان بسبب ضعفهم عسكرياً وعدم قدرتهم على توجيه ضربة قاضية للمهدية. لكن الوضع تغيّر بعد أن نظمت انكلترا جيشاً في مصر ودربته.

الحكم الثنائي على السودان

بعد أن احتلت القوات المصرية والانكليزية أم درمان بقيادة كتشنر رفع العلمان المصري والانكليزي على سراي الحكم العام في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٨٩٨.

وفي سنة ١٨٩٩ أبرمت بريطانيا اتفاقية مع مصر نصت على مشاركة الحكومتين في حكم السودان. وأرادت مصر بذلك أن تضمن تقديم مصر المال اللازم لميزانية السودان والحصول على العدد الكافي من الجنود والموظفين المصريين لحكم السودان.

واتفق على أن ترشح انكلترا «حاكم عموم السودان» ويعينه خديوي مصر. ويتمتع هذا الحاكم بسلطات إدارية وعسكرية ومدنية واسعة، إذ أن له الكلمة الفصل في شتى الأمور.

وظلت بريطانيا تهيمن على السودان بهذا الشكل مسيطرة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذا البلد الأفريقي. أما مصر التي من المفترض أن تشارك في الحكم، فلقد اقتصر دورها على تولي بعض الموظفين المصريين مهاماً إدارية، وعلى حفظ الأمن بواسطة كتيبة من الجيش المصري.

وراحت بريطانيا تمد يدها بطريقة شرعية إلى منتوجات السودان من خامات ومحاصيل زراعية، وتصدر منها القطن والصمغ والعاج والسمسم والجلود وريش النعام إلى أوروبا عموماً، وبريطانيا خصوصاً. ولم يعد يملك السودانيون أراضيهم الزراعية بل الشركات البريطانية التي راحت تتوسع بزراعة القطن في هدف تحويل السودان مثل كل من مصر وأوغندا إلى مصدر أساسي لصناعة النسيج. واعتمدت بريطانيا سياسة تقوم على زرع الخلافات بين القبائل السودانية من جهة، وبين الشمال المسلم والجنوب المسيحي من جهة أخرى.

بدء ظهور الحركات التحررية

بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت المقاومة السودانية بالظهور شيئاً فشيئاً، حتى تفجرت سنة ١٩١٨ مع ثورة قبائل الدنكا والزاندي، ووصلت سنة ١٩١٩ إلى النوبة وقبائل النوير. ومع مرور كل سنة، كانت المقاومة تزداد وتنتقل من مدينة إلى أخرى. وأثناء ثورة ١٩١٩ ـ ١٩٢١ ضد الاحتلال البريطاني لمصر وقف السودانيون إلى جانب المصريين في نضالهم.

ونشأت في ظل هذه الظروف أولى المنظمات الثورية وهي «جمعية الاتحاد» التي طالبت برحيل القوات الانكليزية عن السودان. وفي أيار (مايو) ١٩٢٢ أعلن مؤسس هذه الجمعية عبد اللطيف عن مطالب السودان ومن بينها حرية اختيار نظام حكمه وتقرير مصيره.

وفي سنة ١٩٢٤ شكل عبد اللطيف في الخرطوم «جمعية اللواء الأبيض» السرية المطالبة بتوحيد السودان مع مصر. وعرفت شوارع السودان في تلك السنة أولى التظاهرات. لكن بريطانيا وجدت نقطة ضعف هذه الجمعية التي لم تستطع توحيد شمل السودانيين وتمكنت من إخماد الانتفاضة. وبسرعة دخلت بوارج بريطانية إلى مرفأ السودان، وألقت الطائرات القنابل، واعتقل المتمردون، وأعدم قسم منهم.

إلغاء اتفاقية الحكم الثنائي

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤، استغنمت بريطانيا فرصة اغتيال لي ستاك الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصري، لتشديد قبضتها على المعارضة في مصر والسودان. فألغت الاتفاقية التي عقدت مع مصر وانفردت بالحكم وأمرت بسحب المصريين من السودان. فنفذت هذه الأوامر بالقوة سنة ١٩٢٥.

زراعة القطن

في نيسان (أبريل) ١٩٢١، بدأت بريطانيا بإنشاء خزان سنار على النيل الأزرق، وبري الجزيرة لزيادة إنتاج القطن في السودان. فارتفعت المساحة المزروعة بالقطن بشكل ملحوظ.

وفي ٧ أيار (مايو) ١٩٢٩ وقعت مع مصر على «اتفاقية مياه النيل» التي نصت على:

١ - تعهد بريطانيا ألا تسمح في السودان بإقامة منشآت مائية تضر بمصالح مصر، وألا تأخذ لري أراضي الجزيرة كميات من المياه تزيد مياه النيل التي تصب في البحر الأبيض المتوسط.

٢ - تعويض تصريف المياه على حساب احتياطات خزان سنار في حال زيادة الرقعة الزراعية التي تروى بالمضخات.

٣ - إذا قامت مصر ببناء منشآت مائية في السودان، فعليها أن تحل هذه المسألة مع السودان على أن يكون إنشاء وتشغيل هذه المنشآت في أيدي المصريين.

مؤتمر الخريجين

في سنة ١٩٣٦ أسس مؤتمر الخريجين الذي ضم أول الأمر حاملي المؤهلات ومن ثم مختلف فئات الناس من خريجي المدارس والتجار والحرفيين والعمال والموظفين، بغض النظر عن مستواهم العلمي. وعبر هذا المؤتمر سنة ١٩٣٨ عن أهدافه وهي تتلخص بتعليم المواطنين وببناء المدارس. . . غير أن الحركة التحررية لم تكن منظمة في تلك الفترة، مما سهل عملية القمع بالنسبة للسلطات البريطانية.

السودان في ظل الحرب العالمية الثانية

أثناء الحرب العالمية الثانية جند عشرات الآلاف من السودانيين وأرسلوا إلى جبهات الحرب. وتحول السودان إلى مطار حربي للقوات البريطانية والأميركية، وارتفعت أسعار المواد الغذائية ثلاث مرات بين ١٩٣٨ و١٩٤٨.

تهرب بريطانيا من تطبيق وعودها

كانت بريطانيا قد التزمت في ميثاق الأطلسي بمنح المستعمرات استقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. لكنها لم تفِ بهذه الوعود، مما أشعل نيران غضب السودانيين ودفعهم للنزول إلى الشوارع في مظاهرات في سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٦.

وكان مؤتمر الخريجين قد رفع في ٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٢ وفي ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٤٥ مذكرات إلى الحاكم العام تطالب بالاستقلال. غير أن الحاكم العام رفض كالعادة هذه المطالب وأسس مجلس استشاري لم تكن له أية صلاحيات. وسرعان ما انشقت صفوف المؤتمر وانقسم إلى حزبين سنة ١٩٤٥ : حزب الأمة وحزب الأشقاء.

ضم حزب الأشقاء بشكل رئيسي بورجوازيين ومثقفين وموظفين وتجار وحرفيين ومزارعين، على رأسهم إسماعيل الأزهري. وهو يهدف إلى طرد البريطانيين والوحدة مع مصر.

أما حزب الأمة فكان يضم كبار الموظفين والإقطاعيين والشيوخ وعلى

رأسهم الصديق المهدي، وأهدافه هي نفسها أهداف حزب الأشقاء.

وفي آذار (مارس) ١٩٤٦، دخلت بريطانيا في مفاوضات مع مصر حول جلائها عن وادي النيل. فأرسلت الأحزاب السودانية وفداً إلى القاهرة برئاسة إسماعيل الأزهري للمطالبة بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن بريطانيا ومصر والسودان لدرس الشؤون المتعلقة بتسليم الإدارة للسودانيين، وبتأليف حكومة سودانية، وبجلاء القوات الأجنبية عن السودان لكنه لم يسمح للوفد السوداني. بالمشاركة في المفاوضات وأعلن الحاكم العام في ١٧ نيسان (أبريل) أن بريطانيا ستنسحب من السودان بعد ٢٠ عاماً.

وقررت الحكومة البريطانية في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ القيام بإصلاحات دستورية تقضي بحل المجلس الاستشاري واستبداله بمجلس تنفيذي أو «حكومة» يتألف نصف أعضائها من السودانيين والنصف الآخر من البريطانيين، أما في الشمال فحلت مكان المجلس الاستشاري جمعية تشريعية أو «برلمان». ومن مهام هذه الجمعية الاستشارية التشاور حول القوانين والقرارات التي يعدها المجلس التنفيذي. أما الحاكم العام فيستطيع تعيين من يشاء وإقالته ساعة يريد، كما بإمكانه حل الجمعية التشريعية أو الاعتراض على قراراتها. وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ جرت انتخابات تشريعية في السودان تحت إشراف بريطانيا، على الرغم من رفض الأحزاب السودانية والحكومة المصرية لهذا الإصلاح الدستوري المزعوم. وقادت «جبهة الكفاح الوطني» (المؤلفة من حزب الأشقاء ومؤتمر الخريجين) و«الحركة السودانية للتحرر الوطني» الحركة السودانية المقاطعة للانتخابات. وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ افتتحت الجمعية التشريعية التي شارك فيها كبار الإقطاعيين وزعماء القبائل.

الحركة العمالية الفلاحية

أسس سنة ١٩٤٦ الحزب الشيوعي السوداني الذي دعم تأليف عمال سكك الحديد لأول نقابة لهم، واضطرت الحكومة الاستعمارية إلى الاعتراف بهذه النقابة في ما بعد. وحذا حذو عمال سكك الحديد عمال البناء وعمال

الطباعة والسائقون، الذين تجمعوا هم أيضاً في نقابات في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩. في وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠، تم تشكيل اتحاد نقابات السودان الذي ضم ٥٣ نقابة وعقد في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ أول مؤتمر له في الخرطوم، شارك فيه وفد من عمال مصر.

الجبهة الوطنية من أجل تحرير السودان

أعلنت الحكومة الانكليزية في آذار (مارس) ١٩٥٠ تشكيل لجنة دستورية تعنى بتعديل دستور ١٩٤٨، غير أن الأحزاب السودانية رفضت نشاط هذه اللجنة وأدانته. وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ ألغى البرلمان المصري اتفاقية ١٨٩٩ المتعلقة بالحكم الثنائي على السودان، وطالب بأن يكون للسودان استقلال ذاتي في ما يتعلق بالشؤون الداخلية، على أن تشرف مصر على سياسته الخارجية. فسارت الجماهير السودانية المبتهجة بإلغاء هذه الاتفاقية في الشوارع. فما كان من بريطانيا إلا أن ألقت القبض على زعماء الحركة التحررية وأقفلت المدارس. وشكلت الأحزاب السودانية المعارضة للانكليز «الجبهة الوطنية للنضال من أجل تحرير السودان» باستثناء حزب الأمة والأنصار. ونظمت هذه الجبهة تظاهرات عديدة في سنة ١٩٥١ دعت فيها إلى جلاء القوات الأجنبية عن أراضي السودان. وفي كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها اجتمع ممثلو أحزاب الجبهة الوطنية والنقابات في الخرطوم وتم التوصل إلى تأليف منظمة منبثقة عن الجبهة هي «الجبهة المتحدة لتحرير السودان». وورد على جدول أعمالها إلغاء الحكم الثنائي وانسحاب القوات الانكليزية من السودان وتسلم السودانيين الوظائف بدلاً من البريطانيين وتأليف حكومة مؤقتة سودانية وانتخاب جمعية تأسيسية.

ومع بداية سنة ١٩٥٢ كان البريطانيون قد وضعوا الدستور الجديد للسودان الذي وافقت عليه الجمعية التأسيسية. وفي سنة ١٩٥٣ كان الجمهوريون قد تسلموا الحكم في مصر بعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، فاعترفوا بحق السودانيين بالاختيار بين الاستقلال التام عن بريطانيا ومصر أو الاتحاد مع مصر مع الحفاظ على الحكم الذاتي. اجتمعت الأحزاب السودانية (الأشقاء، ومؤتمر الخريجين، وحزب اتحاد وادي النيل...) في ١٣ كانون

الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ وقررت الاندماج في الحزب الوطني الاتحادي بقيادة إسماعيل الأزهري.

الاتفاقية البريطانية ـ المصرية (١٩٥٣)

وقعت بريطانيا ومصر في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٣ على ما عرف بالاتفاقية البريطانية ـ المصرية التي اعترفت بحق السودان بتقرير مصيره. ونصت أيضاً على أن يتسلم برلمان مؤقت وحكومة وطنية الحكم لفترة انتقالية من ثلاث سنوات، شرط أن تبقى مهام الحاكم العام على حالها.

جرت الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣، وحصل فيها الحزب الوطني الاتحادي على ٨٣ مقعداً، وحصل حزب الأمة على ٢٩ مقعداً وتوزع الـ٣٥ مقعداً الأخرى على القوى الأخرى.

حكومة الأزهري

أعلن الحاكم العام الانكليزي في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ دخول السودان إلى مرحلة التطور المستقل. وشكل إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي أول حكومة وطنية مؤقتة. وعلى الفور بدأت الحكومة باستبدال الموظفين الأجانب بسودانيين، وألغت القانون المعادي للشيوعية وتفاوضت مع مصر حول استغلال مياه النيل، وأرسلت مندوبين عن السودان إلى مؤتمر باندونغ لبلدان آسيا وأفريقيا.

وعقد البرلمان في الخرطوم دورة طارئة في آب (أغسطس) ١٩٥٥ اتفق فيها جميع النواب على إعلان الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية. أمام هذا الإصرار لجأت بريطانيا إلى تركيب المؤامرات ضد الحكومة المؤقتة وحاولت فصل المديريات الجنوبية عن السودان وضمها إلى كينيا وأوغندا، لكن محاولاتها باءت كلها بالفشل.

وانسحبت القوات البريطانية والمصرية من السودان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥، وقرر البرلمان السوداني في كانون الأول (ديسمبر) إعلان استقلال جمهورية السودان. وتم اختيار لجنة عليا من خمسة أشخاص للقيام بمهام رئيس الجمهورية.

السودان والاستقلال

تم الاعلان رسمياً عن استقلال السودان في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ واعترف أكثر من ٣٠ بلداً بهذه الجمهورية الناشئة. وشكلت حكومة الأزهري لجنة تتألف من ممثلي جميع الأحزاب لوضع دستور جديد للبلاد اعترف بالمساواة بين جميع المواطنين وحدد مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية وساوى بين المرأة والرجل في ما يتعلق بالانتخاب.

لقد انسحبت القوات العسكرية البريطانية، لكن الاحتكارات البريطانية ظلت تلعب دوراً هاماً في السودان وتسيطر على إدارة مزارع القطن.

ووضعت الحكومة خطة خمسية تهدف إلى إقامة مشاريع ري لتحسين الانتاج الزراعي، فانشأت محطة كهربائية في الروصيرص على النيل الأزرق، وحسنت زراعة الأرز وقصب السكر والشاي والتبغ وأقامت علاقات اقتصادية مع الهند وأندونيسيا.

حكومة عبد الله خليل الائتلافية

تم تشكيل حكومة ائتلافية تضم حزب الأمة وحزب الشعب الديموقراطي والحزب الليبرالي الجنوبي في ٨ تموز (يوليو) ١٩٥٦. اشترت هذه الحكومة الأسلحة من بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا وحاول سفير الولايات المتحدة في السودان بينكرتون في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ الحصول على قاعدة حربية لبلاده في مرفأ السودان وسعى إلى دخول السودان في حلف بغداد. واجتمع السفير الأميركي مع رئيس الحكومة عبد الله الخليل ورئيس حزب الأمة الصديق المهدي ووقعوا على اتفاق تقدم بموجبه الولايات المتحدة للسودان مساعدة اقتصادية واستراتيجية، على أن تسمح لها السودان

بإقامة قاعدتين جويتين حربيتين في الشمال. واعترفت الحكومة في ما بعد بالجمهورية العراقية واعلنت الوقوف إلى جانبها في حال تعرضها لأي اعتداء أميركي - بريطاني. وفي ٢٥ تموز (يوليو) أصدرت الحكومة قراراً يقضي بمنع الطائرات الحربية الأجنبية من الدخول إلى مطارات السودان.

وكانت حكومتا مصر والسودان تتنازعان حول المنطقة الواقعة على امتداد خط العرض الشمالي ٢٢°. دارت مفاوضات سنة ١٩٥٨ بين الطرفين لكنها لم تسفر عن أية نتيجة، فسحب السودان سفيره من مصر، ورفع دعوى ضدها إلى الأمم المتحدة، متهماً إياها بالعدوان على أراضيه.

انقلاب ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨

في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ تزعم قائد الجيش السوداني إبراهيم عبود انقلاباً عسكرياً ضد حكومة عبد الله خليل وشكل حكومة جديدة، يتألف معظم اعضائها من العسكريين. حلت هذه الحكومة الجديدة الأحزاب السياسية والنقابات وفرضت رقابة على وسائل الأعلام. وحل البرلمان وعلق الدستور مؤقتاً وقدمت لعبد الله خليل وإسماعيل الأزهري معاشاً قدره ١٢٠٠٠ جنيه سنوياً. وأقر مجلس الوزراء في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية التي ترتكز على إقامة ٢٦٠ مشروعاً.

*** السياسة الخارجية**

أما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، لا سيما مع مصر، فوقع إبراهيم عبود في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ على اتفاقية مع مصر تتعلق بمسألة توزيع مياه نهر النيل. ونصت هذه الاتفاقية على أن تستغل مصر ٤٨ مليار متر مكعب سنوياً من المياه، ويأخذ السودان ٤ مليارات متر مكعب. وبما أن السد العالي يؤمن حوالي ٢٢ مليار متر مكعب لمصر، تم الاتفاق على أن تحصل مصر على ٧,٥ مليارات متر مكعب والسودان ١٤,٥ مليار متر مكعب. والتزمت مصر بدفع ١٥ مليون جنيه للتعويض عن الخسائر الزراعية التي يتكبدها السودان سنوياً بسبب انغمار بعض الأراضي بالمياه بسبب السد العالي.

هذا كان حول علاقات السودان مع مصر، لكن السودان أقام علاقات اقتصادية جيدة مع بلدان عربية أخرى مثل الكويت والسعودية. وفضلاً عن ذلك وقعت حكومة عبود على اتفاقية مع بريطانيا تسمح لها باستخدام مطارات السودان كقواعد لطائراتها التي تنقل الجنود والأسلحة إلى الجنوب العربي.

*** النضال ضد حكومة عبود**

كانت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في السودان، من ارتفاع ثمن المواد الغذائية الأساسية مثل اللحم وتدني الأجور وارتفاع نسبة البطالة، السبب الأساسي الذي دفع المواطنين السودانيين إلى التظاهر سنة ١٩٥٩. فاضطرت حكومة عبود سنة ١٩٦٠ إلى العمل من جديد بقانون العمل الصادر سنة ١٩٤٨، فأعاد العمال تنظيم بعض النقابات مثل نقابة عمال السكك الحديدية.

لكن الاضطرابات عادت لتزعزع كيان الحكومة السودانية في حزيران (يونيو) ١٩٦١ عندما أضرب عمال سكك الحديد. فردت الحكومة على ذلك بحل النقابة وفصل ٢٥٠ عاملاً. وراحت الإضرابات تنتقل من نقابة إلى أخرى في تلك السنة، من نقابة سكك الحديد ونقابات العاملين في الهيئات الصحية ونقابة عمال الأشغال العامة.

وفي آب (أغسطس) ١٩٦٣ عقد اجتماع لمختلف نقابات السودان في الخرطوم، وشكلت لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر وطني لاتحاد عمال السودان الذي سيعقد في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٦٤. فأمرت الحكومة في ١٤ آب (أغسطس) بحل اللجنة التحضيرية ومنعت عقد المؤتمر وألقت القبض على الشخصيات المعارضة في البلد.

*** حكومة عبود وجنوب السودان**

لم تنجح حكومة عبود هي أيضاً بحل مشكلة الجنوب الموروثة عن العهد الاستعماري. لكنها قامت بخطوات أولى لإخراج هذه المنطقة من عزلتها، فشق خط سكك حديد يمتد من الشمال إلى بحر الغزال حتى مدينة

واو. وحاولت نشر اللغة العربية والدين الإسلامي في تلك المنطقة التي تسيطر عليها لهجات نيلية وديانات وثنية ومسيحية.

وظهرت في الجنوب منظمة سرية اطلقت على نفسها اسم «حركة تحرر الجنوب» وعرفت في ما بعد بـ«الاتحاد السوداني ـ الأفريقي الوطني» (سانو). وكان «سانو» ينظم عمليات اعتدائية على المسلمين العرب القادمين من الشمال، والجنوبيين المتعاونين معهم. ومن المنظمات السرية الأخرى التي شكلت، «الجبهة الوطنية الجنوبية» التي تتألف من موظفين مثقفين وهي تطالب بالاستقلال الذاتي ضمن إطار الدولة الواحدة.

وفي بداية ١٩٦٤ شن الانفصاليون هجوماً استهدف مدينة واو مركز مديرية بحر الغزال ومدناً أخرى. غير أن حكومة عبود أرسلت نصف الجيش السوداني إلى الجنوب، فتم القضاء على هذه الثورة واعتقل الآلاف وهاجر عدد كبير من الجنوبيين إلى أوغندا وأثيوبيا وزائير وأفريقيا الوسطى.

ثورة ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤

في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤ سارت مظاهرة طلابية في شوارع الخرطوم احتجاجاً على سياسة عبود ضد الجنوب، فما كان من رجال الشرطة إلا أن اطلقوا النار على المتظاهرين. ووقف السودانيون جنباً إلى جنب للقضاء على هذه السياسة القمعية. وتأسست في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) جبهة وطنية للنقابات المهنية وأعلن اليوم التالي يوم إضراب عام في كل السودان. استعملت حكومة عبود السلاح في محاولة لإخماد رغبات الشعب، لكنها لم تصل إلى أية نتيجة، وحرر المواطنون المعتقلين.

وفي ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) شكلت «الجبهة الوطنية المتحدة» ووضعت ميثاقاً وطنياً يقوم على تأليف حكومة وطنية انتقالية وإلغاء القوانين الظالمة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وحل مشكلة الجنوب سلمياً...

وفي ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) أطلقت الشرطة النار على متظاهرين عزّل فكانت هذه الحادثة الشرارة التي أشعلت نار الثورة والانقلاب على حكومة عبود. وشكلت في ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) الحكومة المؤقتة من

ممثلي النقابات والأحزاب السياسية الشمالية والجنوبية برئاسة سر الختم الخليفة، وبقي في أيدي عبود منصب الرئاسة وحسب. وباشرت هذه الحكومة بالعمل بالميثاق الوطني وبالدستور الصادر سنة ١٩٥٦، وقرر إجراء انتخابات برلمانية في آذار (مارس) ١٩٦٥.

وفي ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) حاول عبود أن يعود إلى السلطة، فألقى القبض على بعض الضباط وأرسل الدبابات إلى العاصمة. فتظاهر السكان وطالبوا بالإفراج عن المعتقلين وبمعاقبة عبود. وفي ١٥ من الشهر نفسه أعفي عبود من منصب الرئاسة، وتسلم مجلس يتألف من خمسة أشخاص رئاسة الجمهورية.

وألغت هذه الحكومة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ الاتفاقية التي وقعها عبود مع بريطانيا وهي تسمح لها باستخدام مطارات السودان. وسمحت باستخدام مطاراتها لنقل الأسلحة والمؤن والأدوية إلى ثوار الكونغو.

سياسة سر الختم الخليفة تجاه الجنوب

صدر قرار في ٣ كانون الأول (ديسمبر) يقضي بالعفو عن الجنوبيين الذين حاربوا الديكتاتورية العسكرية والذين هاجروا، شرط أن يسلموا سلاحهم. وأفرج عن جميع المعتقلين في السجون، وتساوى الجنوبيون مع باقي المواطنين في ما يتعلق بالأجور والتوظيف والحريات السياسية والدينية. وعقد مؤتمر في جوبا في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٥ لممثلي الأحزاب السياسية في السودان بغية إيجاد حل لمشكلة الجنوب. وفي ذلك اليوم قدم رئيس الوزراء السوداني استقالته في ظل تهديدات الأحزاب اليمينية (حزب الأمة، الحزب الوطني الاتحادي والأخوان المسلمون).

حكومة سر الختم الخليفة الثانية

شكل سر الختم الخليفة في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٥ حكومته الثانية التي تألفت من ٣ ممثلين عن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والجبهة الوطنية الجنوبية، وممثل واحد للإخوان المسلمين. وحصل حزب الشعب

الديموقراطي على ٣ مناصب وزارية من الدرجة الثانية، وحصل الحزب الشيوعي على منصب واحد. لكن الشعب رفض هذه الحكومة وعبر عن رأيه في مظاهرات تدخل فيها رجال الشرطة ورموا القنابل المسيلة للدموع. ووقع صدام مسلح في ٢٤ شباط (فبراير) بين قبيلة عربية وقبيلة الدنكا الزنجية، مما أدى إلى سقوط المئات من الضحايا. وعقد ممثلو الأحزاب مؤتمراً في ٢ آذار (مارس) انتهى باقتراح إعطاء المديريات الجنوبية استقلال ذاتي مع إنشاء برلمان إقليمي وحكومة إقليمية.

وعقد في الخرطوم في ١٦ آذار (مارس) «مؤتمر الطاولة المستديرة» الذي ضم ممثلين عن الأحزاب الجنوبية والشمالية والحكومة وهيئات ديبلوماسية لمصر والجزائر وغانا وكينيا وأوغندا وتنزانيا. واقترح السكرتير العام لحزب «سانو» وليم دينغ أن يتم الاختيار بين الانفصال التام عن الجنوب أو قيام نظام اتحادي فدرالي. واقترحت أحزاب الجنوب في ٢١ آذار (مارس) القيام باستطلاع للرأي ليختار أهل الجنوب بين الاستقلال الذاتي أو الاتحاد الفدرالي أو الانفصال. وانتهى المؤتمر بتشكيل «لجنة الاثني عشر» التي ضمت ٦ ممثلين عن الشمال و٦ عن الجنوب لإعداد مشروع للوضع الإداري للمديريات.

وجرت انتخابات الجمعية التأسيسية في الشمال في ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٦٥ شارك فيها ثلث الناخبين فقط. وتردت الأحوال في الجنوب وجرت عمليات عنف ضد الشماليين من الجنود والموظفين.

حكومة محمد أحمد محجوب

تكونت الحكومة المؤتلفة الجديدة في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٥ برئاسة محمد أحمد محجوب نائب رئيس حزب الأمة. سمحت هذه الحكومة لبريطانيا باستخدام المطارات السودانية وأوقفت المساعدات المتوجهة إلى القوى الوطنية الكونغولية. وسرعان ما نشب الخلاف بين زعماء أحزاب الجنوب الذين تسابقوا على احتلال المناصب الوزارية المخصصة لهم.

وأسس المهاجرون من جنوب السودان في ٢٦ حزيران (يونيو) في

كمبالا «جبهة تحرير أزانيا» الهادفة إلى تحرير جنوب السودان وتأسيس دولة أفريقية حرة تدعى «أزانيا»، برئاسة جوزيف أدوهو. وأعلن الاتحاد الأفريقي ـ السوداني أنه يسعى إلى منح الجنوب استقلالاً تاماً، وتأسيس دولة مستقلة عن الشمال. وتوحد هذان الحزبان في آب (أغسطس) ١٩٦٥ تحت راية النضال المسلح. ووجد هؤلاء الدعم الذي يبحثون عنه في الكونغو، إذ ساندتهم بالأسلحة والذخائر والمؤن. وفي أوائل تموز (يوليو) ١٩٦٥ هاجموا مدن واو وجوبا وملكال، لكن هذا الهجوم انتهى بهزيمة المتمردين. وفي ١٩ تموز (يوليو) ١٩٦٥ أعطى وزير الداخلية السوداني المتمردين مهلة أسبوعين لتسليم سلاحهم إلى السلطة، وزار رئيس الوزراء محجوب البابا بولس السادس طالباً منه أن ينصح المتمردين بالتفاوض سلمياً. وأعلن في ٥ آب (أغسطس) عن رغبة الحكومة في منح جنوب السودان استقلالاً ذاتياً.

*** السياسة الخارجية**

وقع السودان في نيسان (أبريل) ـ أيار (مايو) ١٩٦٦ على اتفاقيات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وأعاد علاقاته مع بريطانيا. أما في ما يتعلق بالولايات المتحدة، فقدمت عدة قروض للسودان بفوائد مرتفعة جداً، مما أثار سخط المواطنين.

*** حكومة جديدة**

في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٦٦ سحبت الجمعية التأسيسية ثقتها بالحكومة، فأجبر رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب على تقديم استقالته. واختير الصادق المهدي في ٢٧ تموز (يوليو) رئيساً للوزراء.

تألفت حكومة الصادق المهدي من ٧ وزراء من حزب الأمة و٧ من الحزب الوطني الاتحادي و٢ من الجنوب. وقررت الحكومة في ٢١ أيلول (سبتمبر) رفع أسعار السلع الغذائية الضرورية وزيادة الضرائب، مما أثار اعتراض الشعب على سياسة الحكومة الجديدة التي سقطت في ١٥ أيار (مايو). وأوكل إلى محمد أحمد محجوب أمر تشكيل حكومة ائتلافية جديدة.

جمهورية السودان الديموقراطية

قام «الضباط الأحرار» في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ بانقلاب ضد حكومة محمد أحمد محجوب، مما أدى إلى إسقاطها. وأصبحت السلطة العليا بين يدي مجلس قيادة الثورة بقيادة العقيد جعفر النميري رئيس «الضباط الأحرار». وأصدرت قيادة الثورة قراراً يقضي بحل الجمعية التأسيسية والحكومة والأحزاب السياسية وإيقاف العمل بالدستور وسمي السودان «جمهورية السودان الديموقراطية». وخفضت الأسعار ومنع تصدير الذرة وألغيت ديون المزارعين وفرضت ضريبة على استيراد السلع الكمالية ووضعت خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعملت هذه الحكومة أيضاً على تحقيق استقلال اقتصادي للبلد عن طريق تأميم تجارة القطن وتأسيس شركات حكومية لاستيراد الأسمدة والمبيدات. . . وأممت المصارف الأجنبية و٤ شركات بريطانية في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٧٠.

أما في ما يتعلق بمشكلة الجنوب فحاولت الحكومة حلها بالطرق السلمية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلافات اللغة والدين. . . وأعلنت العفو عن المتمردين الجنوبيين وعينت موظفين جنوبيين، وأنشأت مراكز للتسكين. وفي آذار (مارس) ١٩٧٠ هاجم النميري مقر المهديين في جزيرة عنبة وقضى عليهم.

ووقع النميري في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٧٢ على اتفاق مع متمردي الجنوب يقضي بإنشاء مجلس شعبي محلي يهتم بالتشريع على المستوى المحلي، ومجلس تنفيذي يديره مجلس أعلى يعين رئيسه رئيس الدولة.

لكن كل ما بناه النميري في سبيل تهدئة الأوضاع في الجنوب تزعزع

عندما أسس سنة ١٩٨٢ ما يشبه الأركان العامة التي ضمت بعض أعضاء الجيش وكوادر الحرب. وقسم في ما بعد البلاد إلى ٨ مناطق، ٥ للشمال و٣ للجنوب، وأعلن عن اعتماد الشرعية الإسلامية في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣، مما أعاد تمرد الجنوبيين. وبقي النميري في الحكم حتى سنة ١٩٨٥ عندما أقاله الجيش أثناء سفره إلى الولايات المتحدة.

شكلت اللجنة العسكرية الانتقالية حكومة مدنية من ١٥ عضواً في ١٥ نيسان (أبريل). وجرت انتخابات في ١ ـ ٦ ـ ١٩٨٦ شارك فيها أكثر من ٧٠٪ من الناخبين، وقاطعها بعض الفئات الجنوبية التابع للعقيد جون غارنغ. حصل حزب الأمة على ٩٩ مقعداً، والحزب الديموقراطي على ٦٣، والجبهة الوطنية الإسلامية على ٥١، والحزب الوطني السوداني الجنوبي على ٨. وألف حزب الأمة والحزب الديموقراطي حكومة برئاسة الصادق المهدي، التي ما لبث الجيش أن أسقطها في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٩ وسلم السلطة للواء عمر البشير. ظلت قوات جون غارنغ تتابع عملها في الجنوب حتى سيطرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ على أهم أقاليم الشرق الاستوائي والغرب الاستوائي وجونفلي. وفي شهر حزيران (يونيو) ١٩٩١ وافق عمر البشير على التفاوض مع غارنغ تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية.

المراجع

١ ـ «تاريخ الأقطار العربية المعاصر»، أعداد أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي ـ معهد الاستشراق، دار التقدم موسكو.

٢ ـ «السودان أرضه وتاريخه وحياة شعبه»، حسن محمد جوهر وحسين حسن مخلوف، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠.

٣ ـ «تاريخ السودان الحديث»، ضرار صلاح ضرار، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٨.

٤ ـ «دراسات في الجغرافيا البشرية للسودان»، الدكتور عبد العزيز كامل، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢.

٥ ـ «٢١ دولة لأمة عربية واحدة»، جان فرنسوا نورينو، ترجمة د. خليل أحمد خليل، بيان للنشر والتوزيع.

القسم الثالث

المغرب

دعاء فرح

لمحة جغرافية

يقع المغرب في شمال غربي القارة الأفريقية ويتميز بموقع استراتيجي هام، فيطل غرباً على المحيط الأطلسي حيث تمتد شواطئه مسافة لا تقل عن ألف كيلومتر، أما شمالاً فيطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ طوله ٤٥٠ كيلومتراً. ولا يفصله عن جنوب غرب أوروبا سوى شريط مائي لا يزيد عرضه عن أحد عشر ميلاً هو مضيق جبل طارق.

وتحدّ الجزائر المغرب في الشرق والجنوب الشرقي، أما في الجنوب الغربي فتقع الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهي منطقة تنتهي عند الحدود الشمالية لموريتانيا، ويعتبرها المغرب جزءاً لا يتجزأ من أراضيه، في حين ترى فيه جبهة البوليساريو، منطقة جغرافية لجمهورية عربية صحراوية.

تبلغ مساحة المغرب ٤٤٦,٥٥٠كلم^{٢}، عاصمته الرباط، ونظام الحكم فيه ملكي دستوري. ويمكن تقسيم المغرب طبيعياً ومناخياً إلى أربعة أقاليم:

الإقليم الذي يطلّ على المحيط الأطلسي ويشكل مركزاً لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، من زراعة وصناعة وتجارة، وفيه تجري أنهار عدة كنهر سيبو، أم الربيع وتنسفت، ويضم سهل سيبو وهضبة الميزيتا والسهول الغربية لمرتفعات الريف.

- الإقليم الغربي للمرتفعات، تنمو فيه الغابات الصنوبرية، وتزرع فيه الحبوب والكروم والفاكهة والزيتون.
- إقليم الهضبة والسفوح الشرقية للمرتفعات ويشكل ميداناً لتربية الماشية.
- السهل الساحلي للبحر الأبيض المتوسط ويستغل في زراعة الحمضيات والفاكهة والزيتون.

مقدمة تاريخية

يمكن تقسيم التاريخ المغربي إلى ثلاث مراحل:

- مرحلة ما قبل الحماية وتمتد من أوائل القرن التاسع حتى أوائل القرن العشرين.
- مرحلة الحماية من عام ١٩١٢ حتى عام ١٩٥٦.
- فترة الاستقلال من ١٩٥٦ وحتى يومنا هذا.

في التاريخ القديم، قطنت الشعوب البربرية المغرب. ثم توافدت إليه شعوب أخرى نظراً لموقعه الاستراتيجي، فجاءته عناصر من الشمال، من أوروبا. لكن الموجات التي تركت الأثر كبير في المغرب هي تلك التي جاءت من الشرق، وأبرزها الموجة الفينيقية.

فالفينيقيون أقاموا في العرائش ثم في قرطاجة التي شكلت محطة تجارية هامة باتجاه افريقيا.

وفي سنة ١٤٦ق.م. احتل الرومان الشمال الأفريقي، وأسسوا ولاية موريتانيا تنجيتانا في الشمال الغربي وكانت حدودها تمتد إلى الجنوب من الرباط ومِكناس وفاس.

هذا الخط المحصن الذي أقامته روما جعله التراث الشعبي يُعرف باسم قناة الفرعون. وفي القرن الخامس للميلاد، وصل الفندال إلى المغرب قادمين من إسبانيا.

وفي القرن السادس، احتل البيزنطيون منطقة الشمال الافريقي.

وفي أوائل القرن السابع، بدأ الدور العربي بالنسبة لتاريخ المغرب، من خلال سلسلة فتوحات عربية إسلامية.

وبرَز من الدول التي قامت في المغرب في أوائل العهد العربي الإسلامي:

- بنو مدرار في سجلماسة (تافيلالت) في جنوب المغرب الأقصى.
- دولة الأدارسة، التي أسّسها إدريس الأول، وكانت عاصمتها فاس. ويذكر أن إدريس من أحفاد الحسين بن علي. ودامت دولة الأدارسة من ٧٨٩ حتى ٩٢٦.
- الدولة الفاطمية، أسست في المهدية (تونس) سنة ٩٠٩، انتشرت في غرب الشمال الافريقي، هزمت الدولة المدارارية والرشمية وأضعفت الأدارسة. ثم ضعفت مع انتقال الخلافة إلى مصر ٩٦٩.

وظهرت بعد ذلك أسر أخرى تتنازع الحكم من مكناسة ومفراوة وبرغواطة، إلى أن ظهرت دولة المرابطين إلى الوجود، عام ١٠٦١، على يد يوسف بن تاشفين، فسيطر على المنطقة الممتدة من سجلماسة في الشمال إلى أُداغُشت، واحتل غانا، وأرغم ملكها ونبلاءها على اعتناق الإسلام، وأسس ابن تاشفين مراكش واتخذها عاصمة له. وشملت الدولة المرابطية، بالإضافة إلى المغرب، الجزائر وأجزاء من اسبانيا العربية (الأندلس). ودام هذا الاتحاد السياسي بين المغرب والأندلس ما يقارب الثلاثة قرون، أي من عهد المرابطين إلى أوائل عهد المرينيين. وفي هذا العصر، ازدهر فن العمارة وتجلّى ذلك مثلاً في جامع تلمسان وجامع القرويين في فاس.

إستمر حكم المرابطين إلى عام ١١٤٩، عندما ظهرت دولة الموحدين، والتي انطلقت بحركة إصلاحية أسّسها الفقيه ابن تومَرْت، احتجاجاً على تراجع المرابطين دينياً في أواخر عهدهم، وتواصلت مع وريثه الروحي عبدالمؤمن. ودارت حرب أهلية، تغلب فيها الموحدون، وأقاموا دولة قوية شملت المغرب، الجزائر، تونس، ومنطقة طرابلس وأجزاء من اسبانيا حيث قامت دولة موحدية في الأندلس، كانت عاصمتها إشبيلية.

دولة الموحدين التي استمرت حتى أواسط القرن الثالث عشر، تميزت بنشر العلم والثقافة، والأدب. ومن فلاسفة ذلك العصر، ابن طفيل، وابن

رشد اللذان كانا من أطباء السلاطين الموحدين. وبقيت من ذلك العصر، آثار عظيمة، مثل قَرَم الرّباط، قطبية، وبرج حسن.

ثم جاءت دولة المرينيين (١١٩٦ ـ ١٤٦٥) فحافظوا على قوة الدولة وازدهارها، وكانوا مندفعين لاسترداد الأندلس، لكن محاولاتهم فشلت، وسجلت آخر محاولة في هذا الصدد عام ١٣٤٠.

وفي أوائل القرن الخامس عشر، بدأت الأوضاع تتدهور في المغرب، وبرزت دويلات، منها الوطاسيون (١٤٢٨ ـ ١٥٤٩) في جنوب المغرب الأقصى. وفي هذا العهد، استولى البرتغاليون على عدد من الموانىء على السواحل المغربية، وبينها:

أصيلا (١٤٧٩)، أغادير (١٥٠٤)، آسفي (١٥٠٨)، آزمّور (١٥١٣)، سبتة (١٤١٥)، واحتل الإسبان مليلة (١٤٩٧) على ساحل المتوسط.

ومع مطلع القرن السادس عشر أسس محمد القائم الدولة السعدية، بدعم من زعيم الطريقة الصوفية الجزولية، ثم خلفه ابنه أحمد الأعرج (١٥١٧ ـ ١٥٤١)، فابنه الثاني محمد الشيخ (١٥٤١ ـ ١٥٥٧). وعرف المغرب في فترة حكم هذه العائلة ازدهاراً واستطاع محمد الشيخ استرداد أغادير وآزمور من البرتغاليين، كذلك استعاد آسفي وأصيلا عندما تركها البرتغاليون، وتمكن من الصمود في وجه محاولات العثمانيين السيطرة على المغرب.

وبين ١٥٥٧ و١٥٧٨، توالى على الحكم ثلاثة من عائلة السعديين، ركزوا على القيام بأعمال عمرانية وإدارية كثيرة، وحصّنوا أطراف البلاد، واهتموا بتقوية التجارة المغربية مع أوروبا، ولا سيما مع إنكلترا.

ويروى أنه في أيام أبي مروان عبدالملك (١٥٧٦ ـ ١٥٧٨)، حاول ملك البرتغال سبستيان استعادة بعض الموانىء على الساحل الأطلسي، فوقعت في وادي المخازن معركة هامة، انتصر فيها المغاربة (١٥٧٨)، وقتل في هذه المعركة السلطان أبو مروان عبدالملك وابن عبدالله الثائر عليه، وسبستيان البرتغالي. ولهذا سُميت هذه المعركة بمعركة الملوك الثلاثة، ثم

تولى الحكم في المغرب أبو العباس أحمد المنصور المعروف بالذهبي (١٥٧٨ ـ ١٦٠٣).

استمرت الأسرة السعدية في الحكم حتى منتصف القرن السابع عشر، وخلفتها الأسرة العلوية التي تحكم المغرب اليوم، والتي تنحدر من عليّ صهر النبيّ.

قامت الدولة العلوية على يد محمد بن الشريف (١٦٣٨ ـ ١٦٦٣)، ثم خلفه شقيقه الرشيد الذي وحّد جزءاً من المغرب الحالي.

إنما الفترة الذهبية كانت مع المولى إسماعيل الذي حكم من ١٦٧٢، حتى ١٧٢٧، فوحّد المغرب وأنشأ جيشاً قوياً وإدارة فعالة.

وتمكن المولى إسماعيل من الاستيلاء على مناطق في السودان الغربي، واستعاد المعمورة، المهدية (١٦٨١) والعرائش (١٦٨٩) وأصيلا وطنجة (١٦٨٤) من الأجانب. وتألف جيشه من حوالي ١٢ إلى ١٥ ألفاً من عرب من قبائل متفرقة، والعبيد وبعض المرتزقة أو الأسرى من الأوروبيين، وهؤلاء تمّ استخدامهم في تدريب الجنود وبعض الأمور الفنية والعسكرية.

وفي عهد محمد بن عبدالله (١٧٥٧ ـ ١٧٩٠) أقام المغرب علاقات تجارية مع الولايات المتحدة بعدما تمّ التوقيع على معاهدة بهذا الشأن عام ١٧٨٦. وأنشأ محمد بن عبدالله ميناء مُغادور (الصُوَيْرة) ١٧٦٥، وأخرج البرتغاليين عام ١٧٦٩ من (غراغان)، وأقام علاقات تجارية مع إسبانيا.

وبقي المغرب دولة متماسكة موحدة، حتى أواخر عهد المولاي الحسن، ثم أخذ الوضع السياسي يتراجع في عهد مولاي عبدالعزيز عام ١٨٩٤، ولا سيما مع تعاظم الأطماع الأوروبية في المنطقة، والتي بدأت تظهر بعد احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠. وقد تنازل مولاي عبدالعزيز لأخيه عبدالحفيظ عام ١٩٠٨، وخلفه مولاي يوسف، جد الملك الحسن الثاني عاهل المغرب الحالي.

تميز الحكم في هذه المرحلة بأنه ملكي مطلق، وقد لقب السلطان في المغرب منذ أيام المرابطين بأمير المؤمنين، وتعاظمت مكانته مع استلام

الأسرة العلوية السلطة، هذه السلالة التي تنحدر من علي صهر النبيّ، أي من أسرة شريفة.

«والقول بأن شريف البركة لا يمكن أن يخطىء كان من أقوى العوامل المؤثرة في تاريخ المغرب، وقوة السلطان الروحية حق له وحده لا يشاركه فيها ولا يمكن أن يعهد بها إلى أي شخص آخر سوى خليفته، الذي يجب أن يكون شريفاً أيضاً. وسبيله إلى ممارسة سلطته الزمنية هو المخزن أي الإدارة الشريفية». (تاريخ المغرب في القرن العشرين، روم لاندو).

فمع أن السلطة الروحية للسلطان كانت غير قابلة للمناقشة، فإن سلطته الزمنية لم تكن كذلك، مما يدفع إلى الحديث عن بلاد المخزن وبلاد السيبة، فبلاد المخزن هي مجموعة القبائل التي تدين بالولاء للسلطان، مما يعني أنها كانت ركيزته السياسية والدفاعية، فمنها كان يُشكل الجيش والإدارة الحكومية، وقد تبوأ زعماؤها أعلى المناصب في الدولة. ويتحدّث روم لاندو عن إدارة الدولة المخزنية في مطلع القرن العشرين، فيقول أنها كانت تتكون من السلطان وهو رأس الهرم، يليه الوزير الأكبر وهو وزير الداخلية، ثم وزراء الحرب والشؤون الخارجية والعدل والمالية والحبوس.

كذلك شكّل السلطان مجلس أعيان يجتمع للتداول في الشؤون الهامة، المتعلقة بشكل خاص بالشؤون الخارجية.

حدود بلاد المخزن كانت تتسع في ظل حكم السلاطين الأقوياء، في حين تضيق بلاد السيبة، التي تعود إلى الاتساع في ظل حكم السلاطين الضعفاء.

ووجدت أيضاً الجماعات والمجالس القبلية والقروية واعتنت بالشؤون المحلية.

الفصل الأول

مرحلة
ما قبل الحماية

عاش المغرب لفترة طويلة مستقلاً، وذلك بالمقارنة مع جميع البلدان العربية في أفريقيا. وقد كان الوجود الأوروبي مقتصراً على بعض الموانىء الساحلية.

لكن الاهتمام الأوروبي بالمغرب تعاظم، ويمكن القول إنه في أواخر القرن التاسع عشر كانت أربع دول أوروبية تنظر إلى المغرب وتطمع في السيطرة عليه، وهي: فرنسا ـ بريطانيا ـ ألمانيا ـ وإسبانيا.

ـ ففرنسا كانت تعتبر المغرب منطقة توسع لها، ولا سيما بعدما شمل نفوذها الجنوب الجزائري والمنطقة الافريقية الممتدة جنوبي الجزائر والمغرب.

ـ بريطانيا التي كان لها صلات تجارية مع المغرب لم تكن ترغب في التخلي عنه، إضافة إلى اهتمامها بجبل طارق وبالملاحة في المضيق.

ـ ألمانيا أبدت اهتمامها أيضاً بالمغرب، وضمنت تنفيذ مشاريع اقتصادية في أغادير.

ـ أما اهتمام إسبانيا بالمغرب فيعود إلى التاريخ والجوار ووجود إسبانيا في مليلة وسبتة.

وسط هذا الصراع الدّولي، لم تتأثر الأحوال الاقتصادية في المغرب وعلاقاته التجارية كثيراً، إنما شهدت مداً وجزراً في العلاقات.

وعندما تولى المولى عبدالرحمن الحكم سنة ١٨٢٢ بدا أن هذه العلاقات ستتحسّن، وعقد مع الدول الأوروبية معاهدات جديدة، جدّد فيها المعاهدات السابقة.

ولكن الأزمة المالية التي عانى منها المغرب عام ١٨٢٥ دفعت المولى عبد الرحمن إلى اعتماد القرصنة البرية. فأعدّ الموانىء المغربية وهاجم السفن النمساوية والبريطانية. ولم تمرّ هذه الأعمال من دون ردّ. فقامت فرقة بريطانية بمحاصرة طنجة عام ١٨٢٨، وضرب الأسطول النمساوي العرايش وأصيلا وتطوان في ١٨٢٩. كذلك نشأ خلاف مع إسبانيا (١٨٢٩ - ١٨٣٠)، ومع فرنسا بشأن تلمسان (١٨٣٠ - ١٨٣٢).

ومما زاد الوضع صعوبة، اضطرار المغرب إلى استيراد القمح سنة ١٨٢٥، بعدما تضرر محصول القمح المغربي. وقد استورد المغرب في خلال تلك السنة ٢٥٠ ألف قنطار دفع ثمنها نقداً بسبعة ملايين فرنك.

وتحسن الوضع في السنوات التالية، وتمكن المغرب من احتلال المراتب الأولى في تصدير القمح، وأخذ القمح المغربي يصل إلى ماديرا، وإلى جزر كناريا وإيرلندا...

وشكلت تجارة تصدير القمح والصوف الركيزة الأساسية التي فتحت المغرب تجارياً على أوروبا.

وأمام هذا التنافس على الاستيراد من المغرب، عمد السلطان إلى رفع الرسوم الجمركية على التصدير وطلب تزويده بالبارود كجزء من الرسوم المفروضة خاصة، وأنه كان يملك بعض السفن الحربية.

وهكذا، ربط المغرب نفسه مع أوروبا كمنتج للمواد الخام، وبات يخضع لعملية ارتفاع الأسعار وانخفاضها الناتجة عن قانون العرض والطلب.

هذه العملية التي تعتبر من خصائص النظام الرأسمالي كانت تعارض الواقع المغربي الذي كان لا يزال يعيش في ظل الاقطاع.

وقد تنازعت المخزن رغبتان، الأولى رغبة في الاحتفاظ باستقلاله التام، مع علاقات تجارية محدودة، ورغبة في الاحتفاظ بالسلم مع الدول الأوروبية، واعتمد المخزن على الضرائب وسيلة للضغط على تجار عدد من الدول، وكان يعمد إلى رفعها أو خفضها وفقاً لحاجة الخزينة، وكان يستخدمها لأهدافٍ سياسية. وقد ضيّق المخزن في فترة من الفترات على

الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين، بسبب حرب فرنسا في الجزائر، مما أدى إلى تفضيل الأجانب تعيين وكلاء لهم، كانت غالبيتهم من اليهود. وبهذا بدأ دور اليهود يتعاظم في السيطرة على تجارة المغرب الخارجية ثم على التجارة في كل البحر المتوسط.

شكّل المغرب نقطة صراع لدى الدول الأوروبية، ومن أبرز الأسباب، الموقع الاستراتيجي الملائم على أهم الطرق التجارية البحرية على مقربة مباشرة من قلعة جبل طارق البريطانية.

فبريطانيا كانت تهتم بالملاحة في البحر المتوسط كطريق يوصل عبر الاسكندرية والسويس إلى الهند.

أما فرنسا، فكان نفوذها يزداد في الحوض الغربي للبحر المتوسط، ولا سيما بعدما استولت على الجزائر، مما هدّد الإشراف على طرق الملاحة في المتوسط. وكانت بريطانيا تسعى جاهدة إلى منع فرنسا من السيطرة على المغرب، حتى تحتفظ لنفسها بالسيطرة على مضيق جبل طارق. حتى أنها كانت تفضّل الفوضى المغربية على نظام فرنسي أو أجنبي في تلك البلاد.

وعملت بريطانيا على منع الصدام الفرنسي ـ المغربي منذ العام ١٨٤١، وقد فُسرت سياستها بأنها تسير وراء فرنسا وتفتح لها الطريق للسيطرة على شمال أفريقيا. هذه السياسة كان لهَا التأثير السلبي على العلاقات البريطانية ـ المغربية، فشهدت فتوراً في مقابل تزايد النفوذ الفرنسي في المغرب. ونجد في هذا الصدد كيف تغيّر موقف المغرب إزاء الجزائر، فبعدما كان يدعم كفاح الجزائر والأمير عبد القادر ضد السياسة التوسعية الفرنسية نجده في عهد المولى عبد الرحمن قد قرر محاربة الأمير عبد القادر، وأرسل ضده ثلاثة جيوش بقيادة سيدي أحمد والمولى أحمد والقائد محمد الصدوق الريفي، مما أجبر الأمير على الخروج إلى الصحراء حيث تم تعقبه وتسليمه إلى الفرنسيين.

وقد عملت فرنسا على تعزيز علاقاتها مع المغرب، فنمت بعثات التمثيل السياسي والقنصليات الفرنسية، وأنشأت فرنسا خطأ ملاحياً يربط طنجة بوهران سنة ١٨٤٦.

هذه العلاقات ساءت ابتداء من سنة ١٨٤٨، مع ورود أنباء الثورة الفرنسية وانهيار الملكية واضطرار فرنسا إلى سحب جزء من قواتها الموجودة في الجزائر وسفنها الراسية في ميناء قادس. فنُظر إلى فرنسا على أنها دولة غير مستقرة، وتعرض الرعايا الفرنسيون والسفن الفرنسية الراسية في الموانىء لعدد من الاعتداءات، وقد رفض المغرب دفع أي تعويض، مما أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين.

ويمكن القول إن علاقات المغرب في تلك الفترة تميزت بإقامة نوع من التوازن بين الدول المحيطة به، وهذا ما يُفسر تحسن العلاقة مع دولة، فيما تتدهور مع أخرى.

أزمة اقتصادية وسياسة الاحتكار

ظهرت أزمة اقتصادية في المغرب في سنة ١٨٤٥ بسبب الأضرار التي لحقت بالمحاصيل، وتفاقم الوضع في السنوات التي تلت حتى أصبح المغرب في سنة ١٨٤٧ في حالة مجاعة، واضطر المغرب إلى استيراد القمح والحبوب في مقابل الأصواف والجلود.

لكن قوة المغرب الشرائية اللازمة لاستهلاك المواد الأوروبية قلّت فتراجع الاستيراد، وتدنت حصيلة السلطان من الرسوم والضرائب الجمركية، وشكلت الظروف الاقتصادية والسياسية أحد الأسباب التي دفعت المولى عبد الرحمن إلى إقامة نظام الاحتكار في بلاده.

ويروى ان اعتماد هذا النظام جاء بناء لنصيحة قدمها أحد أبناء السلطان لوالده، وكان هذا الشاب قد سافر إلى الحج ماراً بالاسكندرية، وقد أعجب بالنتائج الإيجابية التي عاد بها نظام الاحتكار على محمد علي وخزانته.

تمكن السلطان من خلال هذا النظام من السيطرة على مجمل النشاط التجاري، سواء عن طريق وسطاء أو مباشرة. وظهرت في هذا المجال كلمات مثل تاجر السلطان، أي ما معناه عدد من التجار المغاربة المسلمين واليهود الذين تمكنوا من الحصول على امتيازات واضحة مثل عدم دفع الرسوم الجمركية واستبدالها بمبلغ شهري. وقد خلق هذا الوضع جواً من

الحذر لدى التجار الأجانب، خصوصاً مع ظهور معظم التجار في الموانىء وسطاء للسلطان.

وتميزت التجارة في هذا النظام بالسرعة في اتخاذ القرارات، وبكثرة الكميات التي كان يتم يتعاقد عليها.

وبدأ السلطان في ١٨٥٠ بجعل معظم تجارة التصدير والاستيراد خاصة للاحتكار، مثل السكر والقهوة والشاي والجلود وتجارة الزعفران والخشب والرصاص والزنك والبارود. . .

وطبيعي أن يؤدي هذا النظام الاحتكاري إلى زيادة إيرادات المخزن وخاصة في السنوات الأولى. لكن، سرعان ما انخفض الإيراد بفعل ارتفاع الأسعار التي أثرت على القوة الشرائية، سواء للتجارة الداخلية أو للتصدير، وبدأ التجار الأجانب بتصفية عملياتهم، وتراجعت أهمية جبل طارق بالنسبة للاقتصاد المغربي، بعدما انخفضت قيمة التعامل التجاري، وقد نتج عن ذلك آثار سيئة على الاقتصاد المغربي.

وظهرت عمليات التهريب، والتزوير، والرشاوى وإثراء مجموعة من التجار بسرعة، وتركزت هذه الأقلية الرأسمالية في كل من فاس وتطوان. وكانت التجارة في أيدي المسلمين في فاس وأيدي اليهود في تطوان وطنجة.

وإزاء هذا الوضع اشتكى التجار البريطانيون إلى القنصل العام البريطاني في طنجة وطلبوا منه ضرورة تدخل بريطانيا.

معاهدة ١٨٥٦

اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بالعمل على عقد اتفاق جديد مع المغرب تلبية لمطالب تجار جبل طارق ومنشستر، إضافة إلى سعي بريطانيا إلى زيادة نفوذها في المنطقة، وتحقيق توازن مع النفوذ الفرنسي، مع الإشارة إلى مرسوم فرنسي صدر في ١١ آب ١٨٥٣ ويتعلق بتنظيم التجارة بين الجزائر والأقاليم المحيطة بها، هذا المرسوم أثار خوف بريطانيا من توسع التجارة الفرنسية في المغرب.

في هذه الأجواء، ووسط رفض فرنسا ربط سياستها ببريطانيا الراغبة في عقد اتفاقية جديدة مع المغرب، بدأ المفوض الإنكليزي جون دارموند هاي مفاوضات مع المفوض المغربي، نائب السلطان في طنجة محمد الخطيب، من أجل تعاون بين البلدين المتساويين في ميدان التجارة والتعامل.

وتضمنت المذكرة التي بعث بها هاي إلى الوزير مختار جميعي دعوة إلى تقرير سياسة متحررة توقف التهريب وتساعد في ازدهار الأوضاع الاقتصادية. لكن المغرب لم يبد أيّ ردّ فعل وحاول المماطلة في اتخاذ موقف حاسم من هذه الطروحات. ثم حاول المفوض البريطاني هاي حث التجار الأجانب في طنجة على الطلب من قناصلهم الضغط على نائب السلطان، وإظهار التضارب بين الاحتكار والمعاهدة الموجودة. كذلك التقى القناصل الأجانب سعياً إلى دعمهم.

فقد عمد المخزن اتقاء للضغوطات القائمة إلى إلغاء كل احتكار على المواد المستوردة، ولكن ذلك لم يكف، وبقي المخزن يواصل سياسة التهرب جتى أحداث الشرق وحرب القرم.

انتهجت فرنسا سياسة داعمة لبريطانيا إزاء روسيا والمغرب، وخصوصاً فيما يتعلق باستيراد القمح والصوف، وسمح الترابط السياسي بين الدولتين بأن يحصل المفوض البريطاني في طنجة على توقيع على الاتفاق التجاري الذي كان قدّمه قبل ثلاث سنوات. وفي سنة ١٨٥٦ وقع السلطان على المعاهدة وصدق عليها في تطوان في السنة التالية، وذلك بعدما لاح في الأفق إمكانية حملة بحرية مشتركة بريطانية ـ فرنسية للقضاء على القرصنة عند سواحل الريف.

ركزت هذه المعاهدة على حرية التجارة وإنهاء كل احتكار أو امتياز خاص بالبيع والشراء إلا فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر.

واعترفت المعاهدة للأجانب بالحق في القيام بالعمليات التجارية وحق الملكية العقارية في جميع أنحاء المغرب، وحدّدت الرسوم على الواردات بعشرة في المائة، وحددت أيضاً الرسوم الخاصة بالموانىء والاجراءات الخاصة بالعمل فيها.

فتحت هذه المعاهدة المغرب أمام تعامل الرأسمالية وقد عادت بالفائدة على بريطانيا أكثر مما كانت لفرنسا، وقد كان هذا من الأسباب الأساسية لرفض فرنسا الانضمام إليها.

من ناحية المغرب، أدت هذه العملية إلى اختلال الميزان التجاري، وإلى خروج كميات كبيرة من العملة المغربية في عملية التبادل التجاري مع الإشارة إلى أن الرسوم كانت مخفضة على الواردات ومرتفعة على الصادرات، فدخلت السلع الأوروبية إلى البلاد، ولم تحظ السلع المغربية بالحماية في الأسواق العالمية. فانقلب الميزان التجاري المغربي، وزاد الاستيراد على التصدير، فيما ارتفعت نسبة الصادرات البريطانية باتجاه المغرب.

وهكذا استندت بريطانيا إلى نفوذها التجاري في المغرب، أما فرنسا فقد ازداد نفوذها السياسي والعسكري في الجزائر، في وقت كانت إسبانيا تبدي مطامع في هذا الإقليم، وأرادت إثبات وجودها فرفضت الانضمام إلى المعاهدة، مما كان من الأسباب الأولى لحرب تطوان.

العلاقات المغربية الإسبانية

كانت سبتة تابعة لإسبانيا، وقد نشأ خلاف بين إسبانيا والمغرب حول حدود المنطقة، فوقعت حرب قصيرة بين البلدين (١٨٦٠)، واحتلت إسبانيا تطوان. لكن بريطانيا عارضت سعي إسبانيا إلى الاحتفاظ بتطوان لأنها كانت تدرك أهميتها، وجرت مفاوضات قادها القنصل العام البريطاني في طنجة، وقد عرض على إسبانيا ثلاثة ملايين حتى توافق على الانسحاب من تطوان، وتحصل على بقية الغرامة الحربية من المغرب. فحظي هذا الاقتراح بموافقة إسبانيا والمغرب، وأعقب ذلك توقيع معاهدة بين الحكومة المغربية ومدريد في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦١ وبموجبه حصلت إسبانيا على الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا سنة ١٨٥٦.

كذلك وقعت بلجيكا على معاهدة مماثلة مع المغرب. ومن ناحية فرنسا، اتفق الجانبان على تنظيم إعطاء الحماية للمغاربة الذين يعملون مع الأجانب وعلى أساس إعطائها لشخصين فقط لكل تاجر أجنبي وفي كل ميناء. وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ١٩ آب ١٨٦٣.

وفي حزيران ١٨٦٤ ألغى السلطان نظام الاحتكار نهائياً في المغرب.

وقد سمح نظام الحماية بزيادة نمو الطبقة البورجوازية في المغرب، في حين خسر حصيلة من الضرائب وحُرم من ممارسة حقوق سيادته على أبناء بلده.

وبدا المخزن ضعيفاً أمام استحقاقاته المالية وازدياد عدد الأجانب في البلاد، لكنه بات مجبراً على إنتاج سياسة بعيدة عن الانطواء والانعزال فأصبح جزءاً لا يتجزأ من نظام الأسواق ومناطق إنتاج المواد الأولية، ومركزاً تسابقت عليه أطماع الدول الأوروبية.

وشهدت البلاد في تلك الفترة حركة اقتصادية، تمثلت في إنشاء خطوط منتظمة للملاحة وخدمة البريد. وأصبح جبل طارق مركزاً لتسعة خطوط بحرية منتظمة، وأنشأت كلٌّ من القنصلية العامة الفرنسية في طنجة والقنصلية البريطانية، وإسبانيا مكاتب بريد لخدمة رعاياها وخدمة التجارة.

وزاد عدد الأجانب المقيمين في المغرب، وراح الأوروبيون يوسعون نشاطاتهم وعملياتهم، مستندين إلى المعاهدات التي وقعوها مع المغرب، وإلى نظام الحماية ورعاية القنصليات لهم.

كذلك اعتمد الأوروبيون على بعض الأهالي المحميين وعلى بعض العملاء من اليهود. وكانت القنصليات الأجنبية تعطي شهادات الحماية لمن يعمل مع الأجانب، من دون أن يكون للحكومة المغربية أي إشراف على هذه العملية، مع الإشارة إلى أن الحماية كانت غايتها التهرب من سلطة القانون. وأدى هذا الوضع إلى تقليل الإيرادات للحكومة المغربية مع ضعف سلطتها، مما أثّر على استتباب الأمن، وتزايدت التناقضات الموجودة في المجتمع المغربي، إذ بات يخضع للتأثرات الاقتصادية والسياسية والمعنوية الخارجية.

المولى محمد ومحاولات الإصلاح

مع اشتداد الضغوط الأوروبية على المغرب، برز اتجاهان في البلاد: الأول يدعو إلى ضرورة البدء في تنفيذ سياسة إصلاحية، والثاني إلى المحافظة على الوسائل التقليدية في الحكم على اعتبار أن اعتماد الوسائل الحديثة في الحكم سيجرّ البلاد إلى الهاوية.

وفي هذه الأجواء، تسلّم الحكم في المغرب المولى محمد عام ١٨٥٩. وقد كان واسع الاطلاع ويحب العلوم والفلك ويتقن بعض اللغات الأجنبية، وعرف عنه رغبته في تطبيق سياسة واسعة الأفق تؤدي إلى تجديد علاقات البلاد بالخارج، وقد تبلورت آراؤه في شكل برنامج سياسي اقتصادي.

اهتم المولى محمد بتحديث البنية التحتية للمغرب، ففكر بشق الطرق وإنشاء السكك الحديدية وتحسين الموانىء المغربية ونفذ مشروع بناء منارة بحرية عند رأس سبارتك سنة ١٨٦١. وأولى المولى محمد اهتماماً للقطاعات الزراعية والصناعية، فطوّر صناعتي القطن وقصب السكر باستيراد الآلات الحديثة.

وعلى الصعيد المالي، أنشأ المولى محمد مصرفاً مغربياً أشرف على إصدار النقد والعملة، وتمكن عن طريقه من التخلص من الدين الإسباني. كذلك حاول دعم وتعزيز الجيش بالأسلحة والذخائر، وفرض من أجل ذلك ضريبة خاصة على الأسواق. وقد وظف من أجل هذه المشاريع عدداً من الفنيين الأجانب، من الإسبان، والإنكليز والفرنسيين.

وفي مجال إصلاح الإدارة، قرر المولى محمد دفع رواتب ثابتة للأمناء، ومن يعمل منهم في الموانىء، ووضع نظاماً لإعادة تنظيم تحصيل الرسوم الجمركية سنة ١٨٦٢.

لكن هذه السياسة الإصلاحية التي اعتمدها المولى محمد، قابلت عقبات، إن من ناحية المحيطين به الذين كانوا يخافون كل جديد، أو من

ناحية الممثلين الأجانب الذين لم يدعموا المولى محمد بقوة للسير في هذه الإصلاحات، بل كانوا لا يفكرون إلا في التنافس في ما بينهم.

فتوقفت معظم المشاريع التي كان بدأ بتنفيذها، مثل مصنع السكر، وتحسين ميناء آسفي وموجادور. وكبرت الصعوبات في وقت زادت المصاريف من دون إعطاء نتيجة إيجابية، ففكر المولى محمد في وقف السياسة الإصلاحية. واتخذ في سنة ١٨٦٤ سلسلة قرارات، بحرمان التجار الأجانب من السفر في داخل البلاد، ومنع تصدير الصوف والحبوب، ووضع عقبات أمام عمل الأوروبيين في الزراعة، وتحديد عدد الحاصلين على الحماية، وغيرها من القرارات التي تراجع عنها في وقت لاحق، لأنه لم يكن مسيطراً على القوى الداخلية، وقادراً على الوقوف في وجه القوى الخارجية.

وأتت الأزمة الاقتصادية (١٨٦٧ ـ ١٨٦٩) لتوقف المشاريع الإصلاحية. هذه الأزمة بدأت بسوء المحاصيل، وغارات الجراد التي أتلفت المزروعات، ثم ظهور الكوليرا (١٨٦٨) في شمال المغرب وقضائه على عدد كبير من الأهالي، وتسبّب ذلك في ازدياد الهجرة باتجاه المدن طلباً للعمل واضطرار المغرب إلى استيراد كميات أكبر من المواد الغذائية، في مقابل انخفاض كميات التصدير، مما زاد في عدم توازن ميزانيته وميزانه التجاري.

وأمام هذه الأوضاع السيئة، اضطر المخزن إلى وقف السياسة الإصلاحية، فيما كانت الدول الأوروبية تحاول بشكل عام أن تحتفظ بالوضع القائم في المغرب، ولكن كل دولة كانت تعمل من منظار مصالحها، ودوافعها الخاصة.

وفي الفترة الواقعة بين ١٨٧١ و١٨٧٨ تحسنت الأحوال الاقتصادية في المغرب، وانعكست تحسناً في العلاقات السياسية، وجدَّد القنصل البريطاني دعوته إلى السلطان للاستمرار بسياسة الإصلاح، لكن المولى محمد لم يكن مستعداً للإستمرار في ذلك، ولا سيما بعد الفشل الذي مُني به على هذا الصعيد.

وعندما توفي المولى محمد، وتولى العرش بعده عام ١٨٧٣ المولى الحسن، وباتت أفكار السياسة الإصلاحية مطروحة، ظهرت إمكانية السير على سياسة إصلاحية.

المولى الحسن

عرف المولى الحسن بحزمه وصلاته الوثيقة والودّية مع بريطانيا، التي حاولت أن تدفعه إلى السير في سياسة الإصلاح، وعملت على المحافظة على الوضع القائم وعلى تأييد السلطات في بلاده، خصوصاً وأنها كانت تخشى ازدياد نفوذ فرنسا وإسبانيا في المغرب.

انتهج المولى الحسن سياسة إصلاحية حذرة، محاولاً منع تكتّل مصالح الدول الأجنبية ضدّه، ورافضاً أي مشروع يؤدي إلى زيادة النفوذ الأجنبي في البلاد. وعمد إلى تأليف لجنة لدرس المشكلات الموجودة بين المغرب والدول الأوروبية. وأبدى موافقته على عدد من الإصلاحات التي تقدم بها القنصل البريطاني، وشملت تحسين الخدمة في الموانىء وإقامة إحدى المنارات، وسقالة بحرية في طنجة، وحاجز للأمواج في كل من آسفي والدار البيضاء...

ولم يفلح القنصل البريطاني في إقناع فرنسا وإسبانيا بتنفيذ هذه المشاريع. لكن المولى الحسن مضى في مشاريعه، فأنشأ رصيفاً في ميناء طنجة، واهتم بمصانع النسيج والسكر، واستقدم الآلات الحديثة، وأنشأ مصنعاً للزجاج في طنجة وداراً لصناعة الأسلحة وأخرى لصك العملة في فاس. ووسّع مباني المخازن في الموانىء، وغيرها من المشاريع التي زادت مداخيل الخزينة، وساهمت في الاستمرار بالمشاريع الإصلاحية.

ومما ساعد على تحسن العوامل الاقتصادية، كثرة المحاصيل، وازدياد إنتاج الحبوب، ووفرة الإنتاج الحيواني. فزادت نسبة التصدير، وانخفضت الأسعار، وزادت الضرائب والرسوم الجمركية العائدة إلى الخزينة.

وبالنسبة للجيش، قام المولى الحسن باستخدام بعض المدربين

الأجانب، وتغيير طريقة التجنيد وإيفاد بعثات عسكرية إلى أوروبا للتعلم، وشراء الأسلحة الحديثة. وهذا ما ساعد المولى على السيطرة بسرعة على المناطق الثائرة في الداخل وخاصة في مناطق الجنوب، وبسط نفوذه على المناطق شبه المستقلة، التي كانت ترفض الاعتراف بالسلطة المركزية ودفع الضرائب. وقد شهد المغرب في تلك الفترة، ازدهاراً اقتصادياً في المجالات كافة (زراعة - صناعة - تصدير - استيراد - وفتح خطوط ملاحية جديدة)، مما ساعد على تطور الاقتصاد المغربي وزيادة عدد الأوروبيين المقيمين فيه.

الحماية ومساوئها

شكّل نظام منح الحماية مشكلة كبيرة للحكومة المغربية، كونه كان يشكل للمحظوظ به غطاء للامتناع عن دفع الضرائب والهروب من الخضوع للسلطة الوطنية. وقد أصبح أيضاً عملية تجارية بالنسبة للقناصل ورعاياهم، فيما تمتع بها الموظفون المغاربة الذين يعملون في القنصليات وأسرهم، وعدد كبير من ملاك الأراضي والأثرياء الذين تعاقدوا مع الأجانب، وشملت الحماية بعض الأهالي من قبائل الجيش.

هذه المعاناة المغربية من نظام الحماية، عبّر عنها المولى محمد منذ سنة ١٨٧٠، بطلب المعونة من القنصل البريطاني، وإرسال مذكرة إلى الممثلين الأجانب يقترح فيها تحديد نظام الحماية. لكن هذه الاقتراحات لم يكتب لها النجاح.

وعندما تسلّم المولى الحسن الحكم، أوفد سنة ١٨٧٦ الحاج محمد الزبدي إلى إنكلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا ليبحث مع المسؤولين فيها في تعديل نظام الحماية.

ثم سلم نائب السلطان في طنجة في ١٨٧٧ مذكرة إلى الممثلين الأجانب تضمنت مساوىء نظام الحماية وسلسلة تعديلات عليه، ودعتهم إلى عقد مؤتمر لهذه الغاية.

وانعقد المؤتمر في طنجة من ٩ تموز حتى ١٠ آب ١٨٧٧، وجرى بحث في عشر جلسات في المذكرة التي قدّمها المخزن. واقترح القنصل

العام البريطاني وضع حدود للحماية، ولاقى التأييد من النمسا والدانمارك وبلجيكا والسويد والنروج وألمانيا. لكن ممثل فرنسا لم يوافق على كل آراء القنصل البريطاني. وقد رفض القناصل أن يتدخلوا في جوهر هذه الحماية، مصرّين على موافقة دولهم رسمياً على هذه المبادىء قبل الدخول في المفاوضات.

وتواصلت المفاوضات بين بريطانيا والدول الأوروبية من دون التوصل إلى نتيجة حاسمة. فطلبت حكومة السلطان المغربي أن يُعقد مؤتمر دولي لبحث قضية المغرب من ناحية واحدة، وهي تزايد عدد الأفراد من المغاربة والأجانب الذين كانت الدول الأوروبية المختلفة تضعهم تحت حمايتها. فعقد مؤتمر مدريد (١٨٨٠)، وحضرته بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وألمانيا والنمسا وهولندا والبرتغال وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة وبلجيكا والدانمارك والسويد والمغرب.

وأسفر المؤتمر عن التوقيع على اتفاقية من ثماني عشرة مادة حدّدت حقوق الحماية والتجنس، وأكدت وجوب احتفاظ المغرب باستقلاله، وأن يكون لجميع الدول مجال للعمل الاقتصادي دون تمييز. واحتفظت كل دولة بحق الحصول على الحماية الاقتصادية. وكانت الإفادة من هذا المؤتمر للمخزن، إذ أنه تمكن من فرض الضرائب على المتمتعين بالحماية الأجنبية. لكن موافقته على تدويل المسألة المغربية، كان يعني أنه فقد إلى حدّ ما حرية الحركة الكاملة، إذ لم يعد من السهل المباشرة بإصلاحات دون الحصول على موافقة الدول ذات المصلحة.

هذه الاتفاقية كانت خطوة أولى على طريق مؤتمر الجزيرة. لكن بنود هذه الاتفاقية بقيت في غالبيتها من دون تنفيذ، نتيجة لتضارب المصالح الأوروبية، وعدم الاتفاق على تفسير البنود. مما أدى إلى عجز المخزن في فرض التطبيق، فزادت امتيازات الأجانب في المنطقة وفقد القنصل البريطاني هيبته، فيما تعاظم دور فرنسا التي بدأت تنتهج سياسة استعمارية.

أزمة (١٨٧٨ ـ ١٨٨٤)

بدأت هذه الأزمة الاقتصادية عام ١٨٧٧ بسبب ندرة الأمطار، واستمر ذلك بشكل عام لمدة سبع سنوات. وتسبب ذلك في تدني المحاصيل وارتفاع أسعارها، وانتشار المجاعة والأوبئة وهجرة عدد كبير من الأهالي في الداخل باتجاه الساحل. وترافق ذلك مع هجوم أسراب الجراد على جنوب المغرب فقضت على المراعي والمزروعات ونفقت آلاف البهائم، وكثر الفقراء والمتسولون والمرضى، وانتشر مرض الكوليرا في فاس ومكناس في أواخر تموز سنة ١٨٧٨ وامتد إلى مدن أخرى حاصداً المزيد من الضحايا. فتوقف العمل في التجارة والزراعة، وامتنع التجار الأجانب عن تقديم تسليفات للفلاحين المغاربة أو الاستثمار في المغرب.

وظلت هذه الأزمة قائمة حتى سنة ١٨٨٤، وترافقت مع أوضاع اقتصادية أوروبية صعبة تمثلت بانهيار أسعار الأسهم وأسعار العملة، نتيجة لزيادة الإنتاج والتصنيع، وإلى إفلاس الكثير من المصارف والشركات والبيوت المالية وأسعار المواد الأولية، وانخفاض أسعار النقل.

وقد عجز المغرب في هذه الفترة عن تصدير سلعه الأساسية، ولا سيما الجلود والصوف والحبوب، في وقت استمر في استيراد السلع الأخرى من الدول الأوروبية وخاصة الشاي والسكر. وأدى ذلك إلى اختلال في الميزان التجاري المغربي، مع ازدياد نسبة الاستيراد على التصدير بما يقرب من ٣٠٠ مليون فرنك ذهب ـ وهي قيمة العملة، وفي الشق المالي، ظهرت في المغرب العملة البرونزية بقيمة أقل من القيمة الرسمية، وأخذت العملة الرديئة في الانتشار، فيما تمّ تهريب العملة الجيدة إلى الخارج.

وكان المخزن يجمع الضرائب من العملة الرديئة في حين كان يتوجب عليه دفع مستحقاته المالية إلى الخارج بالعملة الجيدة. وعانى المخزن في تلك الفترة صعوبات مالية، مما أجبر المولى الحسن على المتاجرة بالحبوب لحسابه، فأثار التجار الأجانب والأهالي. وفكّر أيضاً في عقد قروض مع عدد من المراكز المالية.

اجتماعياً، انخفض المستوى المعيشي، وارتفعت نسبة البطالة، وزاد الفقر والبؤس وارتفعت نسبة الضرائب، واضطر عدد من التجار والشركات إلى وقف أعمالهم.

وفي المقابل، زادت هذه الأزمة رؤوس الأموال في القطاعات التي تعتمد على استيراد المواد الأساسية والضرورية، مثل الحبوب، والفضة والذهب. وتهافت الأوروبيون على تملك الأراضي والمزارع في المغرب، وأخذت البيوت المالية الأوروبية تركز مشاريع جديدة مما سيؤدي إلى زيادة الأطماع الرأسمالية، والاستعمارية.

ازدياد الأطماع والتنافس الدولي

بعد هذه الأزمة الاقتصادية الثانية، استمرت الأطماع الاستعمارية الأوروبية في التزايد في المغرب، وبرزت دول جديدة، حاولت منافسة الدول الأخرى. في وقت كان المغرب يحاول جاهداً تطبيق سياسة الإصلاح.

ألمانيا، قبل سنة ١٨٧٥، كانت علاقتها مع المغرب معدومة. ثم زال اهتمامها بالاستعمار والتوسع، وكانت تؤيد سياسة بريطانيا حتى عقد مؤتمر طنجة. وفي مؤتمر مدريد بدأت تغيير سياستها، لتشجع فرنسا على العمل شمال أفريقيا حتى تبعدها عن الألزاس واللورين.

فبعدما كانت ألمانيا تقف إلى جانب الإنكليز للاحتفاظ بحقوق المغرب، وحقوق سلطانه وسلامة أراضيه، نراها وقد عمدت إلى تشجيع كل من فرنسا وإسبانيا على زيادة نفوذها في المغرب، ولكن سياسة بسمارك فشلت في التقريب بين فرنسا واسبانيا وإنما أدت إلى وقوف إسبانيا إلى جانب إنكلترا وإيطاليا ضد فرنسا.

وزادت المصالح الألمانية في المغرب، الذي سعى إلى تزويد الجيش بالأسلحة، والمدفعية اللازمة من مصانع كروب الألمانية، وتزايد عدد الطلبة المغاربة الذين يدرسون في ألمانيا في كل عام.

فرنسا من جهتها، بدأت سياسة نشيطة بين عامي ١٨٧٩ و١٨٨١، إزاء

المغرب الأقصى، وبدأت سياسة التوغل السلمي في المغرب عن طريق مشاريع للسكك الحديدية وخطوط التلغراف وبعض العمليات الزراعية. وعمد وزير فرنسا المفوض في طنجة إلى حبك مؤامرات ضد الحكومة المغربية في جنوب البلاد وشمالها، مستنداً على عدد من الأشراف والمشايخ ورجال الطرق الصوفية ومحاولاً استمالتهم إلى جانب فرنسا، وتدخل في هذا الإطار حركة الشريف الوزاني.

أما بريطانيا فعارضت هذه السياسة، وكانت تحاول الاحتفاظ بالوضع القائم في المغرب. كذلك، حذت إسبانيا حذو بريطانيا في المعارضة، لأنها كانت تنظر إلى المنطقة الشمالية من المغرب على أنها لها، ومن واجب فرنسا وغيرها من الدول الابتعاد عنها. أما معارضة إيطاليا، فكانت تنبع من آمال لديها بالاستيلاء على أرض قرطاجة القديمة.

لذلك وقفت هذه الدول الثلاث كلها في وجه المؤامرة الفرنسية الداعمة للشريف الوزاني، وعملت على إحباطها، وهذا زاد الصراع بين الدول الأوروبية لكن التوازن ظل موجوداً بينها.

ووسط تزايد الضغوط الأوروبية، والأزمة الاقتصادية المتفاقمة، توقفت مشاريع الإصلاح، ولن تبدأ من جديد في المغرب إلا ابتداء من سنة ١٨٨٥، وقد شهدت البلاد نوعاً من الازدهار.

الإصلاحات

ركّز المولى الحسن مشاريع الإصلاح في ميادين تسليح الجيش وتدريبه بشكل خاص، ومحاولة إنشاء بحرية مغربية تساعده على الاتصال بين الموانيء وتقلل من خطر عمليات التهريب. فعلى الصعيد العسكري، استقدم المخزن المدربين الأجانب، وأرسل الطلبة المغاربة للتعلم والتدرب في الخارج، واهتم بشراء الأسلحة والذخائر، خاصة من بلجيكا وألمانيا، وزاد عدد قطع المدفعية، وعدد البعثات العسكرية الأجنبية في المغرب.

ولتعزيز البحرية المغربية، عقد المولى الحسن اتفاقاً مع وزير إيطاليا المفوض في الدار البيضاء سنة ١٨٧٦ على صنع سفينتين للمغرب، واشترى

الباخرة «الحسن» من ليفربول سنة ١٨٨١، وطلب إلى إيطاليا سنة ١٨٩١ بناء فرقاطة، واشترى باخرة سيدي التركي من ألمانيا سنة ١٨٩٢، ومن فرنسا باخرة أخرى.

كلّفت هذه المشاريع المخزن أموالاً طائلة، ولم تكن نتيجتها بالمستوى المطلوب، لا بل أدت إلى زيادة أعباء الضرائب على الأهالي، مع الإشارة إلى أن المخزن كان يدفع كلفة المشاريع بالعملة الجيدة، فيها بقيت في البلاد العملة الرديئة، فعملت على إفقارها.

فالقطع البحرية لم تكن كافية لمراقبة السواحل، ووجود البعثات العسكرية الأوروبية زاد في التنافس الدولي، والطلبة كانوا في مستوى لا يسمح لهم بالتعمق في دراستهم، وقد جعل التنافس بين الدول دراستهم سطحية وشكلية. كذلك لم يطرأ أي إصلاح على نظام الجيش المغربي نفسه، فلم تكن هناك أي إدارات، أو أسلحة متخصصة، إضافة إلى عدم انتظام دفع الرواتب.

مالياً، أمر المولى الحسن بصك عملة جديدة، عُرفت باسم الريال «الحسني»، وجعل القيمة الإسمية لهذه العملة متمشية مع العملة الرسمية - أي أن وزن ما فيها من الفضة كان يساوي ريالاً - لذلك تمّ تهريب هذه القطع، واضطر المولى الحسن إلى صك قطع جديدة توازي قيمة الريال فيها قطعة الخمس فرنكات الفرنسية. وأدى انخفاض سعر العملة إلى صك قطع عملة برونزية.

وعمل المولى الحسن على تشجيع زراعة القطن وقصب السكر واهتم بمصانع السكر، وأراد استغلال مناجم الفحم والرصاص والنحاس في اقليم السوس، والحديد في جبل الحديد قرب موجادور، لكن التنافس الدولي والأطماع الفرنسية منعته من تنفيذ ذلك.

وفكر المولى الحسن في تحسين المواصلات والطرق وإنشاء سكة حديدية مغربية بين فاس ومكناس.

وعلى الصعيد الإداري، كان الإصلاح على أساس المركزية، وتركيز كل السلطات بين يدي المولى، وتوضحت اختصاصات الوزراء.

وقد واجهت مشاريع الإصلاح معارضة داخلية من أصحاب النزعة التقليدية الذين كانوا يرغبون في الاحتفاظ بالأوضاع كما هي، ويخافون من كل جديد مستحدث، إضافة إلى زيادة المصالح والأطماع الأوروبية التي كانت تعيق في بعض الأحيان عملية الإصلاح ولم تلتزم بتطبيق بنود معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠، مما دفع المولى الحسن إلى الطلب رسمياً من إسبانيا سنة ١٨٨٧ الدعوة إلى مؤتمر جديد في مدريد، لإرجاع تطبيق بنود المعاهدة السابقة إلى روح نصوصها، ولا سيما في ما يتعلق بمنح الحماية الأوروبية للمغاربة، وهنا تفاوتت مواقف الدول الأوروبية.

فإسبانيا صاحبة الدعوة كانت تريد نجاح المؤتمر والحدّ من الأطماع الفرنسية، وقد وجدت فرنسا نفسها في سنة ١٨٨٧ في مواجهة حلف أوروبي يجمع ألمانيا وإيطاليا والنمسا والمجر، إضافة إلى حلف البحر المتوسط الذي يجمع إيطاليا وإسبانيا وإنكلترا. واعتبرت أن هذا المؤتمر موّجه ضدها، وفشلت الاستعدادات في عقد المؤتمر في طنجه في تموز ١٨٨٨.

واشترطت فرنسا لعقده إبلاغها جدول الأعمال والحلول المقترحة. ولم ينعقد المؤتمر، فظهر التنافس الدولي بقوة، واضطر المغرب إلى التقرّب من ألمانيا لمواجهة الأطماع الفرنسية، وبدا ذلك واضحاً في سنة ١٨٨٨. وزادت العلاقات التجارية بين البلدين. وعقدت ألمانيا معاهدة تجارية مع المغرب سنة ١٨٩٠، وأغرقت الأسواق المغربية بسلعها، وازدهرت تجارة الأسلحة والذخائر، وبرزت ألمانيا قوة اقتصادية لا يستهان بها.

أما إسبانيا فركزت نشاطها البحري بشكل واضح مع طنجه وسبته. وفي الميدان الثقافي والاجتماعي نزلت إسبانيا بقوة، وأنشأت المركز الإسباني المغربي في سبته فشجعت تعليم اللغتين العربية والإسبانية، وأنشأت غرفة تجارية إسبانية في طنجة، واعتمدت على عدد من رجال التبشير وخاصة من رجال الفرنسيسكان.

وأدى هذا التوغل الإسباني في المغرب إلى نتائج ضعيفة، مع الإشارة إلى التناقض في السياسة الإسبانية، فهي من جهة لديها أطماع ومن جهة أخرى تدّعي السير في سياسة سلمية.

أما بالنسبة إلى فرنسا، فبرز اتجاهان: رسمي حاول المحافظة على الأوضاع القائمة، واتجاه ضاغط من رجال الأعمال ورؤوس الأموال الفرنسية، يدعو إلى زيادة النشاط الاقتصادي في المغرب. وقد عمد رجال الأعمال إلى إنشاء الشركات والوكالات التجارية في طنجه وموجادور وفاس لتقديم المهمات اللازمة للمخزن. كذلك حاولوا استغلال ممتلكات الشريف الوزاني من جهة أخرى، أي أنهم اعتمدوا في سياستهم أسلوبين: العمل مع السلطان، والاستناد إلى منافسين له في الحكم إذا سنحت الظروف.

بريطانيا من جهتها حاولت زيادة نفوذها، وبدأ الوزير المفوض البريطاني في طنجة غرين، منذ سنة ١٨٨٧، سياسة تعتمد على الاحتفاظ بالأوضاع القائمة في المغرب، ولكن بطريقة إيجابية، إذ تقدم بسلسلة مطالب إلى السلطان، منها إعطاء امتياز لاستغلال بعض الأراضي الموجودة في منطقة الغرب، وإنشاء خط تلغراف بحري يصل جبل طارق بطنجة، ومنح قطعة أرض لإنشاء إحدى المستشفيات بجوار طنجة.

لم يوافق المخزن على كل هذه المشاريع، إلا أنه اضطر إلى الموافقة على وصل طنجة بجبل طارق بخط التلغراف. ورأت بريطانيا أن السلطان لا يقدم لها خدمات في حين رأى السلطان أن بريطانيا لا تؤيده من دون الحصول على امتيازات، فأصيبت العلاقات بالفتور وعدم الثقة مما أدى إلى تقليل نفوذ بريطانيا في المغرب.

ويمكن تلخيص حكم المولى الحسن بنقاط عدة:

- تطور المجتمع المغربي من مجتمع اقطاعي إلى مجتمع أخذ يتأثر بقوى خارجية اقتصادية وسياسية.
- أثر تطور الاقتصاد الغربي على الطبقات الموجودة في المغرب، فظهرت البورجوازية في حين زاد أفراد الطبقة الفقيرة.

- ازدياد عدد الجالية الأوروبية في المغرب، وتوسع وسائل عملها وميدان نشاطها.
- تزايد بعثات التبشير والبعثات الدينية الكاثوليكية، وبروز اليهود كقوة لها وزنها في المغرب عملت ضده، وفي أصعب الأوقات.
- ازدياد التنافس الأوروبي في المغرب، مما أثر على عدد من مشاريع الإصلاح.

تزايد النفوذ الأوروبي

بقي المغرب دولة متماسكة حتى آخر عهد المولى الحسن، وأخذ الوضع يتراجع في عهد المولى عبدالعزيز، وتميز عبدالعزيز بافتقاده إلى صفات رجل الدولة فامتنع عن استخدام السلطة، وأساء استخدام حريته الشخصية، فترك شؤون الدولة في أيدي الوزراء في وقت ازداد النفوذ الأوروبي. وظهرت وجهات نظر مختلفة بين الوزراء: فكان بعضهم مع الانفتاح على أوروبا والبعض الآخر مع الاحتفاظ بالمغرب كما هو. وأدى انسياق المولى عبدالعزيز وراء عدد من النافذين الإنكليز وخاصة القائد ماكلين وعدد من المغامرين الأوروبيين الذين استقدموا إليه آخر المصنوعات الأوروبية في ذلك الوقت، من دراجات وسيارات وآلات التصوير، إلى إعطاء صورة شكلت صدمة لدى رعاياه، ففقد السلطان هيبته بعد أن فقد الكثير من أمواله وبدأت بالظهور حركات الفوضى هنا وهناك، ولا سيما في شرق المغرب وفي المناطق الشمالية منه.

ففي شرق المغرب قامت ثورة الروجي وشكلت خطراً يهدد استقلال البلاد.

وفي شمال المغرب، قام أحمد بن محمد بن عبدالله الريسولي العلمي الإدريسي بعمليات أخرى هددت سلطة المخزن. وأعلن العديد من القبائل الثورة ضد سلطة المخزن، وقامت قبائل زمّور بالزحف في الأطلس المتوسط باتجاه الرباط، وهاجمت قبائل زعير مدينة الرباط في الجنوب الشرقي. وزادت مساحة البلاد السيبة، أو البلاد التي لا تخضع لسلطة السلطان، مما أدى إلى ضعف المخزن مادياً ومعنوياً وفقدان السلطان هيبته.

فرنسا كانت في هذا الوقت قد حققت نجاحاً واضحاً في المغرب

الأقصى في مسألتي الحدود والقروض الأجنبية، فاحتلت الواحات (١٨٩٩ ـ ١٩٠٠) وزادت من ضغوطها وتغلغلها الديبلوماسي. وغرق المغرب في الديون وتخلى لمجموعة مصارف فرنسية عن ستين في المئة من دخل الجمارك البحرية للحصول على قرض جديد سنة ١٩٠٤. واستفادت فرنسا في ميدان القروض، كون الاتفاق الذي وُقع سنة ١٩٠٤ أعطى البنوك الفرنسية الأولوية في تمويل القروض المقبلة، وأعطاها حق الإشراف على صك العملة المغربية.

وهكذا ازداد النفوذ الفرنسي، حتى أن فرنسا راحت تعقد اتفاقات ثنائية مع الدول الأوروبية لتضمن لها عدم المنافسة في السيطرة على المغرب.

الاتفاقات الثنائية

في هذه الأجواء من المفاوضات والمناورات وممارسة الضغوط، وبين مؤتمر مدريد ومؤتمر الجزيرة (١٩٠٥ ـ ١٩٠٦)، عُقدت الاتفاقات الثنائية التالية:

- الاتفاق الإيطالي ـ الفرنسي (١٩٠٠ ـ ١٩٠٢) الذي منح الحرية لإيطاليا في ليبيا، في حين منح حرية العمل لفرنسا في المغرب.
- الاتفاق الودّي بين فرنسا وبريطانيا (١٩٠٤) وبموجبه اعترفت فرنسا بالوجود البريطاني في مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في العمل في المغرب، واشترطت بريطانيا أن يفرز جزء من الأراضي المغربية كي يكون منطقة للنفوذ الاسباني وأن يصبح ميناء طنجه منطقة دولية.
- الاتفاق الفرنسي الاسباني (١٩٠٤)، واعترفت فيه الدولتان باستقلال المغرب وسيادة السلطان فيه، إلا أن المواد السرية في الاتفاق كانت تحدّد مساحات الممتلكات المخصصة لإسبانيا.

ثم جاء مؤتمر الجزيرة (١٩٠٥ ـ ١٩٠٦) الذي شاركت فيه الدول ذاتها التي حضرت مؤتمر مدريد (١٨٨٠) وانضمت إليها الولايات المتحدة. واتفقت الدول في نيسان ١٩٠٦ على أمور ثلاثة: استقلال المغرب ووحدته،

وسيادة السلطان، والمساواة الاقتصادية بين رعايا الدول جمعاء.

واشتمل الميثاق على ١٢٣ مادة كانت تتعلق بتنظيم البوليس - ومراقبة ومنع تهريب الأسلحة، وبانشاء بنك الدولة، وبعملية تنظيم الضرائب، وتنظيم الجمارك، والمواد المتعلقة بالأشغال العمومية.

شكّل هذا الميثاق حلاً للأزمة بين فرنسا وألمانيا بشأن أطماعهما في المغرب، أكثر مما شكل حلاً للمشكلة المغربية.

ويمكن القول إن ألمانيا فشلت في خرق الاتفاق الودّي الفرنسي الإنكليزي، وزاد تقارب إيطاليا من إنكلترا وفرنسا، ولم تفلح ألمانيا في منع فرنسا من أن يلحظ المؤتمر موقعها الخاص في المغرب. ولكن فرنسا خضعت لعملية تدويل المشكلة المغربية، إضافة إلى أن المغرب بالذات لم يستفد من هذا المؤتمر كما كان يتمنى، ولم يحصل على ما كان يحتاج إليه، إنما بالعكس، فقد زاد النفوذ الأوروبي في المغرب. ويعتبر مؤتمر الجزيرة، بداية التدخل الفعلي والخطوة الأولى على طريق الحماية.

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩١١ وقعت اتفاقية فرنسية - ألمانية، أعطت السيطرة النهائية لفرنسا.

الفصل الثاني

الحماية

فشل المولى عبد العزيز في التخفيف من وطأة قرارات مؤتمر الجزيرة، وضعفت سلطة السلطان فيما تعاظمت الحركات الثورية في البلاد، وثارت نفوس المغاربة ضد الأجانب، ولا سيما الفرنسيين منهم. وقد استغلت فرنسا مقتل أحد الفرنسيين، الدكتور موشان، على يد المغاربة واتخذتها ذريعة للتدخل. وقررت في ٢٣ آذار سنة ١٩٠٧ احتلال وجده، وفرضت على السلطان سلسلة مطالب لقاء انسحابها، وأهمها ضرورة عزل باشا مراكش وإحضاره إلى طنجة وسجنه ومعاقبة الجناة ودفع غرامة لعائلة القتيل وتعويض للحكومة الفرنسية. واضطر السلطان إلى الموافقة رغماً عنه، لأنه كان يخشى أن تواصل فرنسا عملياتها العسكرية، وكان عاجزاً عن القيام بمقاومة جدّية. وهذا ما زاد في نقمة الأهالي.

وبدأت الاضطرابات تظهر في جنوب البلاد، ورفض الأهالي عملية مدّ إحدى خطوط السكك الحديدية الضيقة من الدار البيضاء إلى الداخل. ووقع اشتباك بين الأهالي ومجموعة من الأوروبيين أدى إلى مقتل ثمانية من الأوروبيين بينهم خمسة فرنسيين. وعلى الأثر، قررت فرنسا احتلال الدار البيضاء بالاشتراك مع إسبانيا، على أساس أن ميثاق مؤتمر الجزيرة، أعطى هاتين الدولتين مهمة البوليس في هذه المدينة.

لكن مشروع إنشاء البوليس قد فشل، وكانت فرنسا تخطط لاحتلال المغرب نفسه، لا لإنشاء قوات بوليس مغربي جديدة فيه. وعمدت البحرية الفرنسية إلى إنزال الجنود والبحارة الفرنسيين في الدار البيضاء، في حين راحت المدفعية الفرنسية تقصف المدينة مدعومة بإحدى السفن الإسبانية الحربية. وانفجر الوضع بين المغاربة والفرنسيين ووجدت القوات الفرنسية

والإسبانية نفسها محاصرة، بعدما تحركت القبائل المحيطة بالمدينة للدفاع. واحتلت فرنسا في سنة ١٩٠٨ قلعة مديونة المحيطة بمدينة الدار البيضاء.

في هذا الوقت، عجز المولى عبد العزيز عن الدفاع والوقوف في وجه الضغط الاستعماري الأوروبي، فجاء إعلان أخيه المولى عبد الحفيظ نفسه سلطاناً على المغرب من مراكش. ومع توليه الحكم، دخل المغرب مرحلة جديدة في تاريخه.

حكم المولى عبد الحفيظ

أول ما واجه المولى عبد الحفيظ، حملة عسكرية أرسلها المولى عبد العزيز في الجنوب لأنه لم يكن يرغب في التخلي بسهولة عن الحكم، ولكن الحملة انهزمت. وحتى يحافظ على عرشه وحقوقه وامتيازاته، سلّم بالمطالب الفرنسية من دون قيد أو شرط، مما أثار نقمة المغاربة ضدّه. وقامت ثورة في فاس نفسها، في كانون الأول ١٩٠٨، بزعامة الشريف محمد الكتاني؛ ثم عُقد اجتماع جمع أشراف فاس وعلمائها في ٣ تموز ١٩٠٨ مع بعض رؤساء القبائل المجاورة، وأعلن عزل المولى عبد العزيز، وبايع المجتمعون المولى عبد الحفيظ. لكن المولى عبد العزيز لم يوقف تحركه، وبرزت هناك اتجاهات فرنسية متعددة:

الاتجاه الأول دعا إلى مناصرة المولى عبد العزيز بأي ثمن حتى لا تضيع الثمار التي كانت فرنسا قد حصلت عليها دبلوماسياً، خصوصاً وأن ثورة المولى عبد الحفيظ كانت موجهة ضد زيادة التدخل الأجنبي في المغرب وخاصة التدخل الفرنسي.

الاتجاه الثاني برز في اتجاه العناصر الاشتراكية الفرنسية التي أيّدت حركة المولى عبد الحفيظ، وكانت هذه العناصر ترى ضرورة التعاون معه.

الاتجاه الثالث دعا إلى الحياد، وعدم التصرف إلا بما يعود على فرنسا بالفائدة.

وإزاء هذا الوضع، أعلنت الحكومة الفرنسية حيادها، مشددة على ضرورة تطبيق قرارات مؤتمر الجزيرة، مع أنها كانت تحتل منطقة الشاوية، ومنطقة وجدة وبني يزناسن.

العناوين التي انطلقت منها ثورة المولى عبد الحفيظ كانت موجهة كما سبق وذكرنا ضد زيادة التدخل الأجنبي في المغرب. ولكن الصعوبات والمشاكل كانت أكبر من أن يمكن للمولى عبد الحفيظ أن يسيطر عليها. فالدول الأوروبية مثل ألمانيا آثرت عدم دعم المولى عبد الحفيظ، أو على الأقل عدم الاكتراث لما تشهده الساح المغربية؛ إضافة إلى قلة الموارد الداخلية، والسياسة المتطرفة التي انطلق منها المولى عبد الحفيظ، فيما عجز أبناء البلاد أنفسهم عن الوقوف. كلها أسباب دفعت المولى عبد الحفيظ إلى بدء مفاوضات للوصول إلى اعتراف به وبسلطته، وقد كان موقفه صعباً، ولا سيما إزاء التوفيق بين الضغوط الدولية المفروضة عليه والتزاماته نحو شعبه.

المولى عبد الحفيظ والوضع القائم

وجد المولى عبد الحفيظ وسط أحداث لم يستطع السيطرة عليها:

- الفرنسيون يحتلون مناطق الشاوية، وجدة، وبني يزناس.

- الإسبان انتهزوا الفرصة لتوسيع مناطق احتلالهم في شمال البلاد.

- ثورات داخلية أخذت في الاتساع في الكثير من المناطق، وتزعم بعضها أعضاء الأسرة الشريفية نفسها، وبعض أخوة السلطان مثل المولى محمد، وبعض الشرفاء مثل الشريف الكتاني. مع الإشارة إلى أن الروجي كان لا يزال يسيطر على إقليم هام في شمال شرقي البلاد.

- تزايد الصراع الفرنسي - الألماني على النفوذ.

- المواجهة التي اعتمدها المولى عبد الحفيظ لم تؤمن النجاح دوماً. الخزينة كانت خاوية، فاحتاج إلى مزيد من القروض، وصعب عليه الحصول على الأموال ما دامت البلاد غير مستقرة، وإن حصل عليها فبشروط باهظة.

وعندما فكّر المولى عبد الحفيظ بطلب المساعدة من ألمانيا، وجد اتفاقاً فرنسياً ألمانياً تبلور مع اتفاقية بين الدولتين تمّ التوقيع عليها عام ١٩٠٩ ونصت على فرض السيطرة الاقتصادية الثنائية الفرنسية الألمانية على المغرب.

لكن احتلال فرنسا لمدينة فاس في أيار ١٩١١، ولمدينة مكناس في

حزيران ١٩١١، واستيلاء القوات الإسبانية على مدينتين: العرائش والقصر الكبير، دفعت بالحكومة الألمانية إلى التحرك إعراباً عن استيائها الشديد، وأرسلت في تموز ١٩١١ قطعها البحرية إلى ميناء أغادير المغربي. وبعد مفاوضات طويلة الأمد، حصلت ألمانيا بنتيجتها على قسم من أراضي الكونغو وأمنت حرية النشاط الاقتصادي للاحتكارات الألمانية. وفي ٤ تشرين الثاني ١٩١١ تم التوقيع على اتفاقية فرنسية ألمانية، أعطت لفرنسا حرية العمل في المغرب.

وعندما استعان المولى عبد الحفيظ ببعض الضباط الأتراك التي كانت حكومة الثورة في تركيا قد سمحت لهم بالعمل لديه، ضغطت فرنسا عليه وأجبرته على طردهم.

كذلك عندما نجح المولى عبد الحفيظ في أسر الروجي وإحضاره إلى فاس وإعدامه، أعلنت القبائل المحيطة بمكناس الثورة، وتلقت دعماً من قبائل أخرى، سارت وحاصرت فاس. وشكل اشتعال الثورة في المغرب، حافزاً لفرنسا لمزيد من التدخل، متجاهلة الاتفاق الموقع سنة ١٩١٠ للانسحاب من منطقة إقليم الشاوية، والذي كان قد حان تطبيقه.

وإزاء هذه الأوضاع المتفاقمة، كان من الطبيعي أن يطلب السلطان المساعدة من فرنسا، لكن هذه المرة من أجل أن تدافع عنه وعن حكمه.

فالسلطان كان في وضع حرج جداً، مع اشتداد الضائقة المالية، وخضوع معظم موارد البلاد للإشراف الأوروبي، ورهنها لسداد التزامات الديون، إضافة إلى سيطرة البعثة العسكرية الفرنسية على الجيش المغربي.

شكل طلب السلطان الدعم الفرنسي فرصة لفرنسا، التي أرادت الحصول على موافقة الدول الأوروبية للقيام بالتدخل، ودعت السلطان إلى أن يتقدم بهذا الطلب حتى لا يظهر موقفها من باب التعدي. وتميزت مواقف الدول الأوروبية على الشكل التالي:

- بريطانيا لم تعارض أي تدبير تتخذه فرنسا وترى أنه ضروري للمحافظة على الأمن والنظام في المغرب.

- إسبانيا عارضت في البدء ثم اضطرت إلى التراجع عندما ازداد تأييد بريطانيا لفرنسا.
- ألمانيا فضّلت أن تقف من المشروع الفرنسي موقف التحفظ.

في هذه الأجواء، اتخذت فرنسا قراراً بالتدخل في فاس وذلك عن طريق زحف قواتها من الدار البيضاء حتى الرباط والقنيطرة، ومنها صوب الشرق لكي تصل إلى فاس عن طريق مكناس. وفي الوقت نفسه، عززت فرنسا كتائبها الموجودة على الحدود المغربية الشرقية. وهذه القوات الفرنسية المهاجمة كانت بقيادة الجنرال موانييه.

وهكذا اضطر المولى عبد الحفيظ إلى التوقيع على الطلب الخاص باستنجاد القوات الفرنسية لتخليص العاصمة من الثوار، ودخلت القوات الفرنسية فاس في ٢١ أيار، وإلى مكناس في ٧ حزيران ١٩١١.

ووافق المولى عبد الحفيظ على طلب الجنرال موانييه بالبدء في جباية ضريبة الترتيب، ووضع المالية المغربية تحت إشراف مراقب فرنسي، وزيادة اختصاصات الأشغال العامة التي يديرها وتسليمها لفرنسيين، وتنظيم الجيش تحت إشراف البعثة العسكرية الفرنسية، وتقديم ضمانات للأجانب بشأن إصلاح النظام القضائي.

الحماية

في أجواء الأوضاع المقلقة، قدم المولى عبد الحفيظ مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في ١٧ تشرين أول سنة ١٩١١ يطلب منها تفسيرات عن مستقبله وطلب ضمانات، وطالب بحريته في حال تنازله، لناحية البقاء في المغرب أو مغادرته. أما إذا بقي في العرش، فطلب بالاحتفاظ بحقه في تسمية وعزل الوزراء والحكام.

وقد ردّت فرنسا بشرح سياستها، ونصحت المولى عبد الحفيظ بالموافقة على المادة الخاصة بتسليم شؤون المغرب الخارجية إلى فرنسا. وبمعنى آخر كانت فرنسا تطلب من السلطان الموافقة على الحماية. وهكذا

أرغمت المولى عبد الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية في ٣٠ آذار ١٩١٢. وقد وقعها عن الجانب الفرنسي المفوض الفرنسي رينو.

أبرز ما نصت عليه معاهدة الحماية: أن يوافق السلطان على أن تقوم الحكومة الفرنسية، وبعد إخطار السلطان باحتلال أي جزء من المغرب تراه ضرورياً للمحافظة على النظام وسلامة التجارة، وأن تقوم كذلك بأعمال البوليس على البر وفي المياه المغربية.

- تعهدت فرنسا أن تساعد السلطان وخلفاءه من بعده ضد أي خطر يهدد شخصه أو عرضه أو يعرضه للخطر هو أو بلاده.

- يقوم السلطان وباقتراح الحكومة الفرنسية أو السلطات التي تنوب عنها باتخاذ التدابير اللازمة لتسيير نظام الحماية الجديد، وسيقع الشيء نفسه بالنسبة للنظم الموجودة، وبالنسبة لتعديل المعاهدات القائمة.

- يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع بكل سلطات الجمهورية في المغرب، ويسهر على تنفيذ هذه المعاهدة، ويكون وسيطاً عن السلطان في علاقاته مع ممثلي الدول الأجنبية، ويكلف بشكل خاص بكل المسائل المتعلقة بالأجانب، وتكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة الموافقة ونشر كل المراسيم التي يصدرها السلطان.

- يتعهد السلطان بعدم إبرام أي اتفاق له صبغة دولية دون أن يحصل سلفاً على موافقة من الحكومة الفرنسية. كذلك الامتناع عن عقد أي قرض عام أو خاص في المستقبل وبصورة مباشرة أو غير مباشرة وبأية صورة كانت، بدون إذن من فرنسا.

ونصّت المعاهدة على اتفاق الحكومتين على إقامة نظام جديد في المغرب والبدء بالإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى فرنسا ضرورة إدخالها إلى المغرب.

(المغرب العربي الحديث والمعاصر دكتور جلال يحيى ١٩٨٢ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية).

وهكذا أعطت هذه المعاهدة لفرنسا حرية العمل. ووضع المغرب تحت سلطة مقيم عام فرنسي هو الجنرال اليوتي مع تخصيص منطقة إسبانية

منح المندوب الإسباني فيها السلطة الكاملة، وعُين للسلطان في المنطقة الإسبانية خليفة تابع كلياً للمندوب الإسباني.

انتقل المولى عبد الحفيظ إلى الرباط في ٦ حزيران ١٩١٢، حيث التقى الجنرال ليوتي الذي حاول الضغط عليه للتوقيع على مراسيم لإنشاء إدارات جديدة أو التنازل عن العرش. لكن المولى رفض معلناً عن رغبته في الذهاب إلى الحج قبل القيام بأي عمل آخر.

وعندما تقرر السفر، حطم المولى كل الشارات السلطانية قبل مغادرته إلى المنفى ولم يوقع على وثيقة التنازل ويسلّمها إلا لحظة صعوده إلى الباخرة.

خلف المولى يوسف، المولى عبد الحفيظ. وقد اختارته فرنسا لطيبته ودماثة خلقه وتفرغه للتعبّد، مما يعني عدم معارضته لما تنوي تنفيذه في المغرب.

أثار التوقيع على معاهدة الحماية انطلاق ثورات عدة ضد الوجودين الفرنسي والإسباني، خصوصاً وأن هذه المعاهدة قسمت المغرب إلى منطقتي نفوذ فرنسية وإسبانية.

المغرب تحت الحماية الفرنسية

(١٩١٢ ــ ١٩٥٦)

نتيجة لمعاهدة الحماية في ٣٠ آذار ١٩١٢، بدأت فرنسا بتنظيم علاقاتها مع المغرب على أسس جديدة، وأصدرت في ٢٨ نيسان ١٩١٢ مرسوماً قضى بإنشاء الإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى الإمساك بالسلطات السياسية والعسكرية. وأوكلت هذه المهمة إلى الجنرال ليوتي، وهو من العسكريين الفرنسيين الذين تمرّنوا في الهند الصينية. وقد عكست سياسته في المغرب الكثير من المبادىء التي طُبقت في الشرق الأقصى وجزيرة مدغشقر. وامتاز ليوتي بالشدة والصرامة الممزوجة بالمرونة والديبلوماسية، وظلّ في المغرب حتى نهاية ثورة الريف سنة ١٩٢٦.

واجهت الجنرال ليوتي في بداية مهمته في المغرب سلسلة ثورات ضد نظام الحماية، مما اضطره إلى نقل العاصمة من إقليم فاس إلى الساحل، فاختار مدينة الرباط التي تقع على المحيط الأطلسي وعند مصب بورقوق. وقد هدف الجنرال ليوتي من هذه الخطوة، أن يحتمي بالأسطول الفرنسي ويتمكن من الانطلاق بالعمل لتهدئة الثورات القائمة والتي كانت قد انتشرت في كل مكان.

فقد كانت القبائل تحتل البادية وتسيطر على الطرق، وكان الثوار محاصرين بفاس. أما في الشرق فقد أعلن الشرادة رغبتهم في عدم الخضوع.

وفي الشمال، سيطر الثوار على منطقة الورغة الوسطى. وفي الجنوب، عمل سيدي راحو على تنظيم الثورة باتصاله مع قبائل بني مطير. كذلك شهدت الحدود الجزائرية المغربية ثورة الهوارة وأولاد بوقيس.

امتلأ العام ١٩١٢ بالثورات ضد نظام الحماية والوجود الفرنسي، وبالعمليات الحربية للفرنسيين في كل مكان. وتمكن الفرنسيون مع منتصف شهر تموز ١٩١٢ من تهدئة المنطقة الممتدة من قصبة تادلا إلى الشامية، وتمّ ذلك بالتعاون مع القوات الفرنسية الموجودة في قطاع مكناس.

التنظيم الإداري

كان الجنرال ليوتي يعلن أكثر من مرة «أن فكرة الحماية هي أن تحتفظ البلاد بنظمها وحكومتها وتدير نفسها بنفسها بواسطة هيئاتها المنظمة. المغرب دولة مستقلة ذاتياً منحته فرنسا الحماية إلا أنه يظل خاضعاً لسيادة السلطان وبموجب قانونه الخاص به، وأحد الواجبات الملقاة على عاتقي هو التأكد من وحدة هذا النوع من الحكومة ومراعاة هذا القانون».

كان هذا الكلام المعلن غير ما كان مطبقاً. فقد شكل الموظفون الفرنسيون إدارة أشبه ما تكون بحكومة داخل حكومة السلطان، وأصبحت سلطة المقيم العام تفوق سلطة السلطان، الذي أصبح معزولاً في قصره لا يعرف مما يجري إلا ما يعرضه عليه المقيم العام من مراسيم للتوقيع عليها. ثم أنشى في ١٥ تموز ١٩١٣ مركز السكرتير العام وكان فرنسياً، ويقوم بتعيينه رئيس الجمهورية في فرنسا.

وانخفض عدد الوزراء في الحكومة المغربية إلى أربعة:

١ - رئيس الوزراء، أو الصدر الأعظم، يشرف على الإدارة العامة.

٢ - وزير الحرب، ولم يكن إلا الجنرال القائد العام للقوات الفرنسية في المغرب.

٣ - وزير المالية.

٤ - وزير العدل، وكان يشرف على إدارة الحبوس أو الأوقاف.

وأنشأ الجنرال ليوتي الكثير من الإدارات لدراسة المسائل العديدة ونظّم إدارة البريد والبرق، بضمّ إدارة البريد الفرنسي وإدارة البريد المغربي في إدارة واحدة. وأعاد تنظيم القضاء الفرنسي، ونظام القضاء الشرعي، وإثبات الوثائق

في سجلات رسمية، وحدّد حق الفصل في منازعات الملكية إلى السلطات القضائية في المدن.

وقد عملت الإقامة العامة الفرنسية على الإمساك بكل الاختصاصات العسكرية والسياسية والإدارية، في حين واصلت القوات الفرنسية تهدئة البلاد. وازداد الوجود الفرنسي في المغرب وتكونت جالية فرنسية كبيرة نسبياً أمسكت بيدها مقومات البلاد الاقتصادية، إذ أن السلطة كانت عملياً بيد الشركات الكبرى والمصارف وفروعها. وكان «بنك باريس والبلدان المنخفضة» المرتبط بشركة «جنرال دو ماروك» يزاول نشاطه في الزراعة والصناعة الاستخراجية، وفي صيد الأسماك، والسكك الحديدية، وفي الموانىء والمحطات الكهربائية. وتمّت تحت تأثيره العديد من التسليفات وتوظيف الرساميل، والاعتمادات المالية التي وجهت إلى الفروع الصناعية المربحة للاحتكارات الفرنسية، وأبرزها صناعة استخراج المعادن والصناعة الإنشائية والنقليات. وقد حُرم الفلاحون المغاربة من الأراضي الأكثر خصوبة، فاضطروا إما إلى استئجار الأراضي أو إلى التوجه إلى المناطق الجافة وغير المرويّة أو البحث عن رزق في المدن. وزاد الفقر في المجتمع المغربي وتضررت البورجوازية الوطنية التي كانت تعتمد على التجارة، وسيطر الأجانب على كل مفاصل الحياة.

وسط هذه الحالة، انتشرت الثورة في مختلف طبقات وفئات المجتمع المغربي. وعلى رغم اقتناع فرنسا أنها أخضعت المغرب، إلا أن هناك ثلاث مناطق كانت تعتبر مناطق ثورة دائمة:

* المنطقة الواقعة إلى شمال ممر تازا.
* منطقة الأطلس المتوسط مع قبائل زيان.
* منطقة جبال الأطلس الأعلى.

في غضون ذلك، شهدت منطقة الحماية الاسبانية في الشمال ثورة بطلها عبدالكريم الخطابي، وتعرف بثورة الريف.

ثورة الريف

حتى بداية الحرب العالمية الأولى، كان سكان المناطق الجبلية مستقلين إلى حدّ ما، وهذه المناطق الغنية بالثروات المعدنية أثارت طمع الاحتكارات الفرنسية والاسبانية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، حاول الاسبان إخضاع منطقة الريف، مما أدى إلى صدامات مسلحة بين أهل الريف والقوات الاسبانية. وقد اتحدت اثنتا عشرة قبيلة من القبائل القاطنة في منطقة الريف وشكلت جمهورية الريف المستقلة برئاسة محمد بن عبدالكريم الخطابي، وهو زعيم قبائل بني ورياغل.

وفي سنة ١٩٢١ تغلب سكان الريف في معركة انوال على الجيش الاسباني، وراح سكان الريف يسجلون انتصارات متتالية في العام ١٩٢٤ على الاسبان، حتى اجبروهم على التخلي عن كل الأراضي التي احتلوها بعد عام ١٩١٢، واقتصر وجود الاسبان على منطقة ضيقة قرب المدن الساحلية المحصنة.

ولقد سُرّت فرنسا في البدء لاندلاع الثورة لأنها كانت تأمل في استغلال الحرب الإسبانية الريفية لكي تحصل على ممتلكات أخرى في المغرب على حساب الاسبان، وعمدت إلى تزويد سكان الريف بالسلاح. ولكن، وبعد انتصارات سكان الريف، خافت فرنسا من تأثير هذه الانتصارات على ممتلكاتها في شمال افريقيا، واتخذت قراراً سنة ١٩٢٤ بتحطيم جمهورية الريف، فشنت حملة عسكرية واحتلت نهر وادي ورغة الخصب، قاطعة الإمدادات الغذائية من الحبوب على سكان الريف، الذين ردوا في نيسان ١٩٢٥ بهجوم معاكس خرقوا خلاله خط التحصينات الفرنسية واقتربوا من

مدينة تازه. فسار الذعر لدى القوات الفرنسية، التي عانت وضعاً مزرياً مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى تنحية الجنرال ليوتي وتعيين الجنرال بيتان مكانه.

وعمدت فرنسا إلى تعزيز موقعها العسكري بالاتفاق مع اسبانيا في حزيران ١٩٢٥، إثر مؤتمر فرنسي اسباني مشترك عقد في مدريد، وعلى فرض حصار مشترك وإجراء عمليات حربية مشتركة ضد جمهورية الريف.

وأدى هذا الاتفاق إلى إخلال في ميزان القوى، فتعاظمت قوة فرنسا واسبانيا المجهزة بأحدث الآليات والأسلحة، في حين أن قوة سكان الريف كانت ضعيفة، خصوصاً وأن أسلحتهم اقتصرت على البنادق وبضعة مدافع من غنائم الحرب.

وفي أيلول ١٩٢٥ نفذ الاسبان عملية إنزال في خليج الجسيمة، واستولوا على عاصمة الريف (أجدير) وزحف الجيش الفرنسي إلى (امام). واستمرت المعارك، في وقت لم تنجح المفاوضات بين جمهورية الريف وفرنسا واسبانيا في التوصل إلى نتيجة؛ فقد طرح مندوبو فرنسا واسبانيا في مؤتمر الصلح الذي عُقد في مدينة وجده على مقربة من الحدود الجزائرية - المغربية، أربعة شروط للصلح، بما فيها خضوع الريفيين لسلطة سلطان المغرب ونزع سلاحهم، في حين كان الريفيون يطالبون بالاستقلال.

ومع تصلب المواقف، شن الفرنسيون والاسبان هجوماً واسعاً، انتهى باستسلام رئيس جمهورية الريف محمد عبدالكريم الخطابي للفرنسيين في ٢٥ أيار ١٩٢٦.

وبين ١٩٢٦ و١٩٣٤، مارست فرنسا واسبانيا سياسة التوغل العسكري للقضاء على الثورات والانتفاضات، بحيث تمّ لها في النهاية السيطرة على المغرب، ومما سُجّل في هذا الصدد:

- هجوم فرنسي في ١٠ تموز ١٩٢٦ على منطقة تازه، واستسلام القبائل بعد مقاومة مستميتة.

- هجوم اسباني في آب ١٩٢٦ على قبائل الجبال في المنطقة الاسبانية في المغرب.
- عمليات عسكرية فرنسية سنة ١٩٣٣ في منطقة الأطلس المتوسط والأطلس الصغير الغربي والسهول المجاورة. وسمحت هذه العمليات بوصل منطقة الاحتلال الفعلية للفرنسيين في مكناس، وعبر ممرات جبال الأطلس المتوسط، بمنطقة (تافيلالت) والتي كانت متصلة بدورها بالسلطات الفرنسية في الجزائر. وسمحت للنفوذ الفرنسي بالامتداد من الشمال إلى الجنوب من مراكش عبر الأطلس إلى وادي السوس، ومنها إلى ما وراء الأطلس وإلى أراضي الرقيبات ووادي درعة ثم موريتانيا. وتمكنت القوات الفرنسية في المغرب، في نيسان ١٩٣٤، من احتلال (إيجيل) عاصمة موريتانيا الشمالية والاتصال بالقوات الفرنسية في افريقيا الغربية والسنغال.

النضال السياسي

مع انتهاء عملية «التهدئة» العسكرية (١٩٣٤) بدأت حركة المقاومة السياسية التي طالبت بإعادة النظر في أسس نظام الحماية. وظهرت هذه المقاومة مع كتلة العمل الوطني المغربية سنة ١٩٣٤، وهي أول تنظيم سياسي للبورجوازية الوطنية. وقد طالبت ببرنامج ينص على بقاء الحماية الفرنسية ونظام الاحتلال مع توسيع صلاحيات ووظائف جهاز السلطنة لدرجة كبيرة، والتوحيد الإداري والحقوقي للمغرب، وبمساهمة المغاربة في إدارة البلاد.

عقدت كتلة العمل الوطني المغربية مؤتمرها الوطني الأول في تشرين الأول ١٩٣٦، واقترحت تطوير التعليم ووضع تشريعات اجتماعية تقدمية، وإعطاء حريات شخصية وسياسية للسكان المحليين. لكن فرنسا رفضت المطالب، ومنعت في آذار ١٩٣٧ نشاط الكتلة.

ثم تأسس حزبان جديدان هما:

- حزب الحركة القومية، بزعامة محمد الوزاني.
- الحزب الوطني لتحقيق المطالب بزعامة علال الفاسي وبالفرج ومحمد اليزيدي.

وقد انتقد الحزبان أعمال التفرقة والتمييز التي مارستها السلطة الفرنسية، وشجبا قمع الحريات الديمقراطية والإرهاب والسياسة الاقتصادية التي أغنت المستعمرين وأفقرت المغاربة. ولعل أول نشاط ملموس للحركة الوطنية ظهر في تظاهرات الاحتجاج التي انطلقت في الكثير من المدن، عندما وجهت السلطات الفرنسية في مكناس المياه إلى حقول المستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى نقص المياه في المدينة، وقد أطلقت القوات الفرنسية النار على

المتظاهرين وقُتل عشرون شخصاً وجرح مئة آخرون واعتقل مئات من المواطنين.

وفي سنة ١٩٣٧ قامت اضطرابات في فاس ومكناس وميناء ليوطي (القنيطرة حالياً)، فاحتلت القوات الفرنسية القسم العربي من فاس، وطوقت مسجد القرويين واعتقلت جميع المسلمين الذين كانوا يؤدون صلاة الجمعة فيه. واعتقل زعماء الحزبين السياسيين ونفي علال الفاسي زعيم الحركة الوطنية الاستقلالية إلى الغابون حيث قضى تسع سنوات (عاد سنة ١٩٤٦)، ونفي محمد الوزاني إلى الصحراء الكبرى، وفرّ بالفرج إلى طنجة.

وبلغت الانتفاضة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) منطقة النفوذ الاسبانية، حيث هبّ للنضال ضد المستعمرين الاسبان حزب الإصلاح الوطني الذي كان يعبّر عن مصالح البورجوازية الوطنية والمثقفين، وقد ترأس هذا الحزب عبد الخالق الطريسي، ودعا إلى النضال في سبيل استقلال المنطقة الاسبانية.

وفي فترة الحرب العالمية الثانية، كانت البلاد مليئة بالجواسيس الألمان، وأصبح المغرب بعد استسلام فرنسا للنازية تحت حكم حكومة فيشي، وأخذت دول المحور تستخدمه كقاعدة استراتيجية. وأدى تراجع العلاقات المغربية ـ الفرنسية إلى بروز دور للولايات المتحدة الأميركية في اقتصاد المغرب فتم التوقيع على اتفاقية ويغان ـ مارفي التي نصت على السماح للولايات المتحدة بتصدير بعض السلع إلى المغرب شرط عدم السماح بإعادة تصدير هذه البضائع إلى دول المحور. هذا الاتفاق لم يدم طويلاً وتمّ فسخه في أواخر ١٩٤١.

ثم نزلت القوات الأميركية في تشرين الثاني ١٩٤٢ في المغرب، واجتمع السلطان المغربي بالرئيس الأميركي روزفلت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٣ أثناء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء، وشكل هذا اللقاء فاتحة تغلغل الرأسمال الأميركي إلى المغرب.

وتأثر المغرب أيضاً بانتصار الجيش السوفياتي في معركة الفولغا والأفكار التحررية، وكانت تلك لدفع الحزب الشيوعي المغربي الذي تأسس

سنة ١٩٤٣، إلى المطالبة باستقلال المغرب. وجاء في برنامج الحزب أن للمغاربة حق تقرير مصيرهم بأنفسهم وتحديد نظام الدولة لبلادهم بحرية، وأن لهم الحق في المطالبة بتطبيق الحريات الديمقراطية وتشكيل مجلس تأسيسي، ودعا أيضاً إلى دعم النضال ضد النازية.

أما حزب الاستقلال الذي تأسس سنة ١٩٤٣، فقد سلّم في ١١ كانون الثاني ١٩٤٤ السلطان والإدارة الفرنسية والقيادة الانكلو ـ أميركية، بياناً تضمن مطالبة بالاستقلال وتوحيد المغرب. وأثار البيان الإدارة الفرنسية التي اعتقلت زعيمين من زعماء الحركة الوطنية، وجرت معارك عنيفة ولا سيما في فاس، وحرمت فرنسا المدينة طوال أسابيع عدة من الماء والكهرباء والمواد الغذائية. وفي منطقة النفود الاسبانية طالب حزبا «الإصلاح الوطني» و«الوحدة المغربية» باستقلال المغرب وإلغاء «منطقتي» الحماية وإعادة السيادة الداخلية والخارجية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حصلت تغييرات كثيرة في المغرب، حيث عمدت المجموعات الاحتكارية الفرنسية والأميركية إلى توظيف رساميلها في صناعة الاستخراج المغربية. فأدى ذلك إلى نمو طبقة فقيرة واسعة، وشمولها أيضاً طبقة الفلاحين، في حين تدهورت حالة الحرفيين وتم تقليص نفوذ البورجوازية الوطنية من خلال الحدّ من مشاريعها أو مصالحها.

كل هذا الوضع سبّب استياءً شديداً لدى المجتمع المغربي. ووجدت الحركة الوطنية المغربية في السلطان محمد بن يوسف مصدر دعم لها. واعتبر عيد العرش، في سنة ١٩٣٤ عيداً رسمياً بعد أن كان من قبل شعبياً، وكانت الغاية منه تكتيل الشعب المغربي بأسره حول صاحب العرش كرمز للوحدة الوطنية.

كذلك أدرك السلطان مدى أهمية دعمه من الوطنيين ليسترجع نفوذه. ومع تطابق أهدافهما منذ سنة ١٩٤٤، أصبح واضحاً أن الاستقلال هو الحل الوحيد الذي لا بدّ منه. وظهر هذا التنسيق عندما زار السلطان محمد بن يوسف، الذي أصبح يعرف بالملك محمد الخامس، طنجة عام ١٩٤٧ وألقى

هناك خطاباً أظهر فيه ارتباط المغرب بالعالم العربي والدول الإسلامية، مشدداً على رغبة الشعب المغربي في نيل حريته والاستقلال.

هذا الخطاب لاقى صدى واسعاً لدى سكان المغرب فعمّق التظاهرات ضد الاستعمار. وردّت القوات الفرنسية بالعنف، وجرى هجوم على أحد الأحياء العمالية حيث قتل أربعة وسبعون عاملاً وأصيب مئات آخرون بجروح.

لم يختلف الوضع في منطقة النفوذ الإسبانية التي شهدت أيضاً عمليات ضد الاستعمار. وعمدت السلطات الفاشية إلى منع زعيم حزب الإصلاح الوطني عبد الخالق الطريس من دخول تطوان. فأضربت المدينة يومين ثم سارت تظاهرات احتجاجية جابهتها القوات الإسبانية بإطلاق النار عليها.

وبين ١٩٤٧ و١٩٤٨، عمّت الإضرابات في البلاد، ولا سيما في قطاع السكك الحديدية والتعدين. والمناجم والمطابع وموظفي دوائر الدولة، وترافقت مع تظاهرات احتجاج في جميع أرجاء البلاد. وكانت السلطات الاستعمارية تواجهها باستمرار بسياسة التنكيل والإرهاب. وفي هذه الحركات، ظهرت الطبقة العمالية قوة شديدة البأس تمارس نضالاً نشيطاً.

قمع حركات التحرر

بات واضحاً أن موقف السلطان مؤيد للوطنيين، وقد عمل على تغيير العلاقات المتبادلة بين فرنسا والمغرب. وقد دعي لزيارة فرنسا في تشرين الأول ١٩٥٠، فطرح قضية منح المغرب الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي وتوسيع صلاحيات السلطان وتأمين حرية النقابات. لكن هذه المحادثات لم تؤد إلى نتيجة، إلاّ أنه لدى عودته إلى البلاد استقبل بحفاوة بالغة. عندها قررت الحكومة الفرنسية إزاحة السلطان، وعمدت إلى تقوية نفوذ حاكم مراكش القلاوي، وهو من كبار الإقطاعيين والرأسماليين، وكان يتمتع بنفوذ واسع بين وجهاء قبائل البربر.

ففي ٢٥ شباط ١٩٥١ وقع السلطان تحت الضغط الفرنسي والتطويق العسكري لقصره، بروتوكولاً يشجب حركة التحرر الوطني. فحل مجلس

الوزراء ونفذت السلطات الفرنسية سلسلة اعتقالات في صفوف الشخصيات السياسية ذات الميول التقدمية وأعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، وجرت محاكمة الأمين العام للحزب الشيوعي.

توسعت حركة الاحتجاج الشعبية، وسط حالة حصار فرضت على مدينتي فاس ومكناس. وقد حاولت السلطات الاستعمارية قمعها بواسطة القوات العسكرية والشرطة. وذكرت معلومات غير رسمية أن السلطات الفرنسية اعتقلت ثلاثين ألف مغربي بين تشرين الثاني ١٩٥٠ وأواخر حزيران ١٩٥١. وقد حاول المقيم العام الجنرال جوان أن يقيم في البلاد حكومة مزدوجة مغربية ـ فرنسية فرفض السلطان التوقيع على المرسوم مما زاد الخلاف حدة.

وحاولت فرنسا تطويق الأحداث بالإعلان عن رغبتها في تلبية احتياجات المغرب، وعمدت سنة ١٩٥١ إلى تشكيل هيئات منتخبة لتسيّر الشؤون المحلية. ولكن، اتضح في ما بعد أن قوائم المرشحين أعدت مسبقاً وعلى الجميع الالتزام بها. ولما تصاعدت المواجهات، وجهت الأمم المتحدة في شباط ١٩٥٢ وفداً إلى المغرب للاطلاع على ما يجري، وقد سارت تظاهرات طالبت بالاستقلال الوطني.

توسعت الحركات المغربية، وازدادت السياسة الفرنسية تعسفاً وتنكيلاً وغصّت السجون بالمعتقلين وتعرضت الأحزاب للملاحقة، في وقت رفضت الدول الاستعمارية مناقشة المسألة المغربية التي أدرجت في الدورتين السادسة والسابعة للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة.

وفي ٨ كانون الأول ١٩٥٢ حصلت صدامات دامية، وذكرت معلومات غير رسمية أن عدد القتلى أثناء إطلاق النار على التظاهرات الجماهيرية في الدار البيضاء بلغ ١٦٠٠ شخص، كما اعتقل خمسة آلاف شخص. وأعلنت السلطات الفرنسية في ١١ كانون الأول أن الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال خارجان عن القانون واعتقلت ١٢ من زعماء الحزب الشيوعي وثلاثين من زعماء حزب الاستقلال.

نفي الملك محمد الخامس

اتجهت السياسة الفرنسية إلى التخلّص من السلطان، الذي رفض التوقيع على ما أسمته فرنسا بمشروع إصلاحات. وزاد في ذلك انعقاد اجتماع وطني كبير في الدار البيضاء، احتج على تصرفات المقيم العام الجنرال غيوم الذي حلّ محل الجنرال جوان وموظفيه ورجال الأعمال الفرنسيين.

وكما جرت العادة، أوعزت السلطة الفرنسية إلى باشا مراكش القلاوي بالتحرك، فعقد في نيسان ١٩٥٣ في فاس مؤتمر الإقطاعيين المتعاونين مع السلطات الاستعمارية، للإعداد لخطة الانقلاب بدعم من الجنرال الفرنسي جوان. وقُدمت عريضة موقعة من قبل ٢٧٠ باشا وقائداً طالبت بخلع السلطان. ولم تفلح أحزاب البورجوازية الوطنية في وقف تحرك باشا مراكش القلاوي الذي أنذر السلطات الفرنسية ١٧ آب ١٩٥٣ بأن السلطان فقد ثقة الشعب. وإذا لم تتخذ فرنسا الخطوة المناسبة فإنها ستفقد مركزها في المغرب. وفي اليوم التالي طوقت القوات المسلحة قصر السلطان، ونفي إلى جزيرة كورسيكا أولاً، ثم إلى مدغشقر.

وفي الوقت نفسه بايع باشا مراكش القلاوي وأنصاره محمد بن عرفة ليكون سلطاناً على المغرب.

أثارت هذه الخطوة سخط الشعب المغربي الذي قام بتظاهرات صاخبة ردّت عليها القوات الفرنسية بحملة اعتقالات واسعة، وغصّت السجون في وجدة والدار البيضاء والرباط ومراكش بالسجناء الوطنيين. واستقال عدد من كبار الموظفين بمن فيهم باشا مدينة صفرو، سي بكاي، وفرض منع التجول في عدد من المدن.

أما السلطان الجديد فوقع على كل المراسيم التي طلبتها منه السلطة الفرنسية والتي قلّصت من صلاحيات مركزه.

في هذه التطورات الحاصلة، دخلت حركة التحرر الوطني في مرحلة جديدة، وأخذت مع بداية العام ١٩٥٤ تتشكل مجموعات فدائية تقوم بعمليات عسكرية وتهاجم المستودعات الحربية والقطارات العسكرية والثكنات

الفرنسية. وسُجل ما بين آب ١٩٥٣ وتموز ١٩٥٤ تنفيذ ٣٣٥ هجوماً مسلحاً وإشعال ٣٩٠ حريقاً. وفي خريف عام ١٩٥٥ أعلن عن تأسيس جيش التحرير الذي شلّ حركة القوات الفرنسية. واضطرت السلطات الفرنسية إلى تنحية الجنرال غيوم وعينت مكانه الدبلوماسي لاكوست، لكن هذه الخطوة لم تؤد إلى تخفيف التوتر. واجتاح البلاد الإرهاب والإرهاب المضاد، ولا سيما بعدما شكل القلاوي منظمة إرهابية هي اتحاد النضال في سبيل الوجود الفرنسي وراحت تقوم بالأعمال الإرهابية والتنكيل. وكان الشعب المغربي يطالب بإعادة السلطان محمد بن يوسف إلى العرش والشروع بالمفاوضات.

وفي حزيران ١٩٥٥ تمّ تعيين جيلبر غرانفال مقيماً عاماً بدلاً من لاكوست. وحاول تهدئة الوضع بتطويق عمل اتحاد النضال في سبيل الوجود الفرنسي، فاعتقل بعض زعمائه ونفى رئيسه. وأوصى حكومته باتخاذ سلسلة إجراءات تساعد على احتفاظ فرنسا بالسلطة، مشدّداً على ضرورة خلع السلطان الجديد.

قوبل غرانفال بردّ عنيف من جماعة الجلاوي مما اضطره إلى الاستقالة وتمّ تعيين بوايه ديلاتور مكانه.

في غضون ذلك راحت حركة التحرر الوطني تزيد من ضغطها ونضالها. وأوقف شيوخ قبائل البربر في الأطلس المتوسط دعمهم للجلاّوي وطالبوا بعودة السلطان محمد بن يوسف إلى العرش في برقية إلى باريس في ١١ آب ١٩٥٥. وحذت حذوها أيضاً قبائل الريف المنضمة إلى حركة التحرر الوطني.

وهكذا أصبح من الواضح أمام صعوبة الأوضاع الداخلية في المغرب، والمأزق الذي وقعت فيه السياسة الفرنسية، أن عودة السلطان محمد بن يوسف أمر لا مفر منه، خصوصاً وأن محمد بن عرفة لم يكن يتمتع بأية شعبية.

المفاوضات الفرنسية ـ المغربية

بدأت الحكومة الفرنسية في آب ١٩٥٥ مفاوضات مع الزعماء المغاربة في «اكس ليبين» أدت إلى اتفاقية حول خلع محمد بن عرفة وتأسيس مجلس العرش وتشكيل حكومة جديدة، وتخلّت الحكومة الفرنسية عن مبدأ السيادة المشتركة.

ولما حاولت الكتلة اليمينية في فرنسا التملّص من هذه القرارات، ثارت القبائل الجبلية في الريف والأطلس المتوسط. وجرت انتفاضة في مناطق مختلفة من البلاد، مما اضطر الجمعية الوطنية الفرنسية في تشرين الأول ١٩٥٥ إلى تأييد سياسة التفاوض مع المغاربة على رغم مقاطعة اليمين الفرنسي.

وفي ٢٥ تشرين الأول أيّد الجلاوي عودة السلطان الشرعي إلى البلاد، متخلياً عن دعمه بن عرفه. وفي ٣٠ ت١ تنازل محمد بن عرفه عن العرش. وفي ٥ تشرين الثاني اعترفت الحكومة الفرنسية رسمياً بالسلطان الشرعي محمد بن يوسف، ونُشر بيان فرنسي - مغربي مشترك أكد نيّة السلطان في تشكيل حكومة جديدة مخولة إجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول استقلال المغرب.

وهكذا عاد السلطان محمد بن يوسف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٥ في اليوم نفسه الذي تولى فيه العرش سنة ١٩٢٧، وحمل لقب الملك.

وفي ٢ آذار ١٩٥٦ اعترفت فرنسا باستقلال المغرب، وفي ٥ نيسان ١٩٥٦ اعترفت إسبانيا رسمياً باستقلال المنطقة الشمالية التي كانت تسيطر عليها.

في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ أُلغي الوضع الدولي لمدينة طنجة، وسرى مفعول القوانين المغربية عليه. وفي سنة ١٩٥٩ ضُمت طنجة إلى المغرب رسمياً، وكذلك أفني. لكن إسبانيا احتفظت بالصحراء الغربية، أي بالساقية الحمراء ونهر الذهب.

وهكذا بعد أربعة وأربعين عاماً من الاحتلال، وبعدما كان المغرب مجزأ إلى ثلاث مناطق، أحرز الاستقلال بالنضال الوطني، وأصبح دولة مستقلة ذات سيادة، وأصبح عليه أن يواجه مشاكله مع الدولة صاحبة الحماية القديمة ويتعامل مع الدول الشقيقة. وكانت مرحلة جديدة في تاريخه.

وقد كان هناك ثلاث قضايا كبرى أمام الملك: اختيار نظام سياسي، الكفاح من أجل التنمية الاقتصادية، وقضية الصحراء.

الفصل الثالث

مرحلة الاستقلال

مع اعتراف فرنسا باستقلال المغرب في الثاني من آذار ١٩٥٦، بدأت مرحلة الاستقلال التي انطلقت مع السلطان محمد بن يوسف الذي أصبح يُعرف بالملك محمد الخامس. وشهدت البلاد ولادة حكومة وطنية في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ وأنشأ الملك المجلس الوطني الاستشاري المكون من ٧٦ عضواً يمثلون الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والطائفة اليهودية، وانتخب المهدي بن بركة رئيساً له، وهو من زعماء حزب الاستقلال. كذلك تمّ تأسيس الجيش الوطني ومحكمة عليا جديدة مكونة من المغاربة والفرنسيين والإسبان.

ورثت هذه الحكومة تركة ثقيلة، وجاء في مقال نشرته جريدة «الاستقلال» في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٠ وصف للوضع آنذاك كما يلي:

١ ـ لم يكن توحيد المغرب قد أنجز بعد.

٢ ـ كانت القوات الفرنسية والإسبانية والأميركية لا تزال تحتل أراضي البلاد.

٣ ـ كانت الإدارة في أيدي الفرنسيين والإسبان.

٤ ـ كان الاقتصاد خاضعاً كلياً لفرنسا وأسبانيا، ولم تكن الصناعة موجودة تقريباً، وكانت المعادن تنقل من البلاد إلى الخارج.

٥ ـ كانت العملة المغربية تابعة للعملة الفرنسية.

٦ ـ لم يكن يتعلم في المدارس غير ١٣٠ ألفاً من التلاميذ في حين أن عدد الأطفال في سن الدراسة كان يعادل ٢٥٠٠ ألف.

٧ ـ ظلت الفرنسية والإسبانية اللغتين الرسميتين في البلاد.

٨ ـ لم تكن هناك أية قوانين اجتماعية تحمي العمال المغاربة.

٩ ـ لم تكن المستشفيات كافية.

١٠ ـ كانت الزراعة على مستوى القرون الوسطى.

١١ ـ كانت أفضل الأراضي متركزة في أيدي المستوطنين الأجانب.

١٢ ـ لم تكن توجد مجموعة القوانين القضائية.

١٣ ـ كانت السلطة القضائية والسلطة التنفيذية مختلطتين.

١٤ ـ لم يكن يوجد دستور للبلاد.

وفي ٨ أيار ١٩٥٨، شكّل زعيم حزب الاستقلال أحمد بلفريج حكومة بتكليف من الملك، جميع وزرائها من حزب الاستقلال. لكن هذه الحكومة لم تواصل مهمتها بسبب الانشقاق الذي حدث داخل الحزب والذي انتهى بتشكيل حزب جديد من الجناح اليساري تحت اسم «الاتحاد الوطني لحزب الاستقلال». فاستقال بلفريج وكُلّف عبدالله إبراهيم الذي يؤيد الجناح اليساري من حزب الاستقلال بتشكيل الحكومة، وعهد إليها التحضير للانتخابات المحلية، وقد أتمت هذه المهمة، على رغم أنها استقالت قبل موعد إجراء الانتخابات المحلية الأولى التي أدت إلى فوز اليسار.

واتخذت هذه الحكومة قراراً بإعادة ملكية الأراضي المشاع التي استعمرها الفرنسيون، إلى المغاربة، وأمسكت بتجارة الشاي، وزادت الأجور بنسبة ٥٠٪، وفرضت أسعاراً ثابتة على المواد الغذائية اللازمة، وخففت من التضخم المالي.

وفي أواخر أيار ١٩٦٠ أعلن الملك محمد الخامس الذي أمسك في هذه الفترة شخصياً بالحكومة، برنامج التنمية الاقتصادية في البلاد لفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤، باعتباره استمراراً «لبرنامج مرحلة الانتقال من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الوطني» الذي كان أقرّ في العام ١٩٥٨.

وفي كانون الثاني ١٩٦١ دعا الملك محمد الخامس إلى مؤتمر عقد في الدار البيضاء، تحت شعار الحرية والوحدة لأفريقيا، واتخذ المؤتمرون

قرارت عدة تتلخص «في ضرورة تصفية جميع أشكال الاستعمار والاستعمار الجديد وإزالة التفرقة العنصرية وتعزيز استقلال ووحدة البلدان الافريقية وانتهاج جميع بلدان افريقيا لسياسة عدم الانحياز إلى الأحلاف والحيلولة دون استخدام الأراضي الافريقية ميداناً للتجارب الذرية».

دام حكم الملك محمد الخامس خمس سنوات بعد الاستقلال، ووصف حكمه بأنه حكم مطلق، حيث أن عهده يشكل فترة انتقالية ما بين سنوات الاستقلال والحكم الدستوري. وقد أعلن الملك أنه يسعى إلى إقامة ملكية دستورية. وكان حكمه مستقراً شهد بعض النجاحات الاقتصادية والسياسية:

- أنشأ مكتب البحوث لمساعدة التطور الصناعي الذي مثّل الدولة في الشركات الحكومية الخاصة ـ المختلطة.
- اتخاذ إجراءات لتحديد الرأسمال الأجنبي.
- استحدثت العملة الوطنية.
- تطبيق عملية حراثة أراضي الفلاحين بالآلات الزراعية العائدة للدولة.

لكن الإجراءات الحكومية المتخذة لم تطاول الفروع الأساسية في الاقتصاد والتي بقيت في أيدي الاحتكارات الأجنبية، ولم تغيّر نظام ملكية الأراضي، . . ولم تقض على المخلفات الاقطاعية المتفشية.

وفي السادس والعشرين من شباط ١٩٦١ توفي الملك محمد الخامس وتولى العرش ولي عهده ابنه الأكبر الحسن الثاني وهو العاهل الحالي للمغرب.

حكم الملك الحسن الثاني

وعد الملك الحسن الثاني في خطاب العرش الذي ألقاه بانتهاج سياسة أبيه في المجالات كافة، واختار النظام الديمقراطي بالمعنى المعمول به في أوروبا الغربية. وحاول الملك الذي تولى بنفسه منصب رئيس الوزراء، في بداية العهد، معالجة القضايا الاقتصادية، واتخذ سلسلة إجراءات في ميدان العمل، لكنها لم تحل مشكلة البطالة. ولم يستطع إزالة هيمنة الرأسمال الفرنسي على قطاعات الاقتصاد، إنما بدأ التخطيط لاقتصاد متوازن.

فبعد خطة التنمية الخمسية للأعوام (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤)، جاءت الخطة الثلاثية للأعوام (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) والخطتان الخمسيتان للأعوام (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) و(١٩٧٣ ـ ١٩٧٧).

واهتمت الحكومة بتطوير السياحة وتشجيعها وأصبحت باب مورد هاماً للخزينة.

وأسس الجامعة المغربية التي تضم حالياً خمس كليات، وشدّدت على محو الأمية في البلاد. وفي عام ١٩٦٣ أمم قسماً من أراضي المستوطنين الفرنسيين (٤٠ ألف هكتار) فردّت الحكومة الفرنسية على الخطوة المغربية بقطع المساعدة الاقتصادية عن المغرب، وقد تمت تسوية هذا الخلاف في تموز ١٩٦٤. وتابعت الحكومة المغربية إجراءات التأميم وانتهت من الاستيطان العام عام ١٩٦٦. ولتعزيز الزراعة، أخذت الحكومة في بناء عدد من السدود الكبيرة والصغيرة، وسد على نهر وادي درعة ومحطة كهربائية وخطوط لتوصيل الكهرباء.

ويعتبر الاقتصاد المغربي اليوم من أكثر اقتصادات العالم العربي توازناً.

تمثل الزراعة ١٨٪ من الناتج الداخلي الخام والصناعة ٣٢٪ و٥٠٪

لقطاع الخدمات. ولأن الاستهلاك أكبر من الإنتاج ينبغي استيراد ٣٥٪ من الحبوب، إضافة إلى السكر.

تشكل الصناعات القائمة على الأغذية الزراعية، المنسوجات والجلود ومشتقات الفوسفات ٢٥٪ من المبيعات في الخارج، ولا يزال النشاط قائماً على الفوسفات.

النظام السياسي

طرح الملك الحسن الثاني في كانون الأول ١٩٦٢ دستوراً جديداً للاستفتاء الشعبي. ونص على إناطة السلطات المهمة بالملك وعلى تأسيس سلطة تشريعية. فجرت انتخابات عامة أدت إلى فوز:

- حزب الاستقلال في المدن المتوسطة، ٣٠٪ من النواب.
- حزب المهدي بن بركة في الأوساط العمالية في المدن الكبرى، ٢٠٪ من المقاعد.
- حزب الملك في الأرياف ٥٠٪.

غير أن سبعة وزراء من الذين رشحوا أنفسهم للانتخابات لم يفوزوا فيها.

ولم يضمن هذا الدستور سير المؤسسات البرلمانية، وانتهى الأمر إلى أزمة سياسية فدخل الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP في المعارضة، وانضم إليه حزب الاستقلال في كانون الثاني ١٩٦٣، وانتفض الشارع، واعتقلت السلطات نواب حزب الاستقلال ونواب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وأنصارهما.

وفي تموز ١٩٦٣ أعلن عن قيام مؤامرة ضد الملك، وحُكم على تسعة من المشتركين بالإعدام ومنهم المهدي بن بركة، إلا أن الملك عفا عنهم.

وفي ٢٨ تموز ١٩٦٣ جرت الانتخابات البلدية وقاطعها بعض الأحزاب. وتوالت التظاهرات، ولم يتوافق الملك مع المعارضة، فأعلن حالة الطوارىء في ٧ حزيران ١٩٦٥ وحلّ المجلس النيابي وتسلم السلطة كافة في البلاد.

ثم أعلن حكومة جديدة برئاسته، معرباً عن نيته في إعادة النظر في بعض مواد الدستور بغية تأمين الوضع الطبيعي في نشاط المجلس النيابي. وسجلت في الفترة اللاحقة أحداث معروفة؛ ففي ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٥ اختطف في باريس وقتل زعيم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية المهدي بن بركة، وتعاظم دور وزير الداخلية الجنرال أوفقير، وتعرض الملك الحسن الثاني لمحاولة اغتيال في تموز ١٩٧١، وأحداث الصخيرات في تموز ١٩٧١.

كل هذا دفع بالملك الحسن الثاني إلى إدخال تعديلات على دستور ١٩٧٠ وطرح مشروع دستور جديد تمّ التصويت عليه في استفتاء شعبي في ١ آذار ١٩٧٢. ويتكون هذا الدستور من اثني عشر باباً، وتميز بتوسيع صلاحيات البرلمان ورقابته على نشاط الحكومة، وإدخال تعديلات في نظام انتخاب أعضاء البرلمان. وفيما يخص حق تعديل الدستور جاء في المشروع أن هذا الحق يتمتع به كل من الملك والمجلس النيابي، وكان هذا الحق حسب الدستور القديم من صلاحيات الملك وحده.

فالباب الأول يتضمن أحكاماً عامة تتعلق بنظام الحكومة وطبيعة الدولة، حيث ينص على أن نظام الحكم ملكي دستوري ديمقراطي، السيادة فيه للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصورة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية. وينص على وجود الأحزاب السياسية كأداة من أدوات تنظيم المواطنين وتمثيلهم. كما ينص على أن دين الدولة هو الإسلام وحرية العباد مكفولة.

ويؤكد هذا الباب على أن الحقوق السياسية للمواطنين ذكوراً وإناثاً على أساس المساواة في الحقوق والواجبات حيث نص على حق كل ذكر وأنثى في الانتخاب والتملك والعمل والإضراب. ونص على ضمان الحريات العامة لكافة المواطنين كحرية التجول والاستقرار وحرية الرأي والتعبير بجميع أشكاله. وضمان حرمة المنزل والذات وسرية المراسلات، وألقى على جميع المواطنين واجب الدفاع عن الوطن، وتحمل التكاليف العمومية، والتضامن في تحمل التكاليف الناتجة عن الكوارث التي تصيب البلاد.

ويحدد الباب الثاني وضع الملكية ومكانة الملك السامية واختصاصاته. ويتعلق الباب الثالث بتنظيم مجلس النواب واختصاصاته وبيان كيفية ممارسة السلطة التشريعية. ويتعلق الباب الرابع بتشكيل الحكومة واختصاصاتها. ويحدد الباب الخامس العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فيبين العلاقة بين الملك ومجلس النواب والعلاقة بين المجلس والحكومة. ويتعلق الباب السادس بتنظيم السلطة القضائية. ويتعلق الباب السابع بتأسيس المحكمة العليا. وبين الباب الثامن الأحكام الخاصة بالحكم المحلي. وحدد الباب التاسع اختصاصات المجلس الأعلى للإنعاش الوطني في التخطيط. وحدد الباب العاشر وضع الغرفة الدستورية للمجلس الأعلى. وبيّن الباب الحادي عشر كيفية تعديل الدستور وختم الدستور بالباب الثاني عشر الذي تضمن أحكاماً خاصة.

الحياة السياسية

* يشكل الملك المحور الذي ترتبط به كافة العناصر الأخرى. وتعود مكانته إلى كونه زعيماً روحياً في سلالة النبي. واتصاله بالوطنيين في فترة النضال ضد الفرنسيين، وقيامه بدور الحكم بين القوى السياسية، فيحول دون هيمنة واحدة على أخرى وتحطم أي منها أيضاً.

ويستفيد الملك من سلطاته الدستورية، فهو يُعين رئيس الحكومة والوزراء ويرأس مجلسهم والهيئات المهمة (المجلس الأعلى للخطة، للقضاء). وهو منذ مؤامرات السبعينيات يراقب عن كثب التعيينات العسكرية ويعين قادة الأسلحة بموجب ولائهم.

وقد أكدت القاعدة الدستورية أن «شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته». وهذا يعني عدم جواز مهاجمة العرش في أي حال من الأحوال، وإذا حدث ذلك فيتعرض صاحبه للعقاب؛ كما حصل مع رئيس تحرير «الجريدة» إدريس الفلاح الذي حكم عليه بالسجن عشرة أشهر وتوقيف جريدته ستة أشهر لتعرضه لسيادة العرش.

* الأسرة العلوية هي الأسرة المؤسسة للدولة المغربية الحديثة، لها مكانة عالية في نفوس المواطنين كونها أسرة شريفية يُختار منها الملك وولي العهد. ويعتبر التفاف أفراد الأسرة العلوية حول الملك أحد مصادر القوة التي يستند إليها الملك.

* الديوان الملكي له ثلاث مهام رئيسية:

١ - تقديم الآراء بخصوص المقترحات المقدمة من الوزارات.

٢ - تأمين أو إعداد الخطب الملكية وفقاً للتوجيهات الملكية.

٣ - تقديم المقترحات للملك فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ الحكومة للسياسة العامة للبلاد.

أصبح الديوان الملكي في عهد الملك الحسن الثاني بما يشبه حكومة الظل، بعدما كان في عهد الملك محمد الخامس هيئة استشارية.

* الأحزاب الحاكمة: ساهمت أحزاب سياسية عدة في إدارة شؤون الحكم وظل حزب الاستقلال، منذ الاستقلال ولسنوات عدة الحزب الرئيسي الحاكم في البلاد.

في انتخابات ١٩٦٣ فازت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية المؤلفة من الحركة الشعبية والحزب الديمقراطي وحزب الأحرار المستقلين وحكمت على مدى سنتين.

وتشكلت بعد ذلك الحكومات من أحزاب سياسية متعددة. وفي السنوات الماضية كان الحكم بزعامة حزب الاتحاد الدستوري.

وتعود قوة هذه الأحزاب إلى حجمها وتنظيمها أو إلى دعمها وتشجيعها من الملك.

* رجال الأعمال وأصحاب المصالح: تشكل هذه الفئة قوة اقتصادية هامة، خصوصاً لأنها تسيطر على المشاريع الاقتصادية والمصالح الإدارية الحيوية في البلاد، وتعمل كقوة مساندة لصانعي القرارات في الدولة، وأصبح لها ممثلون في عدد من المؤسسات مثل: بنك المغرب، البنك المغربي للتجارة، البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، بنك القرض الشعبي، صندوق الإيداع والتدبير، صندوق القرض الفلاحي، صندوق القروض العقارية المغربي، مصلحة الجمارك، وزارة التنمية ووزارة المالية....

* الجيش، يعتبر من العناصر المهمة التي يستند إليها الملك في حكمه. ويقول الملك الحسن الثاني:

«ونظراً للخصال الجيدة التي يتوفر عليها ضباط جيشنا فقد أسندنا إلى بعضهم مهمة المشاركة العملية في إدارة البلاد سواء في نطاق المهام الوزارية والإقليمية أو بوصفهم رجال السلطة في الأوساط الحضرية والقروية على

السواء. وقد شارك جيشنا مشاركة فعالة في تكوين الأطر المقبلة، وإعداد أعوان السلطة التابعة لوزارة الداخلية».

وهكذا فإن ثقة الملك في الجيش جعلته يتخذ مواقف صلبة إزاء أي أحداث، أو فترات صعبة مرّت بها البلاد.

* الأحزاب المعارضة شكّلت القوة الضاغطة على الأحزاب الحاكمة من خلال مراقبتها وتوجيه النقد لها.

ويعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من أبرز القوى المعارضة في السنوات الأخيرة.

* المنظمات والروابط المهنية. وهي تمثل المنظمات النقابية تدعم وتساند الحكومات وفق القضايا المطروحة، وإن كان الطابع العام هو المساندة للحكومة. هي عادة تعلن موقفها من الحكومة، وليس من الملكية. باعتبار أن هذا الأمر من المسلمات لأن الملكية رمز وحدة الشعب المغربي وفوق الصراعات الحزبية.

الأحزاب السياسية المغربية

تتمثل القوى السياسية في المغرب بعدد من الأحزاب.

١ ـ حزب الاستقلال

تأسس عام ١٩٤٢، على يد جماعات صغيرة من الطلبة، إحداها كانت بزعامة أحمد بفلريج في الرباط وأخرى بزعامة علال الفاسي في جامعة القرويين.

طالب هذا الحزب قبل الاستقلال بعودة السلطان محمد بن يوسف إلى البلاد والاستقلال، ثم أبدى في ١٥٦ رغبته في إعادت العلاقات مع فرنسا التي توترت بعد مذابح مكناس.

كان موقفه غامضاً من قضية استقلال الجزائر، ورفض التقارب مع مصر.

حدث انشقاق داخل الحزب عام ١٩٥٨، بسبب إخفاق الحزب في مواجهة متطلبات مرحلة البناء بعد الاستقلال، ورؤية القيادات الشابة في الحزب أن المشكلة تكمن في القيادات القديمة المرتبطة بالبورجوازية وفي أيديولوجيته غير الفعالة.

أحدث الحزب في سبيل الخروج من حالة الجمود تغيراً في تنظيمه وبرنامجه.

فعمد إلى تشكيل لجنة تنفيذية جديدة، وأدمج منصب الكاتب العام في منصب الرئيس.

ثم انضمت إلى اللجنة التنفيذية في مؤتمري ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ عناصر

شابة مثل محمد الدويري، محمد بوستة، عبدالكريم الفلوس، عبدالحفيظ القادري، محمد بريك عبدالحق التازي، وأصبح شعار الاشتراكية الإسلامية القاعدة الأساسية في برنامج الحزب.

٢ ـ حزب الشورى والاستقلال

أسسه محمد الوزاني ١٩٤٦ بعدما تطور خلافه مع كبار زعماء حزب الاستقلال، آمن بتحقيق الاستقلال على مراحل عن طريق المفاوضات، وقدم طرحه هذا عام ١٩٤٧ إلى المقيم العام الفرنسي ـ الجنرال جون، الذي رفضه، وما أن حلّ عام ١٩٥٠ حتى كان الحزب يطرح برنامجاً للاستقلال التامة بزعامة السلطان محمد الخامس. نسق مع حزب الاستقلال في مفاوضات الاستقلال، ثم حصلت صدامات فيما بينهما عام ١٩٥٦، وفي عام ١٩٥٩ انضم زعماؤه المسنّون ومن بينهم الوزاني إلى حزب الاستقلال، وانضم زعماؤه الصغار إلى المهدي بن بركة الذي كان يتزعم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية.

شدّد هذا الحزب على ضرورة مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بجدية من دون الاعتماد على الخارج. وأيّد زعامة مصر للعالم العربي، والقضية الجزائرية ودعا إلى الإسراع في عملية تعريب الإدارة والتعليم.

٣ ـ حزب الأحرار المستقلين

تشكّلت نواته عام ١٩٤٠ من نفر من المفكرين المغاربة بتشجيع من الملك محمد الخامس. وبدأ عمله رسمياً عام ١٩٥٥ ومن أبرز أعضائه رضا كديرة المقرب من الملك.

استطاع هذا الحزب الوصول إلى بعض المناطق كإقليم مراكش وتافيلالت وورزات. وكان ينافس حزب الاستقلال. لذلك كان يصطدم معه. في السنوات الأولى للاستقلال استحسن وجود القواعد الأميركية في المغرب، ثم طالب بجلاء كل القوات الأميركية عن البلاد خصوصاً ١٩٥٨.

طالب باستقلال الجزائر، ورأى في موريتانيا امتداداً للمغرب وطالب بعودتها إلى المغرب.

٤ ـ الحزب الشيوعي

تأسس على يد مجموعة من الشيوعيين الفرنسيين. انضم إليها مجموعة من الشباب العربي.

وظلت القيادة في يد الفرنسيين حتى عام ١٩٤٥ حيث أصبح علي ياطا سكرتيراً عاماً للحزب. واجه هذا الحزب صعوبة في الحركة، وأعلن رسمياً في عام ١٩٥٢ عن عدم شرعيته. وتعرض أنصاره في مختلف العهود للرفض والمقاومة.

تميز هذا الحزب بتركيزه على الأهداف الوطنية. وطالب:

- بضرورة إلغاء معاهدة فاس.
- إلغاء السيطرة الرأسمالية وإجراء بعض التأميمات للأراضي والثروة المعدنية.
- تطهير البلاد من الإقطاعيين.
- جلاء القوات الفرنسية والأميركية.

حزب التحرير والاشتراكية، ورث الحزب الشيوعي عام ١٩٦٧ وهو من أكثر أحزاب المعارضة المغربية صلابة. أصبح منذ عام ١٩٧٤ يعرف باسم حزب التقدم والاشتراكية.

٥ ـ الحركة الشعبية

بدأت هذه الحركة في أواخر عام ١٩٥٧ مستندة إلى قبائل البادية وتركزت في بعض المناطق كجبال الريف ومنطقة قبيلة ـ بني سناسن ـ قرب وجدة. واستقطبت بعض الأتباع في الدار البيضاء، وبعض الزعماء، وأصبح أحرضان الذي كان حاكماً لإقليم الرباط عام ١٩٥٧ من أبرز زعمائها.

رفضت هذه الحركة الأفكار الشيوعية، ودعمت الثورة الجزائرية ودعت إلى تحقيق المساواة بين جميع فئات الشعب المغربي من خلال وضع حدّ للفوارق بينها. ومواجهة المشكلات الاقتصادية ببرنامج للتقشف الاقتصادي وعدم اللجوء إلى التأميم. ودعت أيضاً إلى إقامة اتحاد بين بلدان شمال أفريقيا يكون فيه الملك محمد الخامس إماماً وزعيماً روحياً.

وأدى صدور هذا البيان من دون موافقة مسبقة من الدولة إلى وقف نشاط الحركة، والذي استمر بالسرّ حتى أعلن أحرضان في شباط ١٩٥٩ عن تحول الحركة إلى حزب سياسي.

٦ ـ الاتحاد الوطني للقوى الشعبية

أدى الانقسام داخل حزب الاستقلال إلى نشوء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في أيلول ١٩٥٩ بعضوية عبدالله إبراهيم، عبد الرحيم بوعبيد. والمهدي بن بركة وأنصارهم.

وركّز هذا الحزب في مبادئه على:

- مواجهة حال الفوضى والانحلال في البلاد. وإزالة آثار السيطرة الأجنبية والتحرر في الجوانب الاقتصادية والإقماعية والدعوة إلى الالتزام بتطبيق الشعارات المتعلقة بالديمقراطية.

وقد استقطب هذا الحزب العديد من القوى الإقماعية في الوسط العمالي والمثقفين. وأصحاب المهن وبعض رجال الأعمال وأساتذة التعليم الثانوي. لكنه لم يحقق نجاحاً بين موظفي الجهاز الحكومي الإداري.

وهناك أحزاب أخرى، بعضها جديد، والبعض قديم نوردها مع أسماء زعمائها:

- الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية: أسسها عبد الكريم الخطيب عام ١٩٦٧.
- حزب العمل تأسس عام ١٩٧٤ على يد عبد الرحمن الصنهاجي.
- الحزب الحر التقدمي أسسه أخنوس أحمد عام ١٩٧٤.

- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أسسه عبد الرحيم بوعبيد عام ١٩٧٥.
- حزب التجمع الوطني للأحرار أسسه أحمد عصمان ١٩٧٨.
- الحزب الوطني الديمقراطي أسسه أرسلان الجديدي في نيسان ١٩٨١.
- حزب الاتحاد الدستوري أسسه المعطي بوعبيد في آذار ١٩٨٢.
- حزب الوحدة والتضامن أسسه محمد أسمار في كانون الأول ١٩٨٢.
- منظمة العمل الديمقراطي والشعبي تأسست برئاسة محمد بن سعيد في ١٩٨٣.

مشكلة الصحراء الغربية

تشكل مشكلة الصحراء الغربية، مصدر القلق الدائم لرجال الحكم في المغرب.

الموقع الجغرافي

على مساحة ٢٢٦ ألف كيلومتر مربع تمتد الصحراء الغربية وتقع إلى الغرب من موريتانيا وجنوب المغرب، وبشكل يفصل بين موريتانيا وبين سواحل المحيط الأطلسي.

جميع سكان الصحراء من العرب المسلمين، العاصمة هي مدينة العيون، وأبرز المدن: دخله ـ سهاره ـ القويره ـ بيير الحلو ـ محبس ـ قلته ـ أم غالا ـ أبو كراع.

ويعيش الأهالي في قبائل، يُعلن بعضهم عن الولاء للمغرب والبعض الآخر عن الولاء لموريتانيا.

يتكلمون اللغة العربية باللهجة الحسانية وهي إحدى اللهجات المحلية السائدة في شمال افريقيا.

وهكذا ينظر كل من المغرب وموريتانيا إلى الصحراء على أنها امتداد طبيعي لكل منهما، فيما تنظر إليها الجزائر على أنها واجهة على المحيط الأطلسي.

أول من اتصل بمنطقة الصحراء، كان البرتغاليون، في القرن الخامس عشر، وأطلقوا على هذه المنطقة اسم وادي الذهب، ثم جاء الإسبان وأقاموا مراكز تجارية جديدة.

وفي عام ١٨٦٠ وقعت إسبانيا والمغرب اتفاقية تهدف إلى إقامة مركز لصيد الأسماك على ساحل الصحراء، وهذا يعني ضم اقليم ايغني إلى اسبانيا، التي ضمت أيضاً منطقة صحراوية تحيط بها حتى وصلت عام ١٩٠٢ إلى ضم كل الصحراء الممتدة من رأس بوجادور إلى رأس جوير، إليها.

وفي عام ١٩١٢ وبعد مفاوضات بين فرنسا واسبانيا حُددت بشكل نهائي حدود الصحراء الخاضعة للسلطة الاسبانية، وهكذا سيطرت اسبانيا على كل من وادي الذهب والساقية الحمراء بالإضافة إلى المناطق الصحراوية الأخرى في كل من وادي درعه وطرفاية، وفي عام ١٩٣٤ احتلت اسبانيا اقليم سماره.

وبعد حروب جرت في الصحراء لضمّها إلى المغرب أعلنت حكومة مدريد عن تنظيم استفتاء في الصحرا،ء في حين أن المغرب استند إلى تقرير محكمة العدل الدولية الذي اعترف بقيام ارتباطات قانونية بين المغرب والصحراء.

وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ تمّ إبرام اتفاق مدريد بين المغرب وموريتانيا واسبانيا.

وتعهدت إسبانيا بأن ينتهي وجودها في الاقليم قبل نهاية شباط ١٩٧٦، وتمّ الاتفاق على إقامة إدارة مؤقتة في الاقليم بمشاركة من المغرب وموريتانيا وبالتعاون مع الجماعات الصحراوية.

بعد هذا التطور بدأت المشكلات بين دول المغرب الثلاث، المغرب والجزائر وموريتانيا. وانتهى الأمر بتقسيم المنطقة بين المغرب وموريتانيا ١٩٧٦. وساهم في ذلك، دعوة الملك الحسن الثاني في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥، من ضمن سياسته المطالبة بحق المغرب بالصحراء، إلى الزحف الأخضر على الصحراء.

هذه المسيرة كانت بقيادة رئيس وزراء المغرب أحمد عثمان، وقد عبرت حدود الصحراء الإسبانية وتعمقت داخل الاقليم مسافة خمسة عشر كيلومتراً من الحدود وشارك فيها نحو ٤٥٠ ألف مدني غير مسلمين. وعندما

أتمت اسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية في ٢٦ شباط ١٩٧٦، أسرعت جبهة البوليساريو إلى إعلان قيام جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية، على الأراضي التي تسيطر عليها، وهذا ما زاد في الخلافات المغربية الموريتانية الجزائرية.

مع الإشارة إلى أن جبهة البوليساريو كانت تلقى الدعم من الجزائر وليبيا.

إلا أن موريتانيا تخلّت عن حصتها عام ١٩٧٩، وبقيت مسألة الصحراء وجبهة البوليساريو التي تدعمها الجزائر على رأس هموم نظام المغرب.

وفي تشرين الثاني ١٩٨٠، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة توصية تؤكد فيها حق الصحراويين بتقرير مصيرهم، وطلبت من المغرب الانضمام إلى عملية السلام في الصحراء بالتفاوض مباشرة مع جبهة البوليساريو المعتبرة ممثلة لشعب الصحراء الغربية.

وفي أواخر شباط ١٩٨٣ عقد الملك الحسن الثاني اجتماعاً مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد هو الأول منذ قطع العلاقات بين البلدين في آذار ١٩٧٦، بسبب خلافها على الصحراء الغربية. ولم تسفر المحادثات عن أي جديد، وتبقى مشكلة الصحراء مُجمّدة سياسياً.



المراجع

١ ـ «المغرب العربي الحديث والمعاصر»، دكتور جلال يحيى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

٢ ـ «٢١ دولة لأمة عربية واحدة»، جان فرانسوا نودينو ـ بيسان للنشر والتوزيع.

٣ ـ «تاريخ الأقطار العربية المعاصر»، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، معهد الاستشراق، دار التقدم ـ موسكو.

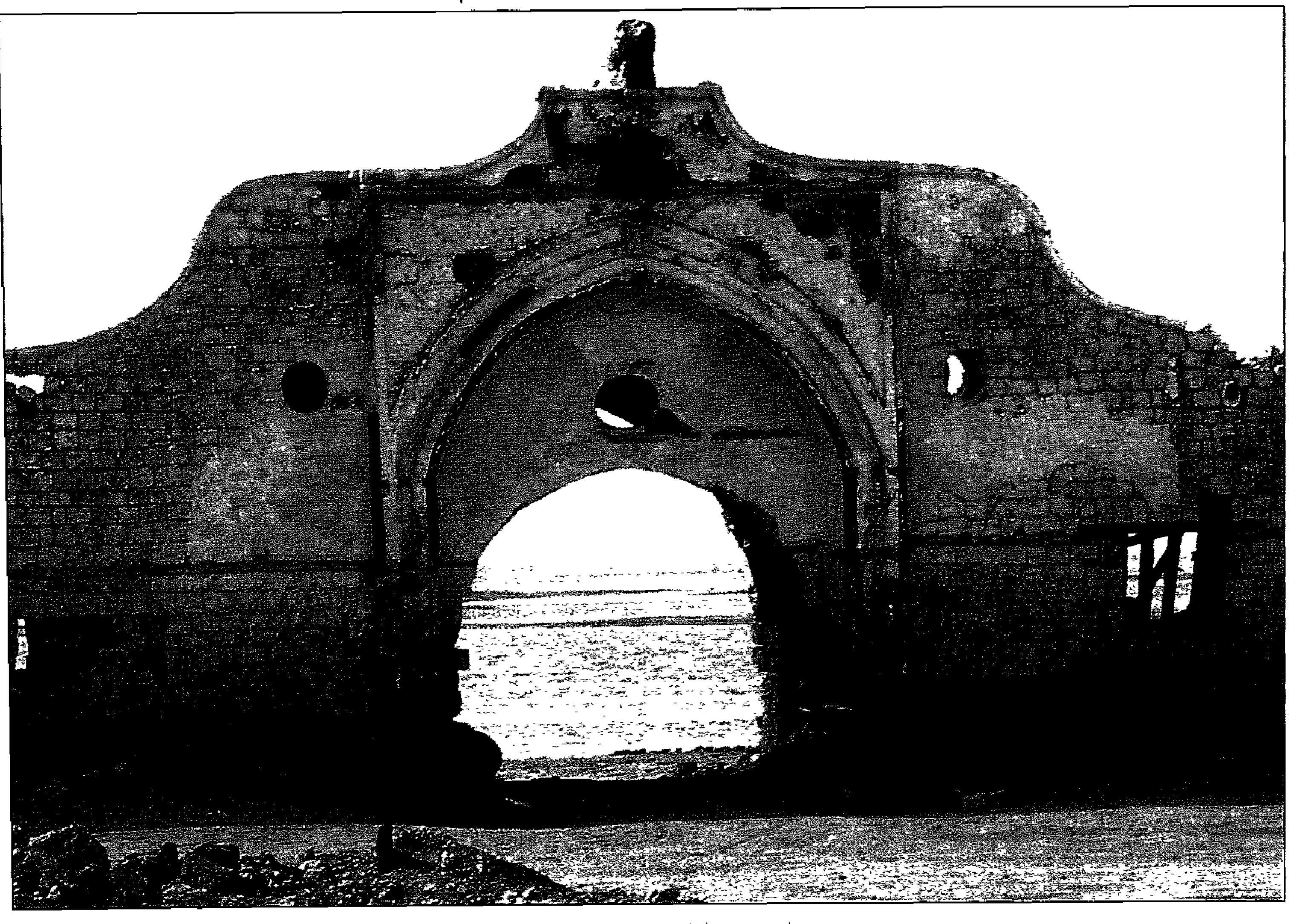
٤ ـ «النظم السياسية العربية المعاصرة»، الدكتور عطا محمد صالح والدكتور فوزي أحمد تيم، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

المحتويات

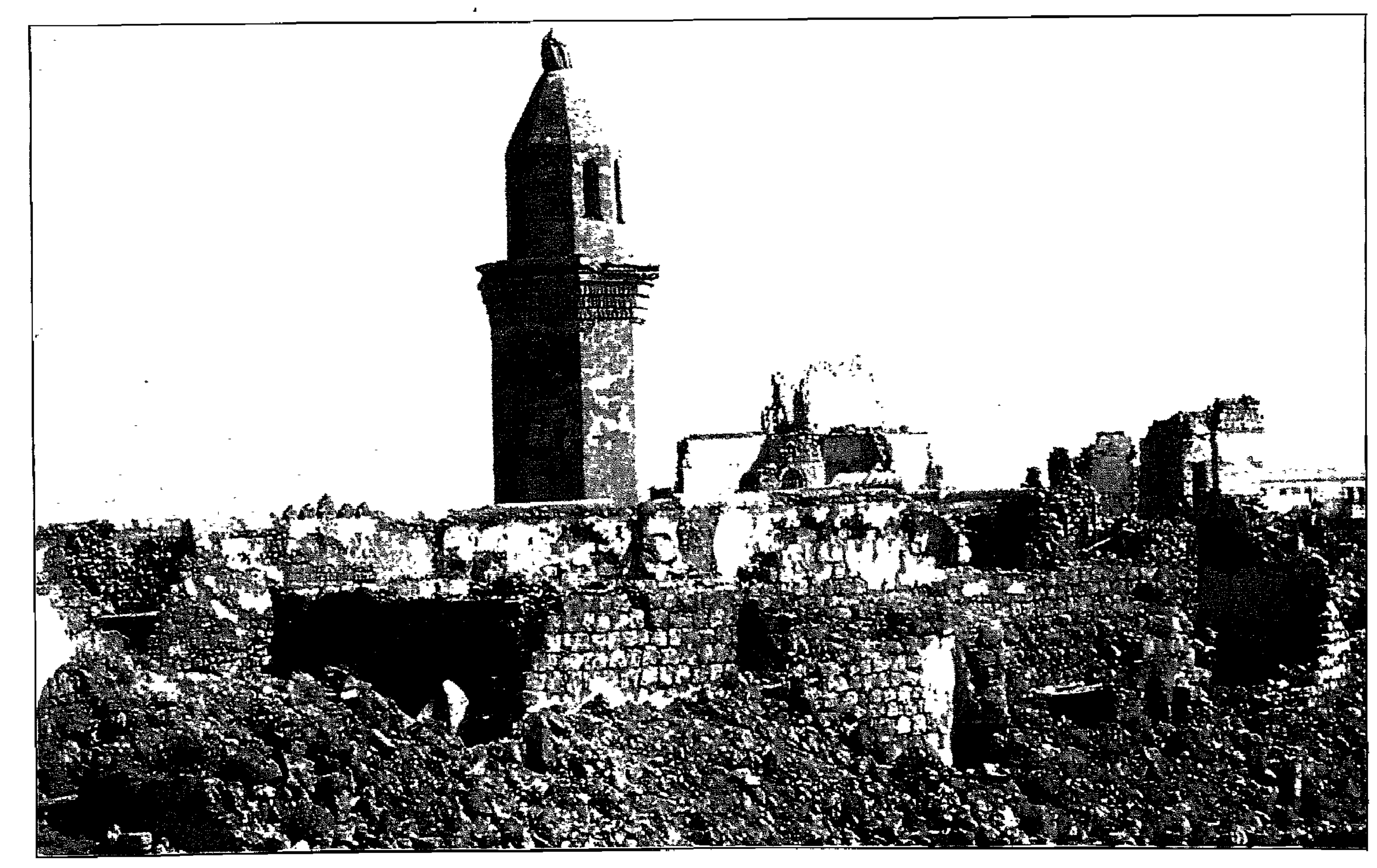
القسم الأول: ليبيا

القسم الثاني: السودان

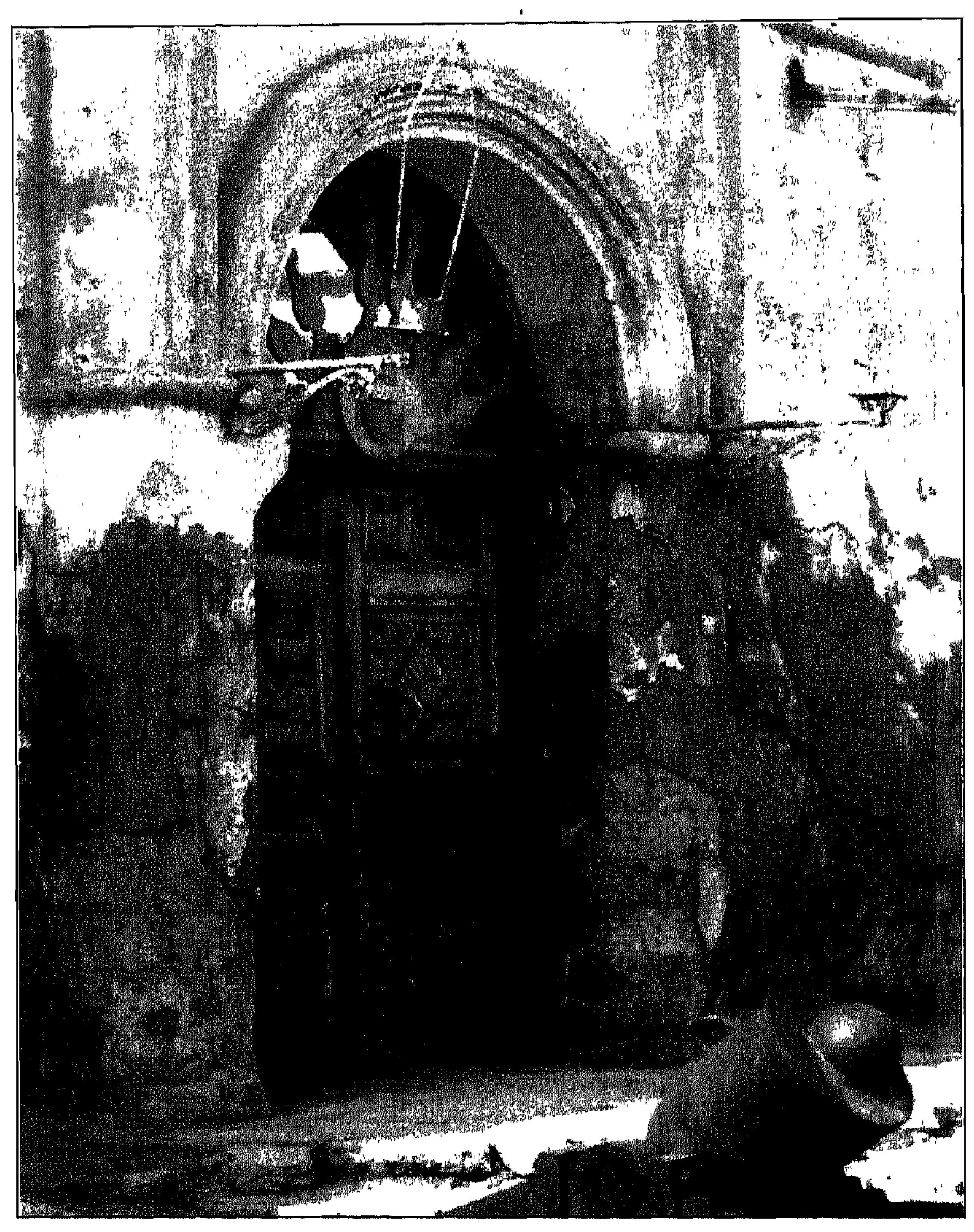
القسم الثالث: المغرب



إحدى بوابات سواكن السودانية



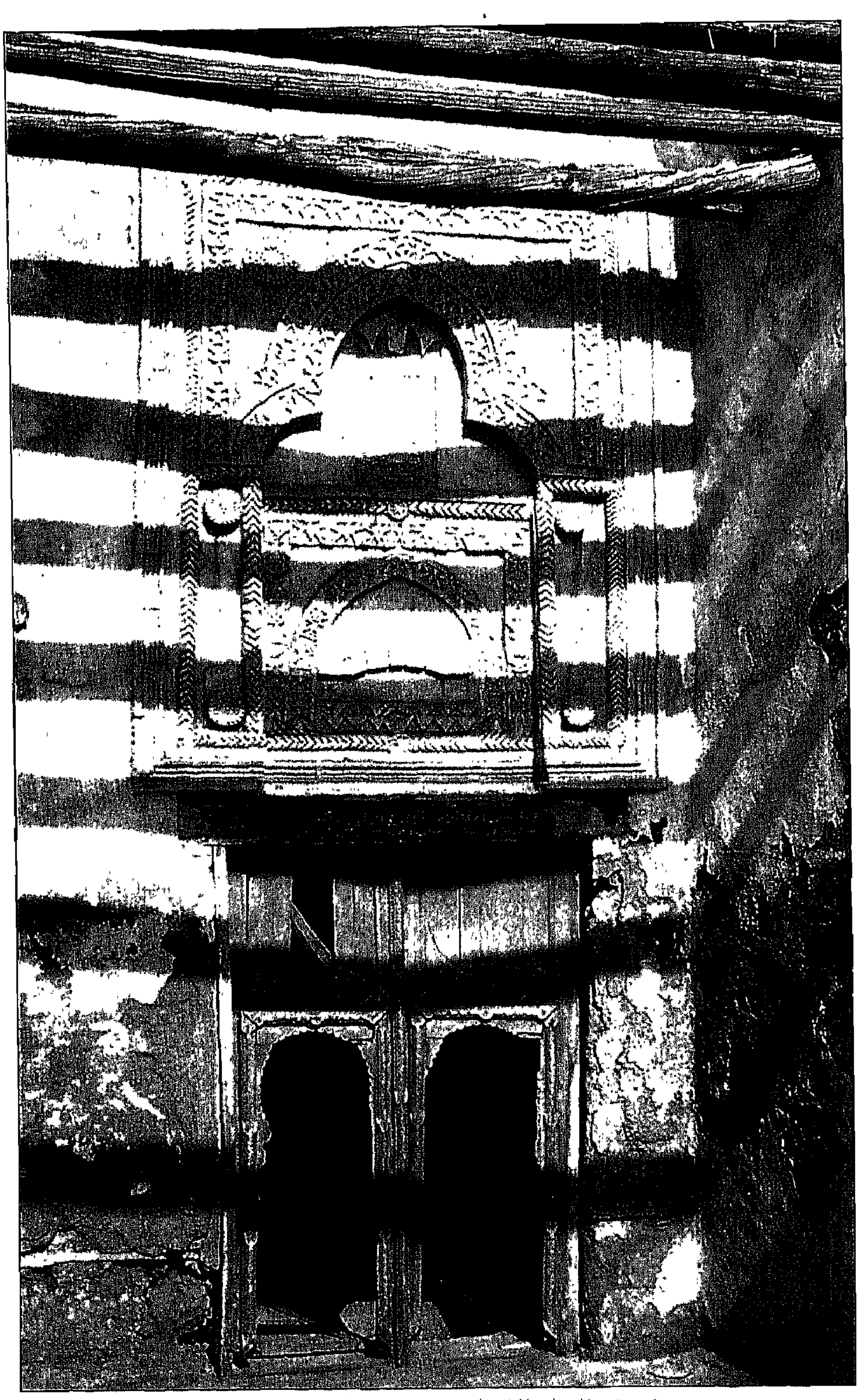
ما بقي من الجامع الشافعي في السودان الذي يقال إن شجرة الدر هي التي أمرت ببنائه



بوابة الديوان الحكومي في سواكن السودانية



بقايا آثار قديمة في السودان

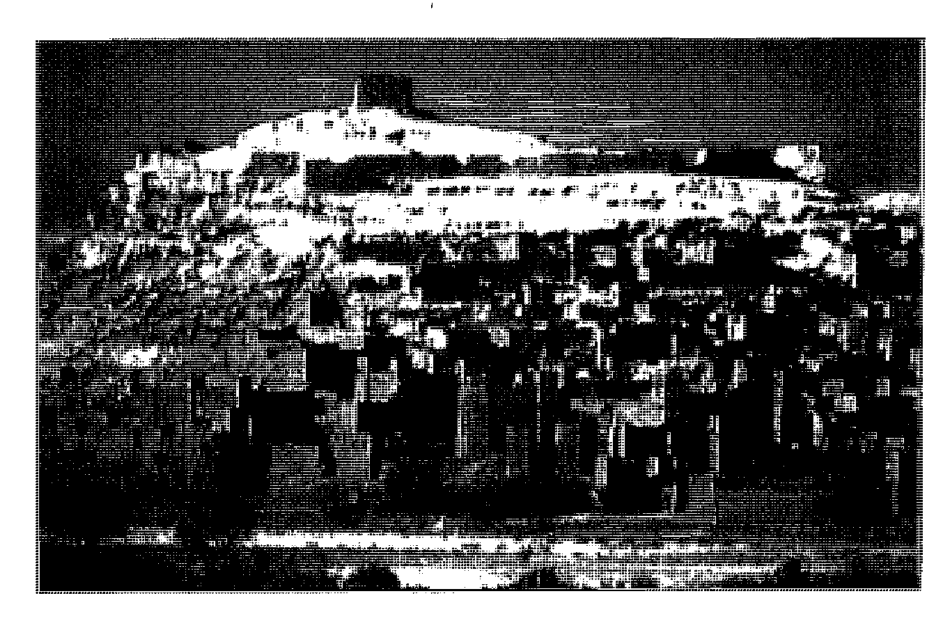


نموذج للبناء الإسلامي في سواكن السودانية

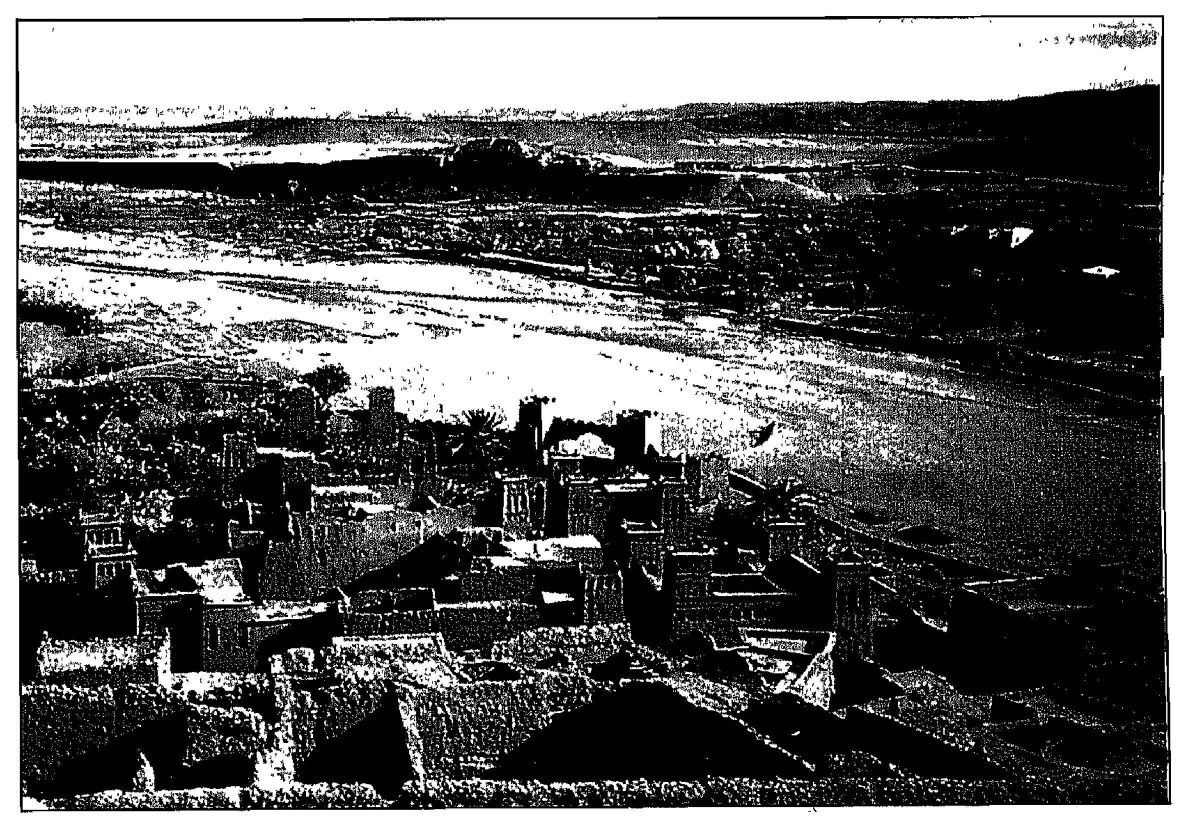
بناء في السودان من العصر الإسلامي



من الآثار القديمة في المغرب



منظر عام لقرية حدو المغربية الأثرية



بقايا القرية عن قرب